وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سرت كلية الاقتصاد الدراسات العليا قسم الاقتصاد

الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي

(للفترة 1990- 2010)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الإجازة العالية

"الماجستير في الاقتصاد"

اعداد الطالبة

مغلية بشير علي إمنيسي

الدكتور المشرف

صابر المهدي علي الوحش

فصل خريف

2016

المستخلص:

لقد تضاعف عدد المشروعات الصغرى والمتوسطة في الثلث الأخير من القرن العشرين في الدول الصناعية والنامية نظراً للأهمية البالغة لهذه المشروعات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعتبر احد الروافد المهمة لنهضة الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء، فقد ثبت عالمياً ان للمشروعات الصغرى والمتوسطة دور فعال في توفير فرص العمل وتخفيف نسبة البطالة في معظم اقتصاديات العالم كما تساهم في زيادة الناتج المحلي. فمن هذا المنطلق تناولت هذه الدراسة الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. والدور الذي تقوم به المشروعات الصغرى والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية ومدي فاعلية هذه المشروعات للنهوض بالاقتصاد الليبي.

اما مشكلة الدراسة تتمثل في صيغة السؤال التالي (هل للمشروعات الصغرى والمتوسطة اثر تنموي في الاقتصاد الليبي)؟ كما تمثلت فرضية الدراسة في:-

1) ان للمشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية .
2) للمشروعات الصغرى والمتوسطة تأثير علي الناتج المحلي الاجمالي.
3) تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة جملة من المعوقات حالت دون تحقيقها لاهدافها.
4) للائتمان المصرفي دوراً مهماً في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

وتهدف الدراسة الي تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

اعتمد البحث علي المنهج التحليلي الوصفي فهو المنهج الذي يتناسب مع موضوع البحث والذي من خلاله يتم دراسة الظاهرة محل الدراسة كما اعتمد البحث علي المنهج الكمي في الجانب القياسي من البحث، كما يعتمد البحث في مصادر بياناته علي المراجع والدوريات والتقارير والدراسات المتخصصة في هذا المجال ومواقع متفرقة من شبكة المعلومات.

والحدود الزمانية للدراسة تتمثل في الفترة من (1990-2010م) والحدود المكانية تتمثل في المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها:-

1. تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا عدة صعوبات ومعوقات تتمثل في صعوبات تسويقية، ونقص المواد الخام، والمهارات والخبرات التنظيمية، وقلة الحوافز التشجيعية والاعفاءات الضريبية.
2. عدم كفاية القروض والتسهيلات المصرفية لمواجهة احتياجات المشروعات الصغرى والمتوسطة.
3. تلعب المشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً بارزاً في تخفيض العمالة المكدسة في الجهاز الإداري كما تعمل علي ايجاد فرص عمل للشباب والخريجين، وتساهم بشكل فعال في استخدام المواد الخام المحلية، وجذب المدخرات والمشارك بها في العملية الإنتاجية.
4. لاتوجد علاقة توازنية لا في الآجل القصير ولا في الآجل الطويل حيث أن قيمة الأحتمالية للمعلمات في كلا الاجلين هي أكبر من 5%.
5. وفقاً للتحليل القياسي تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة والتنمية الاقتصادية في ليبيا، اي ان القروض الممنوحة لا تساهم مساهمة فعالة في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

الاطار العام للبحث

أولاً: المقدمة:-

لقد تزايد الاهتمام العالمي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة حيث يشكل ظاهرة لافتة للنظر، كما ان تشجيع اقامتها من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية ومن أبرز ملامح هذا الاهتمام وانعكاساته هو النمو الكثيف والواسع في اعداد هذه المشروعات في جميع دول العالم ، فهي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي في معظم الدول، وتعتبر طرق مناسبة للتغلب علي العقبات الاقتصادية ، ومنطلقاً اساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية والدور البارز الذي تقوم به هذه المشروعات في استيعاب نسبة كبيرة من القوي العاملة بمستوياتها المختلفة ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة، وتحقيق الأمان الوظيفي والاستقلالية كما لها دوراً ملحوظاً في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير السلع والخدمات للسوق المحلي وتصدير الفائض، واحلال الواردات، علاوةً علي مساهمتها في تحقيق التكامل مع المؤسسات الكبري، و لها دور حيوي في عملية التطور الاقتصادي وما تتمتع به من قوة جذب أمامية وخلفية حيث اصبحت عصب اقتصاد العديد من الدول.

فالمشروعات الصغرى والمتوسطة تتمتع بسمات وخصوصيات مميزة تجعلها واسعة الانتشار في اقتصاديات العالم سواء في الدول النامية أو المتقدمة وخاصة في ظل تنامي عدد السكان والاحتياج المستمر لتوفير فرص عمل وتشغيل الايدي العاملة. وتشير بعض الاحصائيات(2002م) الي ان المشروعات الصغرى والمتوسطة تمثل ما نسبته (90%) من اجمالي الشركات في معظم دول العالم ، كما تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي(46%)من الناتج المحلي العالمي، كما توفر ما بين(40%-80%)من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلي سبيل المثال تسهم المشاريع الصغرى والمتوسطة(85%) لسنة (2002م) من اجمالي الناتج المحلي لإنجلترا ، بينما تساهم بنسبة (51%) في الولايات المتحدة الامريكية لنفس السنة.[1]

[1]. حسن عبدالمطلب الأسرج،(2007)، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، الجزائر، 4و5 ديسمبر 2007،ص2.

ثانياً:- المشكلة البحثية:

تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة من اهم القطاعات الاقتصادية التي تلعب دوراً كبيراً وفعالاً في عملية التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وخاصة في الدول النامية ، وذلك لدورها الفعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، والمساهمة في احداث تغيرات جذرية علي المستوي الاقتصادي كخلق فرص جديدة للعمل ورفع حجم الناتج المحلي بتحقيق معدلات نمو معتبرة وخلق مداخيل جديدة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة الي تحقيق التغيرات الجذرية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتعد المشروعات الصغرى والمتوسطة احدى الركائز الأساسية لدعم التنمية الاقتصادية، لذلك من الضروري معرفة ما إذا كان للمشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً فعال في عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، وبناء علية فان مشكلة البحث تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:-

- هل للمشروعات الصغرى والمتوسطة اثر تنموي في الاقتصاد الليبي ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:-

1. ما هو واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ؟
2. ماهي المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا؟
3. ماهي الآليات التي يمكن من خلالها تأهيل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا؟

ثالثاً:- فرضيات البحث:

5) ان للمشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا.
6) للمشروعات الصغرى والمتوسطة تأثير علي الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا.
7) تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة جملة من المعوقات حالت دون تحقيقها لاهدافها.
8) للائتمان المصرفي دوراً مهماً في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الي الاتي :-

1) استعراض تجارب الدول الرائدة في مجال الصناعات الصغرى والمتوسطة والاستفادة من تلك التجارب للرفع من المستوي الاقتصادي للدولة.
2) التعريف بالجهات الممولة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

3) معرفة مدي كفاية الائتمان الموجه من المصارف(التنمية،الريفي،الزراعي) لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

4) تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

5) محاولة تقديم توصيات تساهم في الرفع من اداء المشاريع الصغرى والمتوسطة وتفعيل دور هذه المشروعات لتحقيق التنمية الاقتصادية .

خامساً:- أهمية البحث:-

للباحثة:

تنمية المهارات الفردية، وتعلم الصبر والقدرة علي الأبداع في تنسيق البحث واستغلال المواهب ونقل المعلومات بدقة وموضوعية، كما يزودنا بآخر المعلومات التي توصلت اليها الدراسات العلمية الحديثة، بالإضافة الي الاعتماد علي النفس في دراسة المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها.

للعلم:

تعتبر بمثابة مرجع يضاف الي المكتبات العلمية حتي يستفيد منه الدارسين والباحثين في هذا المجال.

للمجتمع:

تأتي أهمية هذا البحث للمجتمع من الدور الهام الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصاد وتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي إضافة الي اسهاماتها في الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية في الدولة مما يساعد علي تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

سادساً:- منهجية البحث:

اعتمد البحث علي المنهج التحليلي الوصفي فهو المنهج الذي يتناسب مع موضوع البحث والذي من خلاله يتم دراسة الظاهرة محل الدراسة كما اعتمد البحث علي المنهج الكمي في الجانب القياسي من البحث، كما يعتمد البحث في مصادر بياناته علي المراجع والدوريات والتقارير والدراسات المتخصصة في هذا المجال ومواقع متفرقة من شبكة المعلومات.

سابعاً:- نموذج البحث:

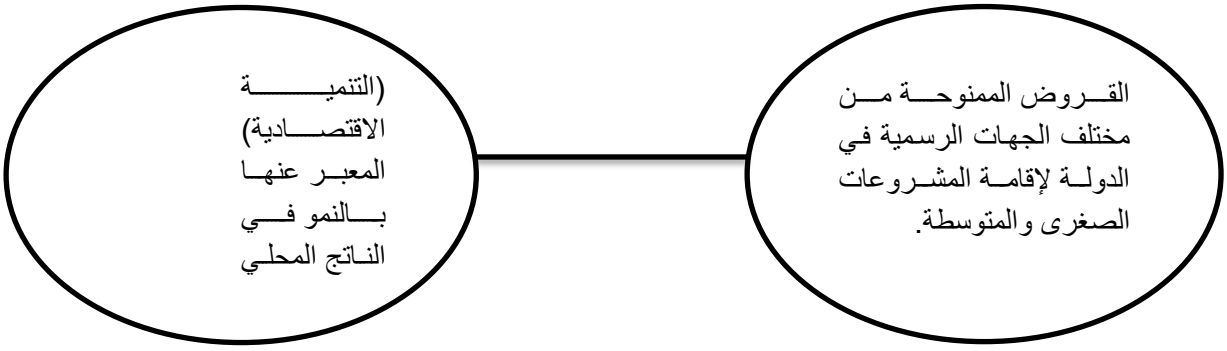

$GDP=a_0+a_1\ L_0\ ANS$

حيث أن:-

GDP= الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة.

L_0 ANS= أجمالي القروض الممنوحة من (المصرف الزراعي، المصرف الريفي، مصرف التنمية)

ثامناً:- حدود البحث:

حدود زمانية : وهي الفترة من1990م الي 2010م.

حدود مكانية : المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

تاسعاً:- مبررات اختيار الموضوع :

1. الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة كاستغلال الموارد المحلية والبشرية وايجاد فرص عمل للشباب والحد من الفقر والبطالة .
2. استغلال المدخرات المحلية في انشاء مشروعات صغيرة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية
3. التشجيع للمحافظة علي الصناعات الحرفية والتقليدية كما انها تعمل علي سد حاجة الطلب المحلي من السلع والخدمات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

عاشراً: الدراسات السابقة:-

1) دراسة ادريس محمد صالح (2009) بعنوان " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية"[1]

تعتمد هذه الدراسة في الجانب النظري علي المنهج الوصفي وفي الجانب العملي قد اعتمدت الدراسة أسلوب الاستنتاج للوصول الي النتائج والتوصيات من واقع المعلومات والنتائج التي توصل اليها الباحث من خلال الاستبيان الذي وزع علي عينة عشوائية لعدد (70) مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، كما هدفت الدراسة الي التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، توصل البحث الي عدة نتائج منها:- أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل بدون ترخيص رسمي ويرجع السبب في ذلك إلى التهرب من دفع الرسوم الضريبية و لتعقيد إجراءات التأسيس للحصول على التراخيص، أن المشروعات الصغرى والمتوسطة عبارة عن مشاريع فردية تمول بمدخرات شخصية.

اما التوصيات التي توصل اليها البحث يوصي بضرورة منح قروض وسلف قصيرة الأمد وطويلة الأمد كفيلة بتلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وطبقاً للأسس الإسلامية، لتمويل استحداث مشروعات اقتصادية صغيرة ومتوسطة.

لابد من إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية وقوانين العمل التي اثقلت كاهل المواطن ، بحيث تسهل الطريق أمامه لفتح أو إنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة صغيرة الحجم ، بما في ذلك استحداث الصناعات الصغرى والمتوسطة.

2) فاطمة الزهراء سعد الدين مكي(2010) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي" [2]

تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أساليب القياس الاقتصادي، وبالنسبة لجمع البيانات تم الاعتماد علي بيانات لعدد من المشروعات الصغيرة بشعبية طرابلس خلال الفترة الزمنية من (1994- 2008)، هدفت الدراسة الي توضيح إمكانية تحقيق التنمية المستدامة بالاقتصاد الليبي عبر

[1] . ادريس محمد صالح، (2009)،المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، رسالة ماجستير، قسم الادارة الصناعية، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

[2] . فاطمة الزهراء سعد الدين مكي(2010)،دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

المشروعات الصغيرة. توصلت الدراسة الي نتائج اهمها وجود علاقة تبادلية بين المشروعات الصغيرة ومؤشرات التنمية ، وذلك من خلال تأثير مؤشرات التنمية التي تتمثل في نسبة الناتج الزراعي ونسبة الناتج الخدمي ودرجة الانفتاح الاقتصادي. اما التوصيات التي توصلت اليها الباحثة نذكر منها: ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وذلك لما لها من أهمية اقتصادية وخاصة في البلدان النامية نتيجة توفر الموارد الاولية.كما توصي الجهات المسؤولة المساهمة في حل المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة من خلال اتخاذ الاجراءات والتسهيلات التي تتيح تفعيل دورها بشكل ميسر في تحقيق التنمية في الاقتصاد الليبي.

3)دراسة أميرة علي مفتاح(2008) بعنوان " معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة" [1]

تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الاستكشافية التي تهدف الي اكتشاف المشكلة الاقتصادية، حيث قامت بأخذ عينة عشوائية بسيطة قدرها (289) من مجتمع الدراسة (وتوزيع الاستبيان عليها)، والذي يتمثل في كافة المشروعات الصناعية والخدمية في مدينة بنغازي، وتم تحليل النتائج إحصائيا. كما هدفت الدراسة الي التعرف علي أهم المعوقات والمشاكل التي تصاحب كل مرحلة من مراحل نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة. قد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها: ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس تتميز بخصائص كان أهمها عدم الفصل بين الملكية والإدارة ، وحجم العمالة قليل جداً وشمولية الوظائف، كما توصلت الي عدم وجود تعاون وتنسيق بين جهات الاشراف علي المشاريع نتيجة تعدد القوانين والإجراءات. اوصي البحث الي: ايجاد تعريف واضح ومحدد لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تأسيس هيئة أو صندوق لضمان تمويل هذه المشروعات وتفعيل دور المصارف.

[1] . أميرة علي مفتاح (2008) بعنوان " معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

4)دراسة عمر مفتاح الساعدي(2013) بعنوان "الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا "[1]

هدفت الورقة البحثية الي التعريف بمفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة.

توصلت الورقة الي عدة نتائج منها المشروعات الصغرى والمتوسطة الإنتاجية والخدمية تمتاز بسهولة التأسيس ومن ثم فإنها تستوعب القوى العاملة الشابة وأيضا أداة فعالة لجذب المدخرات وتقليص البطالة، إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع و الخدمات وبأسعار منخفضة نسبيا.

اما التوصيات تتمثل في : إنشاء قاعدة بيانات حول الشباب وتنميتهم وعلاقتهم بالعمل وسوقه، بحيث تساعد هذه القاعدة المعلوماتية في التخطيط والتنسيق والمتابعة ، وتعديل وتطوير مختلف مشروعات الشباب وعلاقتهم بالاقتصاد والعمل ،إنشاء صناديق للاستثمار والتمويل تتولى الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتوفير التمويل اللازم لها مع مراقبة الراغبين في تأسيس هذه المشروعات مراقبة تمتاز بالشفافية من قبل المسئولين عن هذه الصناديق.

5)دراسة ميساء حبيب (2009) بعنوان "الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية"[2]

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي الاحصائي لتحليل استمارة الاستبيان التي تم توزيعها بطريقة عشوائية علي (85) عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة في جمهورية سوريا خلال الفترة الزمنية من (2002– 2004)،كما هدفت الدراسة الي التعريف بالأثر التنموي للمشروعات الصغيرة علي الاقتصاد. قد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها: ان المشروعات الصغيرة تساهم في تحسين مستوي الدخل للأفراد وبالتالي فهي أداة اقتصادية حيوية وفعالة للمساهمة في تحسين مستوي المعيشة للأفراد في سوريا، كما تساهم في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي يمكن أن تلعب دوراً ايجابياً في التخفيف من نسبة البطالة في سوريا. اوصي البحث الي: إيلاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني، من خلال تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة في الجمهورية العربية السورية.كما اوصت

[1] . عمر مفتاح الساعدي (2013م)، الدور التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني ، التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه دول شمال افريقيا والشرق الاوسط، الجمعية الدولية للعلوم والثقافة، 29و31 مايو 2013، اسطنبول.

[2] . ميساء حبيب سلمان،(2009) ، الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، رسالة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد،سوريا.

الباحثة الي تقديم خدمات تحفيزية وتسهيلات خاصة للمبادرات الرائدة و المبدعة، لإتاحة الفرصة أمام المبدعين والمبتكرين بأن يظهروا ويصبحوا روادأعمال على مستوى العالمية.

6) دراسة **Stoner** (1983):[1]

أكدت هذه الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة، حيث أجريت الدراسة على (451) مؤسسة صناعية صغيرةً في الولايات المتحدة الأمريكية، تهدف إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة التكنولوجيا، والقوى العاملة، والعوامل الاقتصادية، وأثر ذلك في بقاء واستمرار هذه المؤسسات، ووجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

[1] .المرجع السابق، ص66.

جدول رقم (1)

تحديد اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وتحديد الفجوة الموضوعية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الدراسة	الدولة / المدينة	الاختلاف	التشابه	الفجوة الموضوعية للدراسة الحالية.
1. ادريس محمد صالح	دراسة عن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا	استمارة الاستبيان.	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية في ليبيا.	1. لم تتناول الدراسات السابقة تحليل الاثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي عن طريق الائتمان المصرفي الموجه للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. 2. تعد هذه الدراسة الاولي التي تبين تأثير القروض الممنوحة من المصارف (التنمية ، الريفي، والزراعي) علي الناتج المحلي الاجمالي.
2. فاطمة الزهراء سعد الدين مكي	دراسة عن المشروعات الصغيرة في شعبية طرابلس	قياس العلاقة بين المشروعات الصغيرة والناتج الزراعي والخدمي والصناعي، الي الناتج المحلي.	أ- استخدام التحليل القياسي. ب- دور المشروعات الصغيرة في التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي.	
3. اميرة علي مفتاح	دراسة عن المشروعات الصغيرة الصناعية والخدمية في مدينة بنغازي.	من خلال استخدام استمارة الاستبيان، للمشروعات الصغيرة في مدينة بنغازي.	التعرف علي اهم معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	
4. ميساد حبيب سليمان	دراسة عن المشروعات الصغيرة في جمهورية سوريا.	استخدام استمارة الاستبيان للمشروعات الصغيرة في سوريا	التعرف علي الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة علي الاقتصاد.	
5. عمر مفتاح الساعدي		ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني ، التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه دول شمال افريقيا والشرق الاوسط، الجمعية الدولية للعلوم والثقافة،اسطنبول.	الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا	
6. Stoner	دراسة عن المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية.	التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة.	.....	

الفصل الاول

المشروعات الصغرى والمتوسطة علاقتها بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الاول: لمحة عامة عن المشروعات الصغرى والمتوسطة.

اولاً: مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة:-

يثير مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، ففي الحقيقة ليس هناك تعريفاً واحداً للمشروعات الصغرى والمتوسطة يمكن أن يسري على جميع المشاريع وفي كل المناطق وتحت كل الظروف، وذلك لأن الحكم على مشـروع بكونه صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه عدة ضوابط ومعايير[1]. أن كلمة (صغيرة ومتوسطة)هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع لآخر، حتى في داخل الدولة. فقد أشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة، ويتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، او خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى.[2]

ومصطلح المشروعات الصغرى واسع الانتشار، فقد شاع انتشاره مؤخراً، حيث يشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه او في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال، ولايقتصر هذا المصطلح علي منشآت القطاع الخاص وملاكها واصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعة الإنتاج الأسرية أو المنزلية ، وتجتمع الآراء علي الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في اقتصاديات العالم سواء في الدول النامية أو المتقدمة وخاصة في ظل تنامي عدد السكان والاحتياج المستمر لتوفير فرص عمل وتشغيل الايدي العاملة..[3]

ولعل من الواضح ان المشروع الصغير يتمتع باستقلالية في الادارة والملكية ويعمل به عدد محدد من العمال يعملون مقابل اجر ، ويستحوذ علي نصيب محدود من السوق و ذو راس مال صغير نسبيا وبالتالي يكون معامل راس المال اقل من معامل العمل أي كثيفة العمل ويناسب بالتالي كثيراً من الاقتصاديات التي

---

[1] عمر مفتاح الساعدي (2013م)، مرجع سابق، ص5.

[2] ماهر المحروق، ايهاب مقابلة،(2006م)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان الاردن، ص2.

[3]. حسن عبدالمطلب الأسرج،(2007)،ص2.

تعاني من البطالة ويمكن إقامته في النشاط الزراعي والصناعي والخدمي وفي ظل درجة معينة من المخاطر.[1]

وفي هذا الاطار تأتي العديد من المفاهيم للمشروعات الصغرى والمتوسطة:-

مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة في الدول المتقدمة:-[2]

1. **البنك الدولي:**

يعتمد تعريفا للمشروعات المتناهية الصغر حتي (10) عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتي (100) الف دولار، واجمالي الاصول حتي (10) آلاف دولار، والمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها (50) عامل واجمالي الأصول والمبيعات حتي (3) مليون دولار، ، والمشروعات المتوسطة حتي (300)عامل واجمالي الاصول والمبيعات حتي (10) مليون دولار.

2. **وفقا لمصادر مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة:**

يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من (20-100) فرد ، والمتوسطة تلك التي يعمل بها من (101) الي(500) فرد ، أيضا قسم تصنيف المشروعات الصغيرة وهي التي يعمل بها (100) عامل فأقل، وفئة المشروعات المتوسطة التي يعمل بها (100) عامل واقل من (1000)عامل.

3. **مفهوم البنك الاحتياطي الفدرالي: [3]**

يضع البنك تعريفاً محدداً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي أساس تقديم المساعدات لها فيعرفها علي انها المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ علي نصيب محدود من السوق.

4. **مفهوم هيئة المشروعات الصغيرة الامريكية :[4]**

بأنها شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وتكون غير مسيطرة في مجال عملها وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى.

---

[1] . عبدالمطلب عبدالحميد،(2009م)، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ،، نشر الدار الجامعية،الاسكندرية ،ص ص18،19.

[2] . حسن عبدالمطلب الاسرج ،مرجع سابق، ص3.

[3] . رابح خوني، رقية حساني،(2008) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، جامعة بسكرة، الجزائر، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، ص24.

[4] . المرجع السابق، ص26،27،28.

5. مفهوم ألمانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتبني ألمانيا وهي أحدي دول الاتحاد الأوروبي عدة تعاريف تستند الي بعض المعايير الكمية والنوعية.

أ. فالمؤسسات الصغيرة : هي كل منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً ويقل عدد العمال فيها عن (200) عامل.

ب. المؤسسات المتوسطة: هي التي لا تعتمد في تمويلها علي السوق المالي، وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطار.

6. مفهوم بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتبنى المملكة المتحدة اتجاها اخر في تعريف المؤسسات الصغيرة يقوم على استخدام مجموعة من المعايير والمتمثلة في:

- ان لا يزيد حجم المبيعات السنوي للمشروع عن (1.4)مليون جنيه استرليني (2.2 مليون دولار)
- ان لا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن (0.8) مليون جنيه استرليني ويمكن ان تصل الى سبعة مليون جنيه استرليني.
- أن يقل عدد العاملين في المشروع عن (50) عاملاً أسبوعياً.
- أن يكون نصيب المشروع من السوق محدوداً.
- استقلالية المشروع عن أية تكتلات اقتصادية.
- أن تتم إدارة المشروع من طرف أصحابه.

مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة في بعض الدول العربية:-

1. مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:-

فقد اعتمدت اللجنة الشعبية العامة للقوي العاملة والتدريب والتشغيل(سابقاً) التعريف التالي:-

هي مؤسسات اهلية (قطاع خاص) انتاجية وخدمية، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والادارية والتقنية الملائمة لإدارتها بكفاءة وهي.[1]

أ. المشروعات المتناهية الصغر التي لا تتجاوز ال(10000) عشرة الأف دينار.

ب. المشاريع الصغيرة لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) فرداً ، ولا يتجاوز رأس المال التأسيسي عن (2.5) مليون دينار ليبي كحد اقصي.

ج. المشاريع المتوسطة لا يزيد عدد العاملين بها عن (50) فرداً، ولا يتجاوز قيمة رأس المال التأسيسي الذي يمنح بهذا الحجم عن (5) مليون دينار ليبي كحد اقصي.[2]

2. مفهوم الكويت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[3]

تعرف هذه المؤسسات حسب المعيار العددي علي انها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز عدد العمال فيها عشرة عمال، أما المؤسسات المتوسطة فهي محصورة بين (10- 499) عاملاً.

3. مفهوم مجلس التعاون الخليجي :

حددت منظمة الخليج للاستثمارات عام (1994) المنشآت الصغيرة بالاعتماد علي معيار العمالة وهي " تلك المنشآت التي تزيد عمالتها عن (60) عاملاً ، أما رأس المال فقد صنفت المنشآت التي لا يتجاوز الاستثمار فيها مليون دولار، والمنشآت التي لا يزيد في الاستثمار عن خمسة مليون ونصف دولار هي منشآت متوسطة الحجم"

---

[1] . معتوق محمد معتوق، (2006) أمين اللجنة الشعبية العامة للقوي العاملة والتدريب والتشغيل، مراحل تكوين وتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة وخلق فرص العمل، ورقة مقدمة للحلقة الدراسية التي يقيمها مجلس التخطيط الوطني حول المشروعات الصغرى والمتوسطة.

[2] . عمر مفتاح الساعدي ، مرجع سابق، ص6.

[3] . رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ص ص30،32.

4. مفهوم السودان :-[1]

لا يوجد تعريف موحد للمنشأة الصغيرة في السودان إلا أن بعض المصالح والمؤسسات درجت علي استخدام حجم الاستثمار والعمالة كمعيارين أساسيين ومن ضمن هذه المؤسسات ما يلي :

أ. **معهد البحوث والاستشارات الصناعية:-**

يعرف هذا المعهد الصناعة الصغيرة بتلك التي تستخدم ما بين (10-50) عاملاً، ويبلغ استثمارها الرأسمالي ما بين (40-200) الف جنيه سوداني.

5. مفهوم مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

عرفها بنك مصر: بانها تلك التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة وتكون كثيفة العمال وألا يقل عدد المشتغلين بها عن(10) عمال ولا يزيد عن (100) عامل كما ان تكلفتها الاستثمارية (باستبعاد الاراض والمباني) لا تزيد عن نصف مليون جنيه وان تكون الصناعات متنوعة بهدف تنمية نوع من الصادرات غير التقليدية وإرساء قيمة العمل الحر بين الشرائح الاجتماعية.

6. مفهوم الجزائر للمشروعات الصغرى والمتوسطة:[3]

هي كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من (1-250) عامل، ولا يتجاوز رأس مالها (500) مليون دينار.

أ. المشروعات الصغرى: هي مؤسسة تشغل ما بين (10-49) شخص، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي (100) مليون دينار.

ب.المشروعات المتوسطة: هي مؤسسة تشغل ما بين (50-250) شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوي ما بين (100-500) مليون دينار.

---

[1] . عبد المطلب عبدالحميد، مرجع سابق ، ص39.

[2] . رابح خوني ، رقية حساني، مرجع سابق، ص30.

[3] . عبدالله مايو،(2007)، واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ولاية ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص10.

مفاهيم اخرى للمشروعات الصغرى والمتوسطة :-[1]

1) هي تلك الانشطة الاقتصادية ذات الكيانات المحددة والتي يتراوح عدد العاملين فيها بين خمسة وعشرة اشخاص، وان مشروعات الاعمال الصغيرة هي التي تتحدد بأنشطة محددة وتمارس عملياتها وفعاليتها الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة.
2) وفي عام (1953م) عرفت ادارة الاعمال الصغيرة بانها المشروعات التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل، اي انها تتصف بالاستقلالية كما انها تتصف بالتفرد والتميز وعدم الشيوع في مجال اعمالها.
3) هي عبارة عن شركة او منشأة او مؤسسة او اي كيان اقتصادي يمول ويدار ويراقب من قبل اصحابه ويتصف بقلة حجم العمالة فيه، ويشتمل علي وحدات ادارية محددة، ويشغل حيزا صغيرا ضمن قطاع الأعمال ويقدم خدمات او منتجات الي منطقة جغرافية محددة، ويمثل القاعدة او الاساس الذي تؤسس علية المشروعات الكبيرة والعملاقة فيما بعد.

ثانياً:- المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة: [2]

من المعايير التي تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي يمكن الاستناد اليها عند تعريفها كمعيار عدد العمال ، معيار رأس المال، معيار الانتاج ، معيار حجم المبيعات فضلا عن المعايير الأخرى التي تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الادارة ومستوي التقدم التكنولوجي، وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغرى والمتوسطة، إلا انه يوجد اتفاق علي المعايير التي يمكن علي اساسها تعريف المشروعات وتصنيفها ضمن فئتين ويمكن تلخيصها الي معايير كمية وأخرى نوعية علي النحو التالي:-

[1]. د. فلاح حسن الحسني(2006)، ادارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن ط 1 ، ص 21، 22، 23.
[2]. ميساء حبيب سلمان،مرجع سابق ، ص23، 24.

أولاً:- المعايير الكمية Quantitative Criteria[1]

وتتمثل في حجم رأس المال المستثمر في المصنع والماكينات ، وعدد العاملين ، وحجم الإنتاج او معدل دورات الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات ، إلا أن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشارا وذلك لسهولته في التعامل ، وثباته لفترة من الزمن. وكذلك معيار رأس المال المستثمر.

ونلاحظ أن هناك تفاوت في تعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة من دولة لأخرى ، وذلك نابع من التقدم الاقتصادي للدولة ، ومستوى معيشة أفرادها ، ومدى التقدم في الاستخدام التكنولوجي الصناعي في تلك الدولة.

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية ، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى...ومن أكثر المعايير الكمية شيوعاً:

1. معيار رأس المال المستثمر:[2]

يعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المشروعات الصناعية علي مقدار رأس المال المستثمر في المشروع، فالمشرعات الصغيرة طبقا لهذا المعيار، هي المشروعات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصي معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها ، وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعا لمدي الوفرة او الندرة النسبية في عناصر الانتاج المختلفة. ويجب التنويه الي أن رأس المال المقصود به هنا هو رأس المال الثابت.

ولا يخلو هذا المعيار بدوره من النقد طبقا لمعامل رأس المال/العمل المستخدم.

2. معيار العمالة (عدد المشتغلين)

يعتبر هذا المعيار من اهم المعايير واكثرها شيوعا في تحديد حجم المشروع الصناعي ومن ثم التمييز بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وذلك نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطة عدد العمال خاصة عند المقارنة علي المستوي الدولي وذلك نتيجة لتوفر البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول،

---

[1]. محمد حامد الصياد (2006)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، (2006)، ص14.

[2]. د. عبدالمطلب عبدالحميد ، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص23، 24.

كما يتميز هذا المعيار بدقة المقارنة بين المشروعات الصغيرة التي تنتج انواعا متماثلة من السلع عند المستوي من الفن الانتاجي. وطبقا لهذا المعيار يتم تحديد حجم العمليات بصورة عامة بعدد العاملين فيها وهكذا فالمشروعات التي يعمل بها (100) عامل فأكثر تعتبر مشروعات كبيرة ويقابلها في الولايات المتحدة المشروع الذي يعمل به (500) عامل فأكثر، أما المشروعات المتوسطة الحجم هي التي يعمل بها ما بين (10)عمال و(49) عاملا. في حين يعمل في الصناعات الاسرية اقل من عشرة عمال ، ويشار الي هذه المشروعات الاسرية ايضا علي انها المشروعات الوحدية.

وفي احدي الدراسات الحديثة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي قام بها اتحاد شعوب بلاد جنوب اسيا فقد استخدم التصنيف التالي للمشروعات طبقا لمعيار عدد العاملين وهو معترف به عامة حيث اعتبر

- من (1_9) عمال مشتغلين مشروعات اسرية.
- من (10_49) عمال مشتغلين مشروعات صغيرة
- من (50 _99) عمال مشتغلين مشروعات متوسطة.
- من (100) فأكثر عمال مشتغلين مشروعات كبيرة.

اما في الولايات المتحدة فأن المشروعات الصغيرة تعرف بأنها المنشآت التي يعمل بها (250) مشتغل، وبالنسبة لبعض المشروعات تعتبر المنشأة صغيرة الحجم اذا كان عدد العاملين بها أقل من (1000) مشتغل، وفي اليابان فإنه يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنه مؤسسة العمال التي تضم قوة عاملة اقل من (300) مشتغل في مجال تصنيع السلع واقل من(100) مشتغل في مجال تجارة الجملة، واقل من (50) مشتغل في مجال تجارة التجزئة وخدمات التجارة.

جدول رقم (2)

المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول والمنظمات العالمية

الدولة /الجهة	المعيار	صغيرة	متوسطة
مصر	عدد العمال	5-49 عامل	50 – 99 عامل
الوكالة الدولية للتنمية	عدد العمال	6-15 عامل	.....
الاتحاد الأوروبي	عدد العمال	حتي 50 عامل	حتي 250 عامل
إنجلترا	عدد العمال	اصغر من 15 عامل	.....
المكسيك	عدد العمال	16- 100 عامل	101 -250 عامل
غانا	عدد العمال	اصغر من 9 عامل	10- 30 عامل
ماليزيا	عدد العمال	اصغر من 75 عامل	.....

المصدر: محمد حامد الصياد (2006)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، ص15.

3. المعيار الثنائي او المزدوج (العمالة وراس المال):- [1]

يعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المشروعات علي الجمع بين معياري العمالة ورأس المال في معيار واحد. وذلك عن طريق وضع حد أقصي من العمالة بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

وهذا المعيار المزدوج وإن تفادي بعض الانتقادات الموجهة لكل من معياري العمالة ورأس المال، وكان أكثر مناسبة في الدول التي لا ترتفع فيها حدة البطالة ويسمح بوضع حدود لمعامل رأس المال والعمل في المشروعات الصغيرة وتحديد المستوي الملائم لها.

[1]. عماد الشقنقيرى (2006)، دور الصناعات الصغيرة في خلق فرص عمل والحد من البطالة، الموارد البشرية، مجلة محكمة تعني بنشر البحوث والمقالات المتخصصة في مجال تنمية الموارد البشرية العربية، ص 215.

جدول رقم (3)

المعايير المستخدمة لتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب معيار العمالة ورأس المال

الدولة	معيار عدد العاملين	معيار حجم رأس المال
اليابان	اقل من 300 عامل وموظف	و(أو) 100 مليون ين ياباني
المملكة المتحدة	اقل من 200 عامل وموظف	و(أو) 3.8 مليون جنيه إسترليني
الولايات المتحدة الأمريكية	اقل من 50 عامل وموظف	.....
سنغافورا	اقل من 50 عامل وموظف	و(أو) اقل من2 مليون دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	اقل من 50 عامل وموظف	و(أو) اقل من 20 مليون ريال سعودي
الهند	اقل من 300 عامل وموظف	اقل من280 ألف دولار أمريكي
العراق	اقل من 10 عامل وموظف	اقل من 6 آلاف دينار
الكويت	اقل من 10 عامل وموظف	اقل من 200 ألف دولار أمريكي
كوريا	اقل من 300 عامل و موظف	اقل من 700 ألف دولار أمريكي
الاتحاد الأوروبي	اقل من 250 عامل و موظف	اقل من 8 مليون جنيه إسترليني
جمهورية مصر العربية	ما بين 10-100 عامل وموظف	اقل من 500 ألف جنيه مصري
منظمة العمل الدوليةILO	ما بين 10-50 عامل	اقل من 350 ألف دولار أمريكي
البنك الدولي	مابين10-50 عامل وموظف	ما بين 250-300 آلف دولار أمريكي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	اقل من 100 عامل وموظف	اقل من 250 ألف دولار أمريكي
ليبيا *	25 عامل-- مشروع صغير	لايتجاوز راس المال2.5 مليون دينار ليبي
	50 عامل-- مشروع متوسط	لايتجاوز راس المال 5 مليون دينار ليبي

المصدر : د. عبدالله امحمد شامية ،(2006)دراسة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ،مقدمة للندوة التي نظمها مركز بحوث العلوم الاقتصادية و جامعة قاريونس خلال الفترة 7و8 /2006/6 كلية الاقتصاد جامعة قاريونس، ليبيا.

* اعداد الباحثة بالاستعانة بالبيانات الصادرة من قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (106) لسنة (2006).

4. معيار حجم الانتاج او قيمة الانتاج:- [1]

يتم في بعض الدول تطبيق معيار الإنتاج السنوي للتمييز بين المنشآت الصغيرة والكبيرة العاملة في بعض القطاعات، وخاصة القطاع الصناعي، إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه بعض الصعوبات، أهمها عدم صلاحيته بصفة عامة في حالة المنشآت التجارية والخدمية، كما أن معيار حجم الإنتاج لا يصلح في حالة المنشآت متعددة المنتجات لصعوبة الجمع العيني، فضلاً عن أن معيار قيمة الإنتاج يعيبه تأثر القيمة بالأسعار مما قد يعطى نتائج مضللة في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار.

5.معيار قيمة المبيعات:-[2]

هناك مجموعة من الدول تأخذ بهذا المعيار لان المبيعات هي اهم محرك لعمليات المشروع وتتأثر بها الاصول والخصوم وحقوق الملكية والتكاليف بأنواعها، كما تشير الي ذلك الكثير من نتائج الدراسات التي اجريت في الكثير من دول العالم النامي والمتقدم.

ولان رقم المبيعات يتسم بالتقلب سنويا فأنه من المفضل حساب متوسطها لسنتين علي الاقل او ثلاثة سنوات بدلاً من الاعتماد علي سنة واحدة لغرض التوصل الي التحديد الأدنى لحجم المشروع الصغير.

إلا ان هذا المعيار يعاني من العيوب التي يتعرض لها معيار رأس المال او مجموع الاصول من حيث وفرة البيانات المالية الدقيقة، ومحاولة تقليل مبلغ المبيعات لتفادي الضرائب، وتأثر مبلغ المبيعات بالتضخم.

6. حصة المشروع في السوق :-

وهو ما يشير الي حصة المشروع الصغير في السوق الذي يباع فيه منتجات محدودة، وبعبارة أدق فان الحصة في السوق للمشروع الصغير لا تصل الي ان تكون حصة احتكارية، بل هي اقرب الي حالة المنافسة مع غيره من المشروعات ويتطلب ذلك قياس حجم السوق ثم قياس حصة المشروع الصغير في السوق وهو مرتبط ايضا بالمعيار الخاص بقيمة المبيعات السنوية.

---

[1]. حسن عبدالمطلب الاسرج، مرجع سابق، ص4.

[2]. د. عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سابق، ص28 ،29

7. **مستوي التكنولوجيا المستخدمة:-**

تميل المنشآة الصغيرة الي استخدام تكنولوجيا بمستوي منخفض من التعقيد والتقدم، او تكنولوجيا متقادمة، او استخدام آلات ومعدات قديمة لغرض تخفيض التكاليف، كما ان كونها صغيرة يعني انها تقوم بجزء من العملية الانتاجية او التسويقية، مما لا يتطلب تكاملا في تسهيلاتها المادية.

ثانياً:- المعايير النوعية:[1]

من اهم المعايير النوعية ما يلي :-

1) الاستقلالية:-

وتعني استقلالية المشروع عن اي تكتلات اقتصادية ويطلق علي هذا المعيار اسم المعيار القانوني، وايضاً استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعني انه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات.

2) الملكية :-

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبري أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، وقد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية ،وقد تكون الملكية مختلطة.

3) الحصة من السوق:-

أن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:

- صغر حجم المؤسسة.
- صغر حجم الإنتاج.
- ضآلة حجم رأس المال.
- محلية النشاط.
- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف.

[1]. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سابق، ص ص22 ،23.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن أن تفرض هيمنتها وسيطرتها علي الأسواق ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن أن تفرض الاحتكار لضخامة رأس مالها، وكبر حجم إنتاجها ، وحصتها السوقية وامتداد اتصالاتها.

4) محلية النشاط:-

بمعني ان يقتصر نشاط المؤسسة علي منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، وتشكل حجماً صغيراً نسبياً في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إلية في المنطقة.

ثالثاً:- أنواع المشروعات الصغرى والمتوسطة:

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الارحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ، يمكن تقسيم المشروعات الصغرى الي:

أولاً: الصناعات الصغيرة الحديثة:[1]

وهي الصناعات الصغيرة التي تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة وعدد العاملين كثير يختلف من صناعة لأخرى ومن دولة لأخرى وفق متطلبات التنمية بها ولها القدرة علي الاستفادة من الفنون الانتاجية الحديثة واستخدام تكنولوجيا التنظيم والادارة من خلال التخطيط وتحليل السوق وتنقسم الي نوعين من الصناعات كالاتي :

أ. صناعات مستقلة:

وهي الصناعات التي تعتمد علي خط انتاجي واحد وتنتج سلعاً نهائية او وسيطة ويصل رأس المال المستثمر فيها الي (500) الف جنية وتستخدم عمالة تصل الي (100) عامل وتعتمد علي تكنولوجيا حديثة غالبا ما تكون مستوردة الي جانب تكثيف العمالة.

[1]. انور عطية العدل ، (1995م)التنمية الصناعية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ،ص39.

ب. صناعات مغذية:[1]

وهي الصناعات التي تعمل علي تصنيع وتوريد بعض الاجزاء الصغيرة والمكونات للمصانع الكبيرة من خلال التعاقد معها،كما تقوم بتزويد المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة ببعض المستلزمات والمواد الاولية المصنعة والوسيطة التي تدخل في صناعات تجميعية أكبر منها كصناعة التريكو والنسيج، وقطع الغيار وغيرها. وتوجد هذه الصناعات المغذية في الأقاليم التي تتواجد الصناعات الكبيرة والمتوسطة .

ثانياً: الصناعات الصغيرة التقليدية.[2]

هي الصناعات التي يتميز الانتاج فيها بالطابع اليدوي وتقوم علي المجهود الفردي والمهارات المكتسبة وتستخدم معدات وأدوات بسيطة ويعمل بها عدد محدود من العمال وتنتشر في المدن والريف وتنقسم هذه الصناعات الي نوعين :

1.الصناعات الحرفية:

تعد من اقدم اشكال الصناعة حيث كان الصناع وأرباب الحرف يعملون في حوانيت صغيرة ويساعدهم عدد من العمال الصبية وهي غالبا ما تحتاج الي تدريب خاص ومهارة فنية كبيرة، كما في الحرف المنتشرة في خان الخليلي بالقاهرة، كما انها قابلة للتطور والتكيف مع الظروف المتغيرة وتعتمد علي قوة العمل أكثر من اعتمادها علي قوة رأس المال وترتبط أيضا بالمناطق الحضرية ، وتمارس العمل داخل ورش يقل فيها عدد العمال عن عشرة عمال،والتي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط. وتنقسم الي نوعين:

أ. صناعات حرفية خدمية :

يتم من خلالها تقديم خدمات معينة للأفراد مثل خدمات الصيانة واصلاح السيارات وتمارس داخل ورش صغيرة يعمل فيها عدد من العمال لا يتجاوز العشرة عمال.

ب. صناعة حرفية انتاجية :

هي الصناعات التي تقوم بإنتاج معين عن طريق استغلال الخامات الموجودة في البيئة وتحويلها الي سلع ومنتجات مختلفة لإشباع احتياجات الأفراد ، كما يتجه جزء منها الي التصدير والتي تنقسم

---

[1].الصافي يوسف شحاتة،(2013)، مائدة مستديرة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع ، كلية الآداب والعلوم هون،جامعة سرت، ص 9.

[2]. فتحي السيد عبده ابو سيد احمد،(2005م) الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ، ص46.

الي: صناعات حرفية فنية التي غالباً ما تكون متوارثة وتحتاج الي تدريب خاص، والصناعات الحرفية السلعية التي تنتج المنتجات لا شباع احتياجات الأفراد من السلع الأساسية مثل المخابز ومنتجات الألبان وهي لا تتطلب درجة عالية من المهارة لإنتاج منتج معين يتمتع بقيمة معينة.

2.الصناعات البيئية:

هي الصناعات التي تعمل علي تحويل المواد الخام المحلية المتوفرة في البيئة الي سلع صناعية لإشباع احتياجات البيئة المحلية والاستهلاك المحلي، وتنتشر في المناطق الحضرية والريفية والصحراوية ، ومن ثم فهي مستمدة من صميم البيئة المحيطة مما يجعل كل منطقة تشتهر بنوع معين من الصناعات وتنقسم هذه الصناعات الي **نوعين هما** :

أ. صناعات منزلية:

هي الصناعات التي تقوم غالباً علي ممارسة حرفة متوارثة ، كانت تمارس قديما ولم تحول الي سلعة متطورة ولكن احتفظت بقيمتها الفنية الخاصة وانها تعتمد علي المهارات اليدوية النادرة وتتبع الاساليب التقليدية المتوارثة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي وتتم داخل المنزل وتعمل علي تحويله الي وحدة انتاجية ويقوم بالصناعات الانتاجية جميع افراد الاسرة ولا تحتاج الي رأس مال كبير ويمارسها عدد قليل من الأفراد لا يزيد عن خمسة ، ومن امثلتها التريكو والحياكة ، والسجاد اليدوي .

ب. صناعات ريفية :[1]

تقوم علي استغلال موارد البيئة من المواد الخام المختلفة حيث تقام في المناطق الريفية وتحتاج الي تدريب بسيط وتعتمد علي الاسلوب اليدوي وتعتبر عملاً ثانويا بجانب نشاط الزراعة وتدر عليهم دخلاً إضافياً مثل صناعة عسل النحل والحرير الطبيعي، وصناعة الألبان والأجبان الهدف منها يكمن في تشجيع استمرارها وتطويرها في القري التي تتواجد فيها يمارسها الريفيون لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية.

[1] . الصافي يوسف شحاتة، مرجع سابق ، ص 9

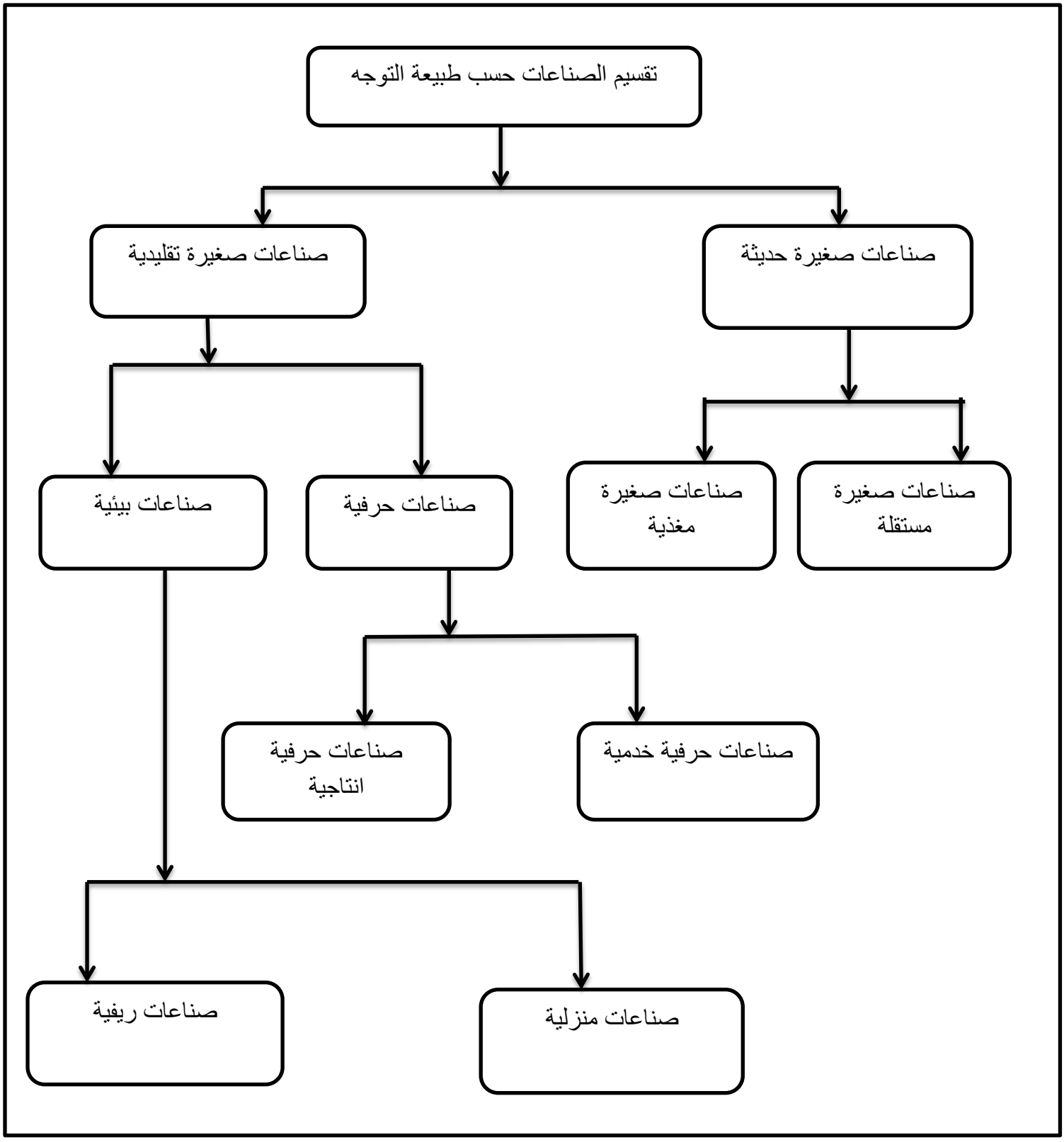

المصدر : اعداد الباحثة .

شكل رقم (1)

تقسيم الصناعات حسب طبيعة التوجه

رابعاً:- خصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة: [1]

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عدد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، يمكن إجمال هذه الخصائص بالآتي:

1) مرونة الإدارة:[2]

ان الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك الي الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل أتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

2) سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس مما يؤدي إلي تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد وتعطي فرصة لاختيار النشاط والذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات الفردية وإظهار المقدرة علي الإبداع والاختراع الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تفرض وجودها عددياً في كل أنحاء العالم .

3) قلة عدد العاملين في المشروع الصغير:[3]

لا يحتاج المشروع الصغير إلي عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلي مهارة أولئك العمال، وعلي الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة وبالتالي قدرتها علي امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان، وبهذا تتميز المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل.

---

[1] . ادريس محمد صالح، مرجع سابق، ص37.

[2] . رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سابق، ص44.

[3] . ميساء حبيب سلمان، مرجع سابق، ص ص33، 34.

4) القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:

يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف منشآت الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها .

وتتمثل قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع المتغيرات في الآتي :

أ- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الخروج .

ب- زيادة القدرة على التجديد والابتكار خصوصاً في فنون تمييز السلع والتعبئة والتغليف بسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد يتفوق على نظيره في المشروعات الكبيرة أحياناً.

ت- القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة أو العميقة دون تردد مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية أو غيرها.

ث- سهولة تحويل المشروع الصغير إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، فهذه المشاريع تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المشاريع الكبيرة .

5) ارتفاع جودة الإنتاج: [1]

بالنظر لاعتماد المشاريع الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقاً لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير.يساعد على ذلك وجود حوافز على العمل والابتكار،والتجديد، والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر والرغبة في الإنجاز وتحقيق الاسم التجاري مع الشهرة، مما يؤدي إلى زيادة

[1] . عمر مفتاح الساعدي، مرجع سابق، ص ص7،8.

الربحية نتيجة زيادة حجم الأعمال والمبيعات. وأيضا يساعد الاتصال الشخصي بالزبائن والعملاء على دقة وسرعة التعرف على الاحتياجات وتبدلاتها.

6) أداة التدريب الذاتي:

تعتبر هذه المشاريع مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية، ومن ثم فهي تعتبر مجالاً خصباً لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية.

7) تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:[1]

تعتبر هذه المشاريع وسيلة للانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ،ومحدودية إنتاجها من جهة أخري، الذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات مما يساعد علي تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المتوازنة.

8) المشاريع الصغيرة منبع للابتكار وبذرة للتطور الاقتصادي:

تعد المشروعات الصغيرة في كثير من الدول مصدراً رئيسا للأفكار الجديدة والاختراعات وان كثير من براءات الاختراع تعود لإفراد كانوا يعملون في مشاريع صغيرة وبعد الاصرار والمثابرة اصبحت تلك المشروعات الصغيرة مشروعات كبيرة تساهم بطاقة انتاجية عالية في الناتج القومي فمثلا:- [2]

أ- شركة فورد للسيارات : نسبة الي مؤسسها (فورد) الذي كان ميكانيكي في مشروع صغير للحدادة فصنع اول سيارة في تلك الورشة.

ب- دونالد دوغلاس : انطلق في عمل الطائرات في غرفة استأجرها خلف محل حلاقة.

ت- وجيلمان : مؤسس شركة الاطلس والباسفيك للشاي كان يبيع الشاي الي جانب وظيفته في محل مصنع من جلود الحيوانات.

---

[1] . حسن عبدالمطلب الاسرج ،(2007)، تأثير الاتحاد الجمركي العربي علي الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر، ص4.

[2] . توفيق عبدالرحيم يوسف،(2002) إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، ص31.

9) المحافظة علي استمرارية المنافسة:[1]

فالمنافسة الحرة التي يتجسد فيها النظام الاقتصادي القادر علي تحقيق الكثير من النتائج الايجابية علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والتي اصبحت دعوة الكثير من الاقتصاديين لنظام اقتصادي فعال قادر علي الوقوف أمام قوي الاحتكار، ويري الباحثون والدارسون ان الأسلوب الفعال للوقوف أمام قوي الاحتكار هو تشجيع قرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف الي محاربة الاحتكار وكذلك اقامة الأسواق الحرة المتكاملة، والحرية في انشاء المشروعات والفرص للتعبير عن المبادرات الشخصية ونموها، ويمكن ضمان القرارات الفردية. من المؤكد ان العمل علي اتخاذ مثل هذا القرار من خلال دعم من الجهات الحكومية وغيرها يؤدي الي زيادة الأمن والرفاهية التي هي مطلب لكافة افراد المجتمع، يمكن تحقيق ذلك من خلال تنمية قدرات وامكانيات المشروعات الصغيرة.

10) الآثار الاجتماعية:

اما من النواحي الاجتماعية كل فرد فينا يدرك الأثار السلبية للبطالة وما تجره من ويلات ومشاكل اجتماعية علي المجتمع ككل من فقر وتفش الجريمة والامراض. فالمشروعات الصغيرة تساهم بشكل كبير في الحد من البطالة، والفقر ورفع مستوي المعيشة، وحل كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع او الأفراد في المناطق النائية والريفية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية لهم ، إضافة الي زيادة الإحساس والادراك لدي الأفراد بأهمية الترابط والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، فالكل يتكون لديه الإحساس والوعي بأهمية المحيط الخارجي(البيئة).

خامساً: سمات المشاريع الصغرى والمتوسطة:[2]

1. يغلب علي انشطتها طابع الفردية في مجال الادارة والتخطيط والتسويق، وفي احيان اخرى تكون عائلية من حيث الادارة والعاملين.
2. بساطة الهيكل التنظيمي، من حيث الادارة المباشرة من قبل صاحب المشروع، وهو المسؤول عن التخطيط والانتاج والتسويق.
3. بساطة التكنولوجيا المستخدمة، وتواضع مؤهلات للعاملين.
4. تتصف بصغر حجم رأس المال، وتعتمد علي المدخرات الشخصية في تمويل المشروع.

---

[1] . المرجع السابق، ص ص25، 26 ، 28.

[2] . سمير زهير الصوص ،(2010م) بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، ورقة بحثية ، وزارة الاقتصاد الوطني، مكتب محافظة قلقيلية ،ص8.

5. تتمتع بقدر كبير من سرعة التكيف مع تغيرات السوق من كمية الانتاج ونوعيته، مما يعني القدرة علي مواجهة الصعوبات في اوقات الازمات وفترة الركود الاقتصادي.
6. تواضع مستوي جودة منتجاتها، مقابل انخفاض مستوي اسعارها، وهي بذلك تكون عامل جذب للفئات من ذوي الدخل المحدود او المتدني.

سادساً:- أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة:

ان اهمية ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية يختلف بين الدول تبعاً لمرحلة التصنيع التي بلغتها كل منها ، ففي الدول الصناعية المتقدمة نجد أنه علي الرغم من التقدم والتصنيع يؤديا الي نمو الصناعات الكبيرة الحجم وكبر حجم المشروعات، إلا ان الملاحظ عدم اختفاء المشروعات الصغيرة ، بل علي العكس من ذلك نجدها تقوم بدور هام في اقتصاديات هذه الدول.[1]

فإذا أخذنا علي سبيل المثال **الاتحاد الأوروبي** وحسب بيانات عام (2005م) هناك ما بين(8-12) مليون مشروع صغير ومتوسط، وهي تمثل حوالي(99%) من مجموع المشاريع، وأن نصف الوظائف الجديدة في الاتحاد قد أوجدت من قبل أقل من (5%) من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التقنية المتطورة.[2]

وفي **الولايات المتحدة الامريكية:**[3] تساهم الشركات الصغيرة بنحو (42%) من مجموع المبيعات، خلال سنة (2003م) وتوفر فرص عمل نحو(56%) من مجموع القوى العاملة في الولايات المتحدة وهذه تشمل العاملين في الحقول والمزارع. كما تساهم بنحو(38%) من الناتج المحلي الاجمالي تقريبا. ان المشروعات الصغيرة توفر الرزق والعيش لا كثر من مئة مليون امريكي سواء بشكل مباشر ام بشكل غير مباشر.

اما في اليابان:[4] فقد أولت المشاريع الصغيرة أهمية بارزة، خاصة في القطاع الصناعي، وكانت فعلاً عاملاً حاسماً فيما حققته اليابان من تفوق صناعي، فحسب احصائيات (2002م) وتمثل هذه

---

[1]. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،(2002م) الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، رسالة دكتوراه منشورة ، مقدمة لجامعة الاسكندرية،،ص60.

[2]. حسن عبد المطلب الاسرج، (2006م)مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة،، ص28.

[3]. د. فلاح حسن الحسيني، ادارة المشروعات الصغيرة ، مرجع سابق، ص 30.

[4]. ادريس محمد صالح، مرجع سابق ص44.

الصناعات ما نسبته (99%) من إجمالي القطاع الصناعي، وتوظف ما يقرب (73%)من إجمالي القوي العاملة، وتسهم بأكثر من (52%) في الناتج الصناعي الياباني.

أما بالنسبة لبعض الدول العربية: ففي مصر وحسب احصاءات (1998م) تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توظف أقل من (50) عامل حوالي(99%) من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع غيرالزراعي، ويساهم قطاع المشاريع الصغرى والمتوسطة بحوالي(80%) من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص، ويعمل في هذه المشاريع حوالي ثلثي القوة العاملة[1] ، وتشير احصائيات(1992م) في الاردن بأن المشروعات الصغرى والمتوسطة ساهمت بحوالي (23%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وبحوالي (33%) من إجمالي الايدي العاملة، أما في السعودية يسود نمط المشروعات الصغرى والمتوسطة علي واقع الأعمال في السعودية خلال عام (1997م) حيث تبلغ نسبة هذه المشروعات التي يعمل بها (59) عامل فأقل (84%) من اجمالي منشآت القطاع الخاص.[2]

مما تقدم يمكن تلخيص اهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في ما يأتي:

1. رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:-[3]

تبدو الصناعات الكبيرة هي الأقدر علي رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظراً إلي ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلاً عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا إن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمراً مهماً وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب احجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي علي أساس

---

[1] . محمد فتحي صقر،(2004م)،واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، مصر،ص23.

[2] . عبدالرزاق القبيسي، (2006م)، مشكلة البطالة بين الشباب في البلاد العربية دور الصناعات الصغيرة في معالجتها ، الموارد البشرية، مجلة محكمة تعني بنشر البحوث والمقالات المتخصصة في مجال تنمية الموارد البشرية العربية، ص258.

[3] . صفوت عبد السلام،(1993م)، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص45.

استثمار مبلغ معين من رأس المال ،فسوف يتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر علي تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع ومن ناحية أخري، فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة علي تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعني أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة علي استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة علي استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

2. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادات.[1]

أن المشروعات الصغيرة التي يعمل بها أقل من عشرة مشتغلين والتي يغلب عليها الطابع الحرفي يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجاً طبقاً لاحتياجات الأسواق الخارجية نظراً لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر علي تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها خاصة إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوي جودة منتجاتها، ومن ناحية أخري فإن المنتجات التي تعتمد علي العمل اليدوي تلقي إقبالاً متزايداً في أسواق الدول المتقدمة حيث أنه مع ارتفاع مستويات المعيشة بدأت تفقد المنتجات التي يتم إنتاجها نمطياً في المصانع الكبيرة من بريقها، بينما أحتلت المنتجات غير النمطية ذات الطابع الحرفي مكانة متزايدة في أسواق الدول المتقدمة وذلك كنتيجة أيضاً لارتفاع المهارة الفنية للعامل في تلك المشروعات والاندثار النسبي لهذه الصناعات في تلك الدول.

أن المشروعات الصغيرة وخاصة التي يعمل بها من (10– 49) مشتغلاً إنما تستخدم فنون إنتاجية كثيفة العمل وهو العنصر المتوفر نسبياً في معظم الدول النامية، مما يترتب عليه انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم فإنها يمكن أن تسهم بفاعلية في زيادة وتنمية صادرات هذه الدول للعديد من المنتجات.

3. جذب الاستثمارات الاجنبية:-[2]

تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الازمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيوية، الي امكانية ان ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لأكثر من(10%)، وأن بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركات

---

[1] . عبدالمطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص55.

[2] . عبدالمطلب حسن الاسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة،مرجع سابق، ص7.

أجانب، مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الانتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الانتاجية الناشئة في القطر.

4. القدرة علي مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:-[1]

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة علي التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة إذ في حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك علي زيادة قدرتها علي الاستثمار، أما في حالة الركود الاقتصادي فإن لها القدرة والمرونة العالية علي تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة،وطبقاً لتقرير (INSEE) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة علي مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية وتضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل وبذلك تكون أقل تأثيراً بالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال لإقامة الاستثمارات.

5. تحقيق التطور الاقتصادي:

يشهد الاقتصاد العالمي ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس علي التكنولوجيا الجديدة مثل قطاع المعلومات، الاتصالات، قطاع التكنولوجيا الحيوية ، علوم الحياة...الخ، وهذه سمة الاقتصاد الجديد وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو الاقتصادي نظراً لإعطائها أهمية قصوي لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها وسر نجاحها، بذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي.

6. دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في حل مشكلة البطالة:- [2]

تستخدم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل علي خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة، وتعمل في ذات الوقت علي الحد من الطلب المتزايد علي الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال علي مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الشباب النازحين من المناطق الريفية وغير مؤهلين بعد للانضمام إلي المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلي أهمية الصناعات

---

[1] . رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص52، 53.

[2] . محمد وهبه سيد عقيقي، ورقة عمل بعنون المشروعات الصغيرة وأثرها علي التنمية والقضاء علي البطالة، كلية الآداب والعلوم بهون، جامعة سرت، (2003م) الجفرة، مائدة مستديرة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، ص ص 11، 12.

الصغيرة والمتوسطة فقد أصبحت الصناعات اليابانية تستوعب حوالي (84%)من العمالة اليابانية الصناعية، وتساهم بحوالي(52%)من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني لسنة (2008)،وفي ايطاليا وحسب احصائيات (2003) تصل نسبة التشغيل في المشروعات الصغرى والمتوسطة (49%) و(99.7) النسبة المئوية للصناعات الصغرى والمتوسطة، وفي أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من (1992) وحتي عام (1998) أكثر من (15) مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب (70%) من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام (1998) تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي (70%) من فرص العمل بدول الاتحاد.

7. تقدم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة:-[1]

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهما في تقديم الخدمات التدعيمية المهمة التي تؤدي الى بقاء الصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها ان تزود مؤسسات الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من منتجات تامة الصنع او المنتجات النصف مصنعة التي تستخدمها هذه الأخيرة كمدخلات لإنتاجها النهائي، وذلك بأسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية.

[1] . صفوت عبدالسلام،مرجع سابق ،ص50.

المبحث الثاني:المفاهيم العلمية للتنمية الاقتصادية.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية. [1]

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ بداية الحرب العالمية الثانية مكاناُ مرموقاً بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ علي اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية. وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة. وقد تعزز الاهتمام بقضية التنمية من خلال جملة من العوامل منها الرخاء المحقق في البلدان الصناعية المتقدمة، والتقدم الذي احرزته البلدان الاشتراكية، واستقلال كثير من البلدان التي كانت مستعمرة، وشيوع فكرة التنمية علي المستوي الدولي، وظهور منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية.

تتعدد مفاهيم التنمية الاقتصادية ومن هذه المفاهيم ما يلي : [2]

1. هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الي حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.
2. وهي العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.
3. وهي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي علي مدار الزمن، وتحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة الي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.
4. التنمية عبارة عن جهد مستمر ومتصاعد، ليواكب احتياجات المجتمع المتجددة والمتصاعدة، ولا يجب أن تكون مؤقتة أو عارضة، وأن التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل شرائح المجتمع وقطاعاته، ولا يجوز اعتمادها علي فئة قليلة او مورد واحد كالنفط مثلاً. كما أن التنمية عملية واعية، لا تستند علي أسس عشوائية أو ارتجالية تكون حجر عثرة في طريق التنمية وتساهم في هدر وبعثرة

---

[1] .د.مدحت القريشي ، (2007م)،التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن ، ص121.

[2] د. محمد عبدالعزيز عجمية، د. ايمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا (2006م)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية ، الدار الجامعية، الاسكندرية. ص77.

الامكانيات المتاحة، بل يجب أن تكون محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدي، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج محددة.[1]

5. هي عملية موجهة بموجب إدارة واعية ومتطورة لضمان نجاح الخطة ولا تكون سبباً في فشلها، كما هو معروف في أغلب البلدان النامية، فالإدارة الجديدة يمكنها بسهولة أن تعي الغايات المجتمعية، وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة علي تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، انتاجاً وتوزيعاً بموجب أسلوب حضاري يحافظ علي طاقات المجتمع.[2]

6. أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع اشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية.[3]

ثانياً: مفهوم التنمية البشرية:-

لعب برنامج الامم المتحدة الإنمائي دوراً رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام (1990م). ولقي هذا المفهوم اهتماماً من المهتمين بالعلوم الاجتماعية. ويري البعض ان تاريخ التنمية البشرية يعود الي المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ منتصف القرن الثامن عشر.[4]

فالتنمية البشرية ليست مفهوماً جديداً، فقبل بضعة عقود كانت تستعمل للإشارة بشكل أضيق إلي الاستثمار في المهارات البشرية ، وكان ينظر إليها علي أنها مكمل ضروري للاستثمار في رأس المال المادي. وفي أوساط المختصين الإداريين كانت التنمية البشرية تميل إلى التساوي مع تطوير الموارد البشرية. ولم تكتسب التنمية البشرية معنى أعمق إلا في السنوات الأخيرة من خلال الإدراك بأن التنمية قابلة للإدامة فقط عندما يكون البشر قادرين بصورة متزايدة على التحكم بمصائرهم. أن جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلاً من وضع الناس في خدمة التنمية. ومن هذا المنظور

---

[1] عبدالكريم عبدالنبي العبيدي(1995م)،الادارة والتنمية في ليبيا دراسة ميدانية للإدارة ومقوماتها وانعكاساتها علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة بنغازي، منشورات جامعة بنغازي، ط1 ، ص98.

[2]. محمد الدوري، (1983م) التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص53.

[3] . المرجع السابق.

[4] .مدحت القريشي، مرجع سابق، ص127 .

فإن التنمية البشرية تعني ضمنا تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتها بأنفسهم، سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أم الأمن الشخصي أم الوضع الاجتماعي والسياسي.[1]

كما جاء في تقرير التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة الصادر عام (1994م)(لقد خلق الجنس البشري بإمكانيات محتملة معينة. ونجد أن الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم وإمكانياتهم، والقدرة علي توفير فرص أكبر للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل). إن الأساس الحقيقي للتنمية البشرية هو تعميم الاعتراف بحق الحياة لكل فرد وبالثروة وأهميتها في حياة الإنسان.[2]

هناك مفاهيم كثيرة للتنمية البشرية المستدامة منها:-

1. التنمية البشرية المستدامة هي توسيع خيارات الناس وقدراتهم، من خلال تكوين رأسمال أجتماعي، لتلبية حاجيات الأجيال الحالية بأفضل طريقة ممكنة، دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة. [3]
2. ويشير تقرير التنمية البشرية لسنة (1994م) الي أن التنمية البشرية المستدامة تعني أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا علي الأقل.[4]
3. هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول الي تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زماناً وعبر المواقع الجغرافية والبيئية علي هذا الكوكب.[5]

فالتنمية البشرية تستدعي النظر إلي الإنسان هدفاً في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجاته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة. إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها، إن هدف التنمية تعني تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية.[6]

---

[1] .د. عبدالعزيز بن عبدالله السنبل(2001م)، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة الي مؤتمر التنمية والامن في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرياض ، 24و2002/9/26م، ص ص 14، 15

[2] .ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة (د.محمود حسين حسني، ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية(2006م)،ص56.

[3] . جميل طاهر،(1997م) تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته علي مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 9،ص63.

[4] . المرجع السابق.

[5] .د. عمار حامد(1999م.)، دراسات في التربية والثقافة وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل، عربية للطباعة والنشر، القاهرة

[6] . ادريس محمد صالح ، مرجع سابق، ص19.

ثالثاً: مفهوم التنمية المستدامة:[1]

هي مفهوم شائع تم تداوله في السابق كثيراً وقد أنبثق من قلق المختصين بالبيئة بسبب تدهور الموارد الريفية الذي تسببه التنمية التقليدية، ثم صار اهتماماً يثيره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة منهجية منتظمة عقب قمة الأرض في (ريو دي جانيرو) واعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في عام (1992م)، مما أعطي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً أكبر. ضمن منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بقضايا البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

وترتكز التنمية المستدامة علي المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تعرف:-

1. بأنها التنمية التي تسعي الي الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الاجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية. [2]
2. وتعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها، أوهي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، أو هي تنمية قابلة للاستمرار وهي عملية تفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي.[3]
3. هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط رفاهية الأجيال الحالية، ولكن رفاهية أجيال المستقبل أيضاً، حيث تحدد الرفاهية بوضوح، وتؤخذ بعين الاعتبار كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة العوائق التي تطرحها محدودية الموارد والتكاليف البيئة للإنتاج والاستهلاك.[4]
4. وتعرف ايضاً بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة علي الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، والذي يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي الذي يهدف الي رفع مستوي معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تحافظ علي تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل علي تنميتها في نفس الوقت.[5]

---

[1] د. عبدالعزيز بن عبدالله السنبل، مرجع سابق، ص15.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 128 .

[3] خالد مصطفي قاسم، (2010م)إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الاسكندرية: الدار الجامعية، ط2، ص20.

[4] محي الدين حمداني،،(2009م)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير ،ص 74.

[5]. عبدالله الصعيدي،(2002م) النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة ، ،ص 25.

رابعاً:علاقة النمو بالتنمية :-

أن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته؛ حيث كان الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوي التي تحدد التقدم للشعوب، واستحوذت قضية النمو والتنمية ولاتزال علي فكر الساسة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ، الي الحد الذي لم يعد يخلو حديث من ذكر احديهما، وأصبحا معيارين لمدي نجاح أو فشل الأنظمة الاقتصادية في كل أنحاء العالم، وكان طبيعياً أن تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو والتنمية.[1]

أن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، فكلاهما يشير الي معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة. ولكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما فالنمو الاقتصادي يشير الي الزيادة المضطردة في الناتج القومي الاجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة ملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ. بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة الي نمو الناتج القومي الاجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

ويعبر جوزيف شومبيتر أن النمو يشير الي النمو الاقتصادي الذي يمكن الاستدلال عليه في حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة. فالنمو في حجم الانتاج الكلي الخام، والذي يشير الي مجموع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة، ولذلك فمفهوم النمو ينطوي علي الزيادة في الانتاج. النمو إذن ظاهرة تدريجية وتراكمية وهذا يعني ضمنياً أن عملية النمو في الغالب تكون بطيئة، وهكذا فالنمو مفهوم كمي يطلق علي الزيادة في الإنتاج .ولقد أعتبر جوزيف شومبيتر، ان التنمية تعني في الواقع تحقيق تغيرات جوهرية تكنولوجية واجتماعية وسياسية بالإضافة الي تغيرات اقتصادية. فالتنمية لم تقوم علي معطي اقتصادي محض، بحيث ان استراتيجية التراكم الرأسمالي وان كانت هي الأساس الذي قامت عليه التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة، إلا ان الواقع يشير الي فقر عوامل أخري مساندة كقوي العمل والمهارات

[1] .محي الدين حمداني ،مرجع سابق، ص3.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص124.

والكفاءات التنظيمية والتطورات التكنولوجية المتتابعة والمرتبطة بالحضارة، وأنماط من السلوك مرتبطة بأخلاق العمل، وبالاتجاهات العامة نحو العمل الصناعي.[1]

وهناك اختلاف بين مفهوم النمو والتنمية فالنمو يشير الي التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل المجتمع أو الدولة. أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعي الي إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة ،ويحدث النمو من خلال تطور تدريجي بطئ بينما تحتاج التنمية إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم.[2]

فالنمو الاقتصادي يشير إلي مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فأنها لن تقتصر فقط علي النمو ولكنها تشمل أيضاً إجراء بعض التغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية وذلك لرفع مستوي الحياة البشرية والقضاء علي الفقر وتحرير الإنسان من المهانة والاستغلال خاصة استغلال المجتمعات الأخرى له وزيادة اعتماد المجتمع علي ذاته.[3]

خامساً: اهمية التنمية من المنظور الإسلامي :-

أن الإنسان هو محور التنمية وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث التغيير والتطوير والقيام بعملية تنموية لما في الكون، وذلك بما اختصه به الله سبحانه وتعالى عن بقية الكائنات. وبناء على ذلك، فإن التنمية تحدث من أجل الإنسان، ولا يتم تحقيقها أيضاً إلا بجهود الإنسان نفسه ، فهو الذي يخطط لها ويسهر على تنظيمها ويشرف على تنفيذها ، وذلك كله يتطلب تهيئة الإنسان وتأهيله للقيام بالعملية التنموية. ولذا، فليس هناك من وسيلة تهيؤه وتؤهله للقيام بهذه العملية أفضل وأولى من التعليم. ومن ثم، فلا غرابة أن يهتم العالم الإسلامي أول ما يهتم بالتنمية التعليمية ويرعاها حق رعايتها ليحقق التنمية المنشودة ، فإن التعليم يعد السبيل الوحيد الذي يمثل

---

[1]. جهينة سلطان العيسي، زكريا خضور، كلثوم علي الغانم،(1999م) علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، ص37.

[2] .ادريس محمد صالح ، مرجع سابق، ص15.

[3]. د. ابراهيم العيسوي(2001م)، كتاب التنمية في عالم متغير، دار الشروق، ط 2، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة الي مؤتمر التنمية في الوطن العربي .

الانطلاقة السليمة للنهوض بالعالم الإسلامي من التخلف والتدهور والانحطاط الحضاري وتحقيق تنمية شاملة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجالات الاجتماعية.[1]

فالتنمية في الإسلام هي تنمية شاملة، لأنها تتضمن جميع الاحتياجات البشرية، بحيث لا تقتصر علي اشباع بعض الضروريات أو الحاجات دون الأخرى، لذلك فقد أرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية في الاسلام بالأخلاق الفاضلة وأصبح تحقيق التنمية مطلباً جماعياً وفردياً يسهم فيه كل فرد من أفراد المجتمع، فنجد أن التنمية في الاسلام تنمية شاملة متوازنة تجمع بين الإنسان اقتصادياً، واجتماعياً، وإعداده صحياً ليطلع بمسؤولياته أمام الله عز وجل وبين تنمية البيئة المحيطة به اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، بحيث يتمكن من القيام بهذه المسؤوليات خير قيام.[2] وهناك أدله عدة من القرآن الكريم تحث البشر علي عملية التنمية وإعمار الارض منها، قوله تعالى: ﴿الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون، وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾.[3] وقوله تعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾.[4]

سادساً: غايات التنمية الاقتصادية:-[5]

ان الغاية من التنمية تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة ، وليس هناك من شك أن غايات التنمية تختلف من دولة لأخري ويعود ذلك الي ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتي السياسية ولكن الغايات الأساسية للتنمية الاقتصادية تسعي الدول في خططها الإنمائية الي تحقيقها، نذكر منها:-

---

[1] .ادريس محمد صالح ، مرجع سابق، ص ص 16، 17.

[2] .وليد الجيوسي ،(2008م)، أسس الاقتصاد، عمان ، دار جليس الزمان، ص ص 44، 46.

[3] . سورة الجاثية ، آية 12و13.

[4] .سورة الملك،اية 15.

[5] . نائل عبد الحافظ العواملة ،(2013)، إدارة التنمية(الأسس – النظريات- التطبيقات العملية) ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، ص37.

1) زيادة الدخل القومي الحقيقي:[1]

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي؛ لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوي معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئاً فشيئاً علي جميع المشكلات، وأن زيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، إذا كان معدل الزيادة في السكان كبيراً، اضطرت الدولة إلي العمل علي تحقيق نسبة أعلي في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية.

2) رفع مستوي المعيشة:

تسعي الدول النامية في خططها الإنمائية الي تحقيق مستوي أفضل لمعيشة الفرد حيث يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي فحسب وإنما هو وسيلة لرفع مستوي معيشة سكان تلك الدولة.

3) التوسع في الهيكل الإنتاجي:[2]

يجب أن تسعي التنمية الاقتصادية الي توسع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر علي مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية، ولذلك فإن عملية التنمية تهدف من بين مالها من أهداف إلي تصحيح هذا الوضع أي تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، وذلك بالاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها، من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعدنية، وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية للعديد من المنتجات، فالتنمية الاقتصادية تهدف إلي توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، فبالإضافة الي ضرورة الاهتمام بالصناعة يتعين الاهتمام بالزراعة ، وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع ، وتزداد فرص العمل ، وتتحرر الدولة من تبعيتها للعالم الخارجي.

---

[1] .وليد الجيوسي،(2009م)، أسس التنمية الاقتصادية،ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الاردن،ص8.

[2]. محمد عبدالعزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية، مرجع سابق، ص78.

4)تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:[1]

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض نصيب الفرد تعاني من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، فالتنمية الاقتصادية تعمل علي إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيراً ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، حيث أن العديد من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو وما يترتب علي ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيراً ما تستأثر بها الطبقة الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا علي زيادات متواضعة، أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

5)الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:[2]

حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطى أولويات اكبر للأساسيات وعلي الاخص التي تحتاج اليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية فضلاً عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية. كل هذا يتطلب التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحليات.

6)توفير فرص عمل متكافئة وعادلة للمواطنين:[3]

من اهداف التنمية توفير فرص عمل عادلة للمواطنين ،كما توفر السلع والخدمات الملائمة للحياة الانسانية لإشباع حاجات المجتمع، بالإضافة إلي تحسين المستوي الصحي والتعليمي والثقافي لإفراد المجتمع، وتقليل الفوارق الاجتماعية، والاقتصادية بين طبقات المجتمع، وتحقيق الأمن القومي.

---

[1]. اسماعيل عبدالرحمن، مفاهيم ونظريات اقتصادية ، ط1،دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ص 275.

[2] .محمد عبد العزيز عجمية، واخرون، مرجع سابق، ص 81.

[3]. د. عصام عمر مندور، (2011م)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية(المنهج، النظرية، القياس) دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ص 43.

7)تحقيق الاستقرار الاقتصادي:[1]

تحقق التنمية الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تخفف من معدلات البطالة والتضخم أو تقضي عليها إذا كان ذلك ممكناً.

[1] .نائل عبد الحافظ العواملة ، مرجع سابق، ص 38.

الفصل الثاني

تجارب دولية مميزة في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة

المبحث الاول تجارب دولية مميزة:-

اتجهت كثير من الدول ومنذ مدة طويلة نحو إقامة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي، حيث أصبح هذا القطاع يشكل نسبة كبيرة في أغلب اقتصاديات البلدان المتقدمة.[1]

وفيما يلي نستعرض بعضاً من تجارب الدول التي نجحت في الرقي بالمشاريع الصغرى والمتوسطة، وذلك للاستفادة من هذه التجارب في تنمية هذا القطاع الهام تنمية حقيقية وشاملة.[2]

اولاً: التجربة اليابانية:-

من التجارب الغنية في هذا المجال التجربة اليابانية حيث يعتبر الاقتصاد الياباني ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتبر نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم .

ولقد مر الاقتصاد الياباني بعدة مراحل منذ الحرب العالمية الثانية حيث تعتبر الفترة بين عامي (1945-1955م) فترة اعادة الأعمار بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، في حين ان الفترة الذهبية للاقتصاد الياباني هي الفترة بين عامي (1955-1970م) حيث كان الاقتصاد الياباني ينمو خلالها بمعدل يصل الي حوالي (10%) سنويا. كما تعتبر الفترة بين عامي (1970-1975م) فترة تأقلم بعد التغير الكبير الذي طرأ علي اسعار البترول خلال تلك الفترة، اما الفترة منذ العام (1975م). وحتي الوقت الحاضر فهي فترة النمو المتوازن.

كما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الاولي علي المشروعات الصغرى ، حيث أن المشروعات الكبيرة ماهي إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل افقياً ورأسياً وأمامياً وخلفياً مكونة فيما بينها تلك المشروعات الصناعية العملاقة ، وكان لاعتماد اليابان علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي (99.7%) من عدد المشروعات لسنة (2003) وتشغيل حوالي (70.3%) من اليد العاملة ، كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية انخفضت نسبة البطالة

---

[1] . د. طيب لحيلح (2006م)، دور المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي، جامعة غرب كردفان السودان، الملتقي الدولي يومي 17، 18 ابريل (2006)،ص165.

[2] . صالح ادريس ، مرجع سابق ،ص78.

وزاد الإنتاج وتحققت مشاركة ومساهمة الأفراد والأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات وتراكم لراس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان[1] . وكانت اول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان إقرار القانون الاساسي اعتبر بمثابة دستور لهذه المشاريع والمسمى القانون الاساسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (Small and medium Enterprise Basic Law) والذي يعتبر بمثابة دستور للمنشآت الصغيرة، حيث يشدد هذا القانون علي ضرورة القضاء علي كافة العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تذليلها ، وقد كانت السياسة التي اعتمد عليها القانون قبل التعديل تعتمد علي محاولة ردم الفجوة في الإنتاجية بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة. بينما اعتمد القانون المعدل علي سياسة تطوير وتنمية قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمستقلة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني. كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوي التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومعاونتها علي تسويق منتجاتها وتشجيع المشروعات الكبيرة علي التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال، كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسسة تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية وذلك من خلال وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI) وهي الجهة المسئولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان، ومن اهم السياسيات المالية والاقتصادية الموجهة لتشجيع وتنمية وتطوير قطاع هذه المشروعات في اليابان هي سياسات حماية هذه المشاريع من الإفلاس وسياسات إعفاءها من الضرائب وسياسة التدريب والتمويل.

كما تم اصدار قانون المشاركة تشجيعاً من الحكومة علي تحقيق التكامل وتطوير هذه المشروعات والذي يهدف الي تطوير المشروعات الصغيرة وزيادة قدرتها الابتكارية، للتوصل الي الاختراعات التكنولوجية، وتحقيق نمو متوازن في الاقتصاد ، ويشمل هذا القانون عدداً من الإجراءات التي تشجع علي تطوير مجالات أعمال جديدة من خلال تكامل المعرفة بين المشروعات الصغيرة، وتمر عملية التكامل بثلاث مراحل، تبدأ بمرحلة التبادل بين المشروعات الصغيرة أولاً، ثم مرحلة التطوير، ثم مرحلة التسويق، ويتم اتخاذ إجراءات مساعدة للمشروعات الصغيرة المنتمية لكل مرحلة منها، وفي عام

[1]. جاسر عبدالرزاق النسور،(2006م)، المنشآت الصغيرة.. الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقي الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17،18 ابريل 2006، جامعة الزيتونة، عمان، الاردن. ص ص 4 ،5.

(1990–1992م) يوجد في اليابان (1526) مجموعة متبادلة بين الصناعات المختلفة، تضم (52149) مشروعاً صغيراً موزعة علي مراحل التكامل الثلاث. وفيما يلي نبذة عن كل مرحلة تضم مفهومها، والنتائج الإيجابية المحققة للمجموعات المنتمية إليها لأنها تجربة فريدة تستحق المعرفة والاستفادة منها.[1]

1) مرحلة التبادل:- [2]

وفيها تلتقي المشروعات الصغيرة من أجل تعميق الفهم المشترك والمتبادل بينها حول عدد من القضايا المرتبطة بالعمل، بالإضافة إلي محاولة خلق فرص لتطوير أعمال جديدة، تعتبر هذه المرحلة نقطة البداية في تسهيل لقاء وتعاون وتفاهم هذه المشروعات تمهيداً لتحقيق تبادل المعرفة بينها، وتحقق المجموعات المتبادلة المنتسبة لهذه المرحلة عدداً من النتائج الإيجابية منها: جمع وتبادل المعلومات ورفع معنوية المديرين والعاملين والتعاون مع الجامعات والمعامل العامة.

2) مرحلة التطوير:-

بعد أن يتم التبادل بين المشروعات الصغيرة تبدأ في اتخاذ القرارات المتعلقة بإحداث التطوير وتنفيذها سواء في مجال الأعمال أو التكنولوجيا، وتحقق المجموعات المتبادلة المنتمية لهذه المرحلة عدداً من النتائج المتمثلة في تطوير منتجات وأسواق جديدة، والحصول علي إعانات وضمانات وتطوير تكنولوجيا جديدة، والحصول علي إرشاد وتوجيه الجامعات والمعامل العامة.

3) مرحلة التسويق :-

تمثل هذه المرحلة مرحلة جني الثمار، حيث تتمكن المشروعات المنتمية إليها من تسويق المنتجات التي تم تطويرها نتيجة للتبادل، وتأخذ النتائج التي تم تحقيقها في هذه المرحلة شكل تلقي أوامر تشغيل، أو إنتاج وبيع منتجات جديدة. أو تأسيس منظمات جديدة، أو تطوير تكنولوجيا جديدة، أو توفير أموال لمجالات عمل جديد. وتوضح هذه المرحلة مدي التكامل والتعاون الذي تعمل في ظله المشروعات الصغيرة في اليابان، والذي يعتبر من أهم أسرار نجاح هذه التجربة، حيث تمثل هذه المشروعات النسبة الغالبة في الاقتصاد لعام (1990–1992م) لأنها تصل الي (99%) من إجمالي عدد المشروعات، ونسبة (99.5%) من إجمالي المشروعات العاملة في مجال التصنيع، وتوفر فرص عمل ل(73.2%)

---

[1] . د. ماجدة العطية ،(2002م)، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ص42.

[2] . هالة محمد لبيب عنبة، (2004م)إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ص173، 174، 175.

من العاملين في مجالات النشاط المختلفة، و(73.8%) للعاملين في مجال التصنيع ، وتساهم في صادرات القطاع الصناعي بنسبة (51.8%)، وكذلك نجد اعتماد الصناعات الكبيرة علي هذه الصناعات علي إنتاج العديد من مكونات التصنيع أو الأجزاء ، وتصل اعتماد الصناعات الكبيرة علي هذه الصناعات الي (89.2%) في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، وإلي (88.4%) في صناعة السيارات ومعداتها، والي (86.9%) في صناعة الآلات، و(85%) في صناعة الأدوات الكهربائية، ونتيجة لهذا الاعتماد لعبت الصناعات الصغيرة دوراً مهما في استيعاب العمالة الزائدة، ولأهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة قامت الحكومة بتشجيعها ووضع بعض الإجراءات المساعدة لها في مجالات متعددة.

تعتمد اليابان في دعم وتعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة علي خطة شاملة للتطوير تركزت علي: [1]

1. أنشاء مكتب الصناعات الصغيرة والمتوسطة يتبع وزارة التجارة الخارجية والصناعة، منذ عام (1984م) لتقديم المساعدات الحكومية المجانية للصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال خبراء مختصين في المجالات التقنية والإدارية والتطبيقية. وتهدف هذه المساعدات الي حصر المشكلات والمعوقات، وتقديم الحلول والتوصيات والعمل علي تنفيذها. كما يقوم المكتب بتنظيم الدورات والندوات لاطلاع مديري الصناعات الصغيرة والمتوسطة علي التطورات والوسائل الإنتاجية الحديثة، وتكوين وحدات صناعية نموذجية وتعميم نتائجها علي سائر الوحدات الأخري.
2. الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يأخذ عدة أشكال منها:
   أ. التقديم المباشر لرأس المال من قبل المؤسسات المالية للدولة أو الاقتصاد المشترك.
   ب. التأمين ضد الديون المعسرة ، حيث تضمن الدولة للمؤسسات المالية وشركات الإقراض تغطية الخسائر المحتملة نتيجة عدم سداد الشركات الصغرى والمتوسطة للقروض التي تحصل عليها إضافة إلي الدعم المؤسسي والتشريعي والتسويقي وتأثيرها علي انسياب التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية من هذه المؤسسات والشركات.
3. الدعم التقني والمهني، من خلال إنشاء مراكز التدريب، لتوفير القوي العاملة المدربة التي تحتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل منح القروض والمعونات لإجراء التدريب داخل المشروعات ذاتها.

[1] . عبدالرزاق القبيسي، مرجع سابق، ص261.

4. الدعم التسويقي، حيث تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها السنوية بشأن مشترياتها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه الصناعات للحصول علي عقود حكومية.
5. الدعم التشريعي والمؤسسي، من خلال القوانين والتشريعات التي تؤكد وتشدد علي ضرورة القضاء علي الحواجز والعقبات التي تعوق الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم الدولة الخدمات الهادفة لتحسين معيشة عمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإسكان والخدمات الاجتماعية.

ومن المصادر الأساسية لتمويل هذا النوع من المؤسسات ما يلي:- [1]

1. **بنوك شانكن:** وتعد من الهيئات المالية الموجودة خصيصاً لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي غير مخولة قانوناً بمنح أية قروض لأي نوع من المؤسسات ما عدا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في نهاية (1988م) كان إجمالي رأس المال المسير من طرف هذا النوع من البنوك يتجاوز (60300.5) مليار ين ياباني وقدمت قروض بما قيمته (41775.8) مليار ين ياباني، وخلال نفس الفترة كان هناك (455) بنك من نوع شانكن بمجموع (7529) وكالة فرعية.
2. **تعاونيات الإقراض:** أسست عام (1951م) أطلق عليها أسم تعاونيات الإقراض وهي عبارة عن هيئات إقراض موجهة ومتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة حصرية، والودائع التي تقبلها وكذلك القروض والخصومات التي تمنحها للمؤسسات غير الأعضاء في التعاونية، وفي نهاية مارس (1988م) كان هناك (439)تعاونية إقراض خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموع (2896) وكالة فرعية، إجمالي رأس مال هذه التعاونيات كان (15741.9) مليار ين ياباني و منحت قروضاً وخصومات بحوالي (11137.5) مليار ين ياباني.
3. **الشركة الشعبية للتمويل:** أنشئت عام (1949م) رأس مالها يتجاوز (26)مليار ين ياباني. مملوك كلياً للدولة يضم (151) فرع، وقد إنشاؤه بغرض منح قروض للأشخاص الذين لا يستطيعون الاقتراض من البنوك وغيرها من هيئات التمويل التقليدية، هذا التنظيم الذي يمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط وخاصة صغيرة الحجم منها.

[1] . رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص 164، 166، 167.

4. **شركة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أنشئت عام(1953م) رأس مالها يتجاوز(37.2) مليار ين ياباني مملوكة كلياً للدولة وتتكون من (53) فرع وتتعامل بشكل رئيسي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهمة بغرض منح قروض تجهيزوتسيير طويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي لا يمكنها الحصول عليها من هيئات التمويل الكلاسيكية، وتهدف إلي تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. **شركة تمويل عمليات تحسين وتهيئة المحيط** [1]: أنشئت عام (1967م) بغرض منح قروض للمؤسسات المعنية بتطوير المحيط (مطاعم، محلات التجميل، المصابغ....) لمساعداتها علي تطوير نفسها وتحديثها.

يمكن ايضاً أن ندرج مع هذه الشركات والبنوك شركة تأمين الإقراض التي أنشئت عام (1958م) والتي تعد الدولة مساهماً فيها وهي لا تمنح قروضاً ولكنها تضمن القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الجهات والهيئات المقرضة.

هذه هي التجربة اليابانية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي التي قادها الي أن تكون ثاني أقوي دول العالم اقتصاديا، حيث نلاحظ ، أن تدخل الدولة كان واضحاً ومنذ البداية بالرغم من أن الدولة لا تمتلك أسهماً في رأس مال هذه المؤسسات.

ثانياً: التجربة الهندية:

تعتبر التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتبطت بداياتها برؤية غاندي تجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند، والتي ارتكزت علي فلسفة الاعتماد علي الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف للمواطنين ، من خلال تبني فكرة المشاريع الصغيرة ،واستمر اهتمام الحكومة بدعم غاندي الذي كان يردد دائماً مقولة كل ما هو صغير جميل، ويرجع هذا الاهتمام الي رغبة الحكومة، فقد نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعي وتنوع المنتجات الصناعية ، من خلال التركيز علي المشاريع الصغيرة كثيفة العمالة والتي لا تحتاج الي رأس مال كبير، وهو توجه يتفق مع ظروف الهند، بسبب افتقار هذا البلد الي الموارد المالية إضافة إلي مشكلة الزيادة الكبيرة في السكان.[2]

[1] . د. طيب لحيلح ، مرجع سابق، ص166.

[2] . سمير زهير الصوص، مرجع سابق،ص28.

يشكل تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي اهتمت بها الحكومة الهندية، وتنميتها كإحدى الوسائل التي تواجه البطالة والفقر التي يعانى منهما أغلب الشعب الهندي ، فالصناعات الصغيرة تقدم أكبر عدد ممكن من فرص العمالة بعد قطاع الزراعة مباشرة، ومن هنا فقد احتلت هذه النوعية من المشروعات مكاناً بارزاً في الاقتصاد الهندي وكبداية لهذه الخطوة نحو الاهتمام بهذه النوعية من المشروعات طبقت الهند في عام (1984م) فكرة من خلال المركز القومي للأبحاث والدراسات وتتمثل هذه الفكرة في إنشاء مؤسسة فنية او معمل ابحاث متخصص يقوم بمساعدة اصحاب المؤسسات الصغيرة من المستثمرين الجدد وتوفير المساعدات الفنية والتقنية والتسويقية لهم خلال فترة زمنية محددة تتراوح عادة ما بين ثلاث الى خمس سنوات مما يعمل على إخراج عناصر جديدة من شباب رجال الاعمال والمنظمين يتمتعون بمهارات تدريبية متطورة تساعدهم على تطوير مشاريعهم لمواكبة التطور العالمي في تكنولوجيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم توفير التمويل اللازم للمؤسسة من خلال مجموعة من الموارد تتمثل أهمها فيما يلي :[1]

1. الهبات والتبرعات.
2. الإعانات المقدمة من الضامنين كمساهمات عن طريق المؤسسات التمويلية والمؤسسة العلمية والدعم المباشر من الدولة.
3. العائد على الاستثمار.
4. المقابل المادي للخدمات التي تقدمها المؤسسة لأعضائها.
5. رسوم العضوية في نظام .

تعتبر التجربة الهندية غنية في مسألة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يوجد فيها أكثرمن ثلاثة ملايين مشروع صغير ومتوسط حسب احصائيات (2008م) وتبلغ المساهمة في الانتاج الصناعي حوالي (40%)، ويعمل فيها (17) مليون عامل تقريباً، وقد تميزت هذه التجربة بتنوع أشكال الدعم الحكومي لهذه المشاريع، فالدولة تقوم بالأشراف والمتابعة علي المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال جهاز خاص يدعى جهاز إدارة الصناعات الصغيرة والريفية و يعمل هذا الجهاز علي تبني وجهة نظر أصحاب هذه المشروعات ومعالجة المعوقات التي تجابههم، وملائمة القوانين

[1] . ادريس محمد صالح ، مرجع سابق ، ص ص 88 ، 89.

لصالحهم، وصياغة السياسات الخاصة بهذه المشاريع بما يؤمن الارتقاء بمنتجاتهم وتذليل العقبات التي تواجهها:[1]

أشكال الدعم الحكومي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الهند:

لقد تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تتبلور في عدة محاور من أهمها:

1. التدابير الحمائية التشريعية للصناعات الصغيرة حيث تنتهج الحكومة سياسة مزدوجة تسعي إلي الحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبرى، بما يسمح للمؤسسات الصغرى التي تنتج نفس السلع بتصريف سلعها، وفرض ضرائب علي المؤسسات الكبرى يستخدم ريعها لتنمية الصناعات الصغيرة.
2. إنشاء مكتب للتشييد الصناعي والمالي تقصده كل منشأة تتعرض لصعوبات اقتصادية، طالبة برامج للإصلاح الاقتصادي والمالي لتتجاوز محنتها.[2]
3. تتولي الحكومة الإشراف علي هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمي (إدارة الصناعات الصغيرة والريفية)، الذي يهدف إلي إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال تنمية وتعظيم دور مثل هذه المشاريع في الاقتصاد الهندي.. ويعالج هذا الجهاز مشاكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إعادة صياغة القوانين والسياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم المادي والفني لها.

   كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب، فضلاً عن أنشاء محطات اختيار الجودة ، ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة.
4. أنشأت الحكومة صندوقاً للمساعدات في تطوير تكنولوجيا المشاريع الصغيرة ، وتحسين مستوي العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب علي المنتجات المستوردة إلي تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.[3]

---

[1] . د. أحمد السعدي، (2004م)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ص18.

[2] . عبدالرزاق القبيسي، مرجع سابق، ص264.

[3] . سمير زهير الصوص ، مرجع سابق ، ص29.

5. المساهمة بخلق الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد الوطني من خلال إلزام المشاريع الكبيرة بالاعتماد علي منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وعدم السماح باستيراد المنتجات المماثلة من الخارج لضمان توفير سوق لمنتجات هذه المشاريع، وتوفيراً للعملة الأجنبية.
6. سمحت الدولة لهذه المشاريع بالحصول علي قروض ائتمان بشروط تفضيلية وآجال مختلفة وبنسب فائدة منخفضة للغاية، وبالتالي فإن هذه المشاريع لا تلاقي صعوبة كبيرة في توفير السيولة اللازمة التي تحتاجها لتمويل الانطلاق ومن ثم التوسع في المراحل اللاحقة.[1]
7. تقوم الحكومة بتقديم الدعم اللازم لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث توفر الموارد اللازمة لعملية الانتاج، كما تقدم الخدمات الاستشارية القانونية، والادارية وتوفير الدعم الفني، بالإضافة الي مساعدة هذه المؤسسات في استئجار أو شراء المعدات الحديثة اللازمة لتحسين جودة العمل.
8. وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتناسب عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر ، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجيا مع الزيادة التدريجية في رأس مال المشروع الصغير.
9. خلق نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة، حيث ألزمت المشروعات الكبيرة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمشروعات الصغيرة.[2]
10. أنشاء مراكز تدريبية لإعداد القوي العاملة وتأهيلها للعمل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلي إنشاء مكتب للتشييد الصناعي والمالي لدعم المشاريع التي تتعرض للصعوبات الاقتصادية، والمالية لتتجاوز محنتها.

هذه هي ملامح التجربة الهندية التي جعلتها تنتقل من دولة منخفضة الدخل الي دولة متوسطة الدخل، وقد نتج عن هذه التجربة خلق عدد أكبر من فرص العمل وخفض معدلات البطالة حتى أصبحت فرص العمالة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد العمل في قطاع الزراعة ، وبحسب احصاءات (2007م) فان نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المصانع بلغ (95%) ونسبة التشغيل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجمالي اليد العاملة (80%)،وبلغ إجمالي الصادرات الصناعية حوالي(45%).[3]

---

[1] . د. نشأت مجيد الونداوي، (2008م)، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، علمي، ص127.

[2] . ادريس محمد صالح، مرجع سابق ، ص89.

[3] . د. طيب لحيلح، مرجع سابق، ص 166.

ثالثاً: تجربة كوريا الجنوبية:

كان اقتصاد كوريا الجنوبية يعانى من التخلف والركود وذلك قبل نهضتها الاقتصادية حيث كان يتسم بخصائص من أهمها :[1]

1. صغر المساحة القابلة للزراعة.
2. عجز دائم في الميزان التجاري، وكان يغطي من المساعدات الامريكية.
3. عمالة غيرمؤهلة، وغير مدربة.
4. ندرة الموارد الاقتصادية.
5. اعتماد الاقتصاد الكوري على سلعة تصديرية واحدة وهي الأرز .
6. تعاني كوريا الجنوبية من الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر .
7. لا توجد قاعدة صناعية ولا تتوفر مهارات في الصناعة.
8. الاعتماد في المعيشة علي المساعدات الاجنبية.
9. الشعب الكوري كان مصاباً بالإحباط وعدم الثقة بالنفس والشعور بالدونية والفقر والاتكالية والمحسوبية والارتشاء من أجل التوظيف.

منذ بداية السبعينات تحولت الحكومة الكورية من تركيز سياستها علي الصناعات الخفيفة كثيفة العمل الي الصناعات الثقيلة والكيماوية ، بسبب تآكل حصة كوريا من التصدير نظراً للمنافسة من قبل الدول النامية في أسواق المنتجات كثيفة العمل.وبما إن تشجيع إقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية يتطلب وجود صناعات مساندة متطورة جيداً، أصبح تخلف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة نقطة اختناق في مجريات عملية التنمية الصناعية، لذا كثفت الحكومة جهودها منذ أواسط السبعينات لتشجيع هذه المشاريع التي نمت وتطورت خلال هذه الفترة ، بسبب اتساع صفقات التعاقد من الباطن مع الشركات الكبيرة، التي عملت كمورد لهذه الشركات لا احتياجاتها من المكونات والقطع اللازمة للصناعة.

لقد أصبح تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية غير ممكن تطبيقه بدون تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإنتاج القطع والمكونات والأجزاء الضرورية اللازمة للصناعات الثقيلة. وكانت

[1] . سمير زهير الصوص، مرجع سابق ،ص23، 24.

الأجزاء والمكونات الرئيسية ذات الصلة بإنتاج المنتجات النهائية تنتج تحت الرقابة المباشرة من قبل شركات التجميع الكبرى.

وقد وفرت الحكومة العديد من الحوافز لهذه الصناعات ، منها الإعفاءات الضريبة، وسياسة القروض بمعدلات فوائد مميزة وتخفيضات ضريبية للسنوات الأولي من عمر المشروع، اعفاءات أو تخفيضات جمركية علي الواردات التي لا تنافس الصناعة المحلية، مثل المعدات الرأسمالية، والقطع والاجزاء، والمواد الخام ، ودفع بدل الاهلاك الاصول الثابتة الإنتاجية.

قامت الحكومة الكورية بوضع مجموعة من الخطط الاقتصادية بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى من عام (1962 – 1966م). ان أهم ما يميز خطط التنمية الكورية في مطلع الستينيات هو ارتباطها بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري ، ويصل عددها الي أكثر من (3)مليون منشأة عام (2003م)، تشكل نسبة (99.8%) من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية ،وتوظف نحو(10.480) مليون عامل من اصل (12.04) مليون عامل، أي نحو (87%) من مجموع القوي العاملة في كوريا. وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً نحو (99.4%) من مجمل المشاريع العاملة في الصناعة التحويلية، وتساهم بنحو (52.8%) من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع.[2]

أشكال الدعم الحكومي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في كوريا الجنوبية:[3]

1. أُنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة في أغسطس (1961م) ، يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية ، وقبول الودائع بالمشاركة في رؤوس أموال المشروعات، وعمليات النقد المحلى والأجنبي، إضافتاً إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية.
2. وضع هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتي تقوم مهمتها على تحديث وسائل الإنتاج وتقوية الأنشطة التعاونية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،وإنشاء مدن صناعية، وتنمية

[1] . ادريس محمد صالح ، مرجع سابق، ص 87.
[2] . سمير زهير الصوص ، مرجع سابق، ص25.
[3] . ادريس محمد صالح ، مرجع سابق، ص 88.

الصناعات البيئية، وتقديم الخدمات الاستشارية الفنية والإدارية وتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير.

3. قامت الحكومة عام (1975م) بسن قانون لتشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.كان من أهم الإجراءات التي اتخذت هو تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة. فكانت الشركات الكبيرة مطالبة أن تحصل علي احتياجاتها من هذه الصناعات وتوريدها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم إنتاجها في الشركات الكبيرة.
4. وضع قانون لتشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام (1981م) من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع، من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة . وفقاً لهذا القانون ، فان الحكومة والمنظمات العامة كانت مطالبة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
5. برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عام (1983م)، والذي يتم بموجبه اختيار (1000) من المشاريع الواعدة كل عام، والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات، وتحاط بمزيد من الرعاية والعناية. ويساهم هذا البرنامج في النمو السريع لهذه المشاريع بسبب المنافسة فيما بينها، حيث تحرص كل منشأة أن تكون من بين الالف منشأة التي تختار كل عام .

ومن أهم الاجراءات والسياسات ايضاً التي تبنتها الحكومة الكورية ونفذتها للتطورالاقتصادي للدولة، والتي اثبتت كفاءتها وفاعليتها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذه الاجراءات:[1]

أ- برنامج تشجيع التصدير:

وضعت الحكومة السياسات واتخذت الإجراءات من أجل تشجيع صادرات هذه المشاريع ، وكذلك شركات التصدير. فقد أقيمت مراكز دعم التصدير ، من أجل تسهيل صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تم أنشاء الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار، وقد ساهمت هذه الوكالة في تشجيع الأنشطة التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية.

[1]. سمير زهير الصوص، مرجع سابق، ص ص 26،27.

ب- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير تكنولوجيا جديدة:

من إحدى أكبر المعوقات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير تكنولوجيا وتسويقها هو الافتقار الي رأس المال اللازم. وتحاول الحكومة الكورية مساعدة هذه المشاريع للحصول علي الأموال اللازمة من السوق المالي بسهولة لتطوير تكنولوجيتها وتسويقها من خلال عمل برنامج للمساعدة مهمته تقدير قيمة هذه التكنولوجيا.

وطبقاً لهذا البرنامج تقوم المؤسسات المتخصصة في تقييم التكنولوجيا، بتقييم التكنولوجيا التي طورتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومن ثم تضمن هذه المؤسسات قيمة هذه التكنولوجيا. بعد ذلك تقوم المؤسسات المالية بمنح قروض لهذه المشاريع، اعتمادا علي نتائج التقييم التكنولوجي.

ت- الدعم المالي:

في عام (1976م) تم انشاء الصندوق الكوري لضمان القروض لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الافتقار الي ضمان القروض لتمكينها الحصول علي رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع.

اوجه الاستفادة من التجارب الدولية.

1. تعتبر التجربة اليابانية هي الافضل تنظيماً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك يرجع الي التكامل والترابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة.
2. قامت اليابان بوضع قانون منظم للمشروعات الصغرى والمتوسطة اعتمد علي سياسة تطوير وتنمية قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمستقلة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني. كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوي التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومعاونتها علي تسويق منتجاتها وتشجيع المشروعات الكبيرة علي التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال.
3. تعتبر التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتكزت علي فلسفة الاعتماد علي الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف للمواطنين ،من خلال تبني فكرة المشاريع الصغيرة ، والتركيز علي المشاريع الصغيرة كثيفة العمالة والتي لا تحتاج الي رأس مال كبير، وهو توجه يتفق مع ظروف الهند، فقد نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعي وتنوع المنتجات الصناعية.

4. طبقت الهند إنشاء مؤسسة فنية او معمل ابحاث متخصص يقوم بمساعدة اصحاب المؤسسات الصغيرة من المستثمرين الجدد وتوفير المساعدات الفنية والتقنية والتسويقية لهم خلال فترة زمنية محددة تتراوح عادة ما بين ثلاث الى خمس سنوات مما يعمل على إخراج عناصر جديدة من شباب رجال الاعمال والمنظمين يتمتعون بمهارات تدريبية متطورة تساعدهم على تطوير مشاريعهم لمواكبة التطور العالمي في تكنولوجيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. قامت الحكومة الكورية بالعديد من الحوافز لهذه الصناعات ، منها الإعفاءات الضريبة، وسياسة القروض بمعدلات فوائد مميزة وتخفيضات ضريبية للسنوات الأولي من عمر المشروع، اعفاءات أو تخفيضات جمركية علي الواردات التي لا تنافس الصناعة المحلية، مثل المعدات الرأسمالية، والقطع والاجزاء، والمواد الخام ، ودفع بدل الاهلاك الاصول الثابتة الإنتاجية.
6. قامت الحكومة الكورية ببرنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والذي يتم بموجبه اختيار (1000) من المشاريع الواعدة كل عام، والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات، وتحاط بمزيد من الرعاية والعناية. ويساهم هذا البرنامج في النمو السريع لهذه المشاريع بسبب المنافسة فيما بينها، حيث تحرص كل منشأة أن تكون من بين الالف منشأة التي تختار كل عام .

المبحث الثاني: تجارب عربية مميزة.

أولاً: التجربة السعودية:

نشأت الصناعات الصغرى والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

بدأت الصناعة الحديثة في المملكة السعودية منذ عهد قريب أما في الماضي فقد اقتصرت الصناعة علي الحرف التقليدية والصناعات اليدوية التي تعتمد علي المواد الخام المحلية وتهدف الي قدر من الاكتفاء الذاتي ، كصناعة الأبواب والنوافذ ولعب الأطفال وصناعة الجلود وما يرتبط بها مثل الأحذية، وأدوات الزينة، وصناعة المنسوجات الصوفية، كصناعة الخيام ، والسجاد، والملابس، وصناعة الأدوات الفخارية والأواني النحاسية.

أستمرت هذه الصناعات لفترة من الزمن حتي إذا ما اكتشف النفط أخذت الكثير من هذه الصناعات تختفي تدريجياً ،بينما أستمر بعضها ولكن بعد تطوير الوسائل المستخدمة في التصنيع مرت الصناعة بالعديد من المراحل يمكن القول بأن بدايتها كانت في عام (1955م)، بخمسة مصانع بلغ رأس المال المستثمر بها نحو(42) مليون ريال، وفي عام (1974م) ازدادت أعدادها حتى بلغت(276) مصنعاً برأسمال قدره خمسة ملايين من الريالات، حيث بدأت الدولة بتأسيس عدد من الصناعات الاساسية في كل من الجبيل وينبع ، وكذلك في المدن الرئيسية مثل الرياض، وجدة ، والدمام، كما عملت على تشجيع القطاع الخاص لإنشاء المصانع بأنواعها المختلفة [1]، فقد زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة السعودية من قبل الدولة اعتباراً من الخطة الخمسية الرابعة (1985-1990م) وزادت في الخطتين (1990-1995م)،(1995-2000م)، حيث أكدتا علي أهمية هذه المشروعات كركيزة أساسية للنمو مما يستلزم دعمها بسياسات ومساعدات مالية وفنية. ويسود نمط المشروعات الصغيرة علي واقع الأعمال في السعودية حيث تبلغ نسبة المشروعات التي يعمل بها (59) عامل فأقل (84%) من إجمالي منشآت القطاع الخاص سنة (1997م).[2]

---

[1] . د. عبدالله بن حمد الصليع، (2001م)، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية، جامعة الملك سعود، الرياض ، السعودية،ص13.

[2] . هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق، ص 255.

آلية دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة:[1]

إن تسارع خطي التطورات الاقتصادية العالمية أدي الي توجه المملكة نحو تعزيز القدرة التنافسية لصناعتها بإيجاد أسلوب جديد لدعم واستمرار هذه الصناعات بما يتماشى مع تلك التطورات العالمية وانضمامها الي منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتطبيقها لقواعد اتفاقيات المنظمة مما يوجب دعم هذه الصناعات لمساعدتها في الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية ومواجهة التحديات المتزايدة التي تتعرض لها، مما يفرض الحاجة الماسة للقطاع الخاص عموماً، والصناعات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً لتطوير عملياتها الإنتاجية ،واستيعاب التكنولوجيا الحديثة وفقاً للمعايير الدولية.

وأن تعزيز القدرة التنافسية لتلك الصناعات هو الطريق الوحيد للاستمرار وجني مزايا العمل في السوق العالمية وتجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، فالتطورات الاقتصادية العالمية منحت الصناعات الصغيرة والمتوسطة فرصاً للتوسع والنمو من جهة، ومن جهة أخرى ستواجه الصناعات التي تعاني من ضعف قدراتها التنافسية منافسة وضغوطاً كبيرة تدفعها الي الانسحاب أو إلي تحسين وضعها التنافسي من خلال الضغط لحماية هوامش الربح، أو خفض النفقات وتبني أكفأ التكنولوجيا.

كما اعتمدت المملكة سياسات اقتصادية تسمح بإيجاد بيئة تتيح التنوع للاقتصاد السعودي وتزيد من وجوده علي الساحة الإقليمية والعالمية وتجعله منافساً فيها، وأهم هذه السياسات قيام صناعة متنوعة ومنافسة تركز علي إيجاد رابط وثيق تفيد كافة المشاركين فيه بين المصانع والجامعات ومراكز البحث العلمي وتطوير التقنية وتسهل الوصول الي الأسواق العالمية بالاستفادة من موقع المملكة الاستراتيجي.

وقد تمكنت المملكة السعودية خلال مدة وجيزة من تبوء موقع متميز لاقتصادها علي الصعيد الدولي، حيث تركزت ميزتها الاقتصادية في قطاعات الطاقة وصناعة البتروكيماويات وبعض الانشطة الأخرى ، وأن الميزة النسبية ناتجة أساساً عن وفرة موارد الطاقة والموارد المالية لذا يشكل التحدي المتمثل في اكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها وفتح أسواق جديدة مستقبلاً.

[1]. إيناس محمد رشيد ،(2013) استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة الي تجربة العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد5 العدد10، ص ص 143،142.

لقد وصل ترتيب المملكة الي (53) من بين (89) اقتصاداً عالمياً في التسعينيات وأن المملكة قد حققت تطوراً ملحوظاً ، واستطاعت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من صغر حجمها للتكيف مع متغيرات الأسواق ومع تقنيات الإنتاج.

لقد سعت المملكة الي تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية بهدف دعم وتطوير المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها التنافسية من خلال البرامج التالية: [1]

أ. رفع إنتاجية وتنافسية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء قدرتها في التصميم وفي تطوير النماذج الصناعية، وخطوط الإنتاج والاختبارات والجودة وإدارة كامل العملية الصناعية ومن ثم رفع قدرتها التصديرية.

ب. إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن التجمعات وإيجاد حاضنات للأعمال لتعزيز قيام الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في كافة مناطق المملكة.

ج. أنشاء وحدة بصندوق التنمية الصناعية مهمتها إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة تنفيذ مشاريعها وتقديم المشورة الفنية.[2]

د. يقدم بنك التنمية السعودي قروضاً متوسطة الأجل لفئة الحرفيين وخريجي معاهد ومراكز التدريب الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة.

هـ. يقدم البنك الزراعي العربي السعودي قروضاً وإعانات حكومية ممنوحة للمزارعين.

و. تأسيس وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة [3]: تتمثل مهمة هذه الوحدة في تزويد وإرشاد المستثمرين المحليين والأجانب بالإجراءات والمعلومات التجارية والصناعية اللازمة ، والأساليب التي يجب اتخاذها من أجل تطوير وتكامل المشروعات الصغيرة ، وذلك باتباع كافة الاساليب المتاحة لدي الوزارة ، وكذلك تزويد المستثمرين بالمعلومات المتعلقة بإنشاء المشاريع الصغيرة ، من خلال شبكات معلومات عالمية ومحلية.

ز. الغرفة التجارية والصناعية لرعاية وتطوير المشروعات الصغيرة: أولت هذه الغرف اهتماما بالغاً بتنمية دور المشروعات الصغيرة ، وتحسين واقعها ، ومعالجة المشاكل التي تعاني منها، وتقديم

---

[1] . إيناس محمد رشيد، مرجع سابق ، ص143.

[2] . هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق ، ص 256.

[3] . عهود بنت طلال جميل أحمد حسنين (2011)، إدارة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالقدرة الابتكارية لدي المرأة السعودية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، جامعة أم القري ، مكة المكرمة ، السعودية ، ص53، 54 ،56.

الاستشارات الفنية والقانونية والمحاسبية والمالية، وأعداد أدلة عن أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين الناشئين واعداد الدورات والبرامج التدريبية والتأهيلية لأصحاب هذه المنشآت وإقامة المعارض المحلية والمشاركة في المعارض الدولية.

ح. الاهتمام بتسويق المنتجات وتطوير الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات وذلك عن طريق :

1. تأسيس جهة مركزية تتولي تقديم البرامج التدريبية المناسبة لهذه المؤسسات بتكاليف رمزية؛ لتطوير جودة الانتاج وزيادة القدرة التنافسية.
2. الاهتمام بتأسيس مراكز لبحوث التقنية ؛بهدف تطوير التقنيات الوافدة المستخدمة في هذه المؤسسات ، وتطويعها بما يتناسب مع احتياجات هذه المؤسسات .
3. تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين جودة الإنتاج، وزيادة قدرته علي المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
4. تدعيم جهود هذه المشروعات في البحث عن أسواق جديدة في الداخل والخارج؛ لتصريف منتجاتها.
5. الاستعانة بالكيانات الوطنية المتخصصة في مجالات إعداد البحوث ، ودراسات التسوق، وتوفير المعلومات عن الفرص التسويقية، والفرص التجارية، والترويج وتسويق المبيعات، والاستعانة بخدمات وخبرات المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال.

ثانياً:التجربة العراقية:

نشأت الصناعات الصغرى والمتوسطة في العراق :

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وابتداءاً من عام (1983م) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل فيها (1–9) عمال وقيمة المكائن والمعدات فيها أقل من مائة ألف دينار عراقي، في حين تعرف المشروعات المتوسطة بتلك المشروعات التي يعمل فيها (10–29) عامل وقيمة المكائن والمعدات فيها أكثر من مائة ألف دينار عراقي.

أما بالنسبة لتوطن هذه المشروعات فان البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء لعام (2001م) تبين أن توطن هذه المشروعات تركز علي وجه الخصوص في بغداد ومحافظتي نينوي والبصرة، فقد بلغ عدد المشاريع الصغيرة في بغداد (21048) مشروعاً وبنسبة (27%) من المشروعات الصغيرة في الدولة، في حين بلغ عدد المشروعات المتوسطة (65) مشروعاً وبنسبة

(42%) من مجموع المشروعات المتوسطة، أما في محافظتي نينوي والبصرة فقد شكلت المشروعات الصغيرة نسبة (11%)، (8%) من مجموع المشاريع الصغيرة علي التوالي.[1]

وبحسب احصائيات (2010م) فقد بلغ مجموع المشروعات الصغرى(11131) مشروعاً صناعياً أما نسبة العاملين في الصناعات الصغيرة فقد شكل حوالي(16%) من إجمالي العاملين في القطاع إذ بلغ مجموع العاملين في المشروعات الصغيرة (36898) عاملاً ،وذلك رغم الدعم المحدود وغير الفعال لنمو وتطوير هذا القطاع المهم سواءً من خلال تذليل العقبات أو مراقبة جودة الإنتاج أو زيادة القدرة الإنتاجية أو دعم قدرة هذه الصناعات علي المنافسة مثيلاتها الأجنبية. اذ أدي هذا الإهمال الي انحسار دورها في عملية التنمية والتطور واعتمادها علي ما هو متاح من مستلزمات إنتاج محلية وأدي هذا الواقع الي أن تتركز نشاطات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات صناعية ضيقة ومحدودة مثل صناعة المنتجات الغذائية والطباعة والنشر وصناعة منتجات المعادن اللافلزية، وخياطة الملابس الجاهزة وتقديم الخدمات.

أما المشروعات الصناعية المتوسطة فيبلغ عدد العاملة منها(57) مشروعاً صناعياً في عام (2010م) أي ما نسبته (30%) من إجمالي عدد المشروعات الصناعية المتوسطة بسبب توقف العديد من تلك المشروعات. حيث توظف هذه المشروعات حوالي (0.4%) من إجمالي القوي العاملة في القطاع الصناعي. مقارنة بسنة (2005م) فقد كان عدد المشروعات(76) مشروعاً وتوظف حوالي (0.8%) من مجموع القوي العاملة في القطاع الصناعي أما في سنة (2000م). فقد كان عددها (156)مشروعاً وكانت توظف (0.8%) من إجمالي القوي العاملة في القطاع الصناعي

ان سبب انخفاض عدد المشروعات في العراق خلال تلك السنوات يرجع لعدة عوامل منها عدم وجود خطة لتنمية القطاع الصناعي، وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، وعدم توفر البنية التحتية مما يؤدي الي عرقلة النشاط الاقتصادي، الاستيراد المنفلت وفقدان الرقابة النوعية. هذه بعض العوامل التي أدت الي تراجع القطاع الصناعي بشكل تدريجي. [2]

---

[1] . د. نشأت مجيد الونداوي ، مرجع سابق، ص127.

[2] . ياسمين سعدون صليبي، (2012م)،المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق ، ورقة بحثية، مديرية الاحصاء الصناعي، العراق ، ص3، علي الرابط www.cosit.gov.ip .

آلية دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في العراق:

1. قامت الحكومة العراقية لغرض دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة بأصدار قانون دعم المشاريع وهو تمويل المشاريع الصغيرة التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن (10) أشخاص علي أن المبلغ لا يزيد علي (20) مليون دينار عراقي وبدون فائدة يمنح لغرض تطوير المشروعات الصغيرة من خلال تقديم أعمال مهنية للمبدعين ممن لديهم أفكار متطورة لذا فقد تم تأسيس صندوق يسمي (صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل) في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.[1]
2. إقامة مراكز لتأهيل الإدارة الناجحة لقيادة المشروعات وذلك عن طريق إقامة دورات التدريب والتأهيل المتكامل ووضع برامج خاصة لهذه المشاريع في مراكز التدريب لمعاونتها علي تطوير نظم الإنتاج والإدارة والتسويق.
3. تأسيس مركز عراقي للبحث والتخطيط والمعلومات والاحصاء، يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية والفنية، وإجراء البحوث والدراسات عن السوق المحلية والخارجية.
4. الاستفادة من تجربة الحاضنات من خلال قيام الدولة بالتوسع في انشاء الحاضنات لمدد محدودة، حيث تتم مساعدة المشاريع إلي أن تتهيأ للخروج من الحاضنة بعدما تكتسب الخبرة والكفاءة اللازمة وبالتالي تنتقل إلي المواقع الخاصة بها والتي تحددها حسب ما يتوافق مع مصالحها.
5. انشاء مركز وطني عراقي للأعلام الاقتصادي، يقوم المركز ببث البرامج الخاصة من خلال الوسائل المرئية والمسموعة والشبكة العنكبوتية تساهم في توفير أدق المعلومات لاصحاب هذه المشاريع في كافة أوجه النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات الإعلامية المطلوبة لهم.[2]
6. انشاء مؤسسة مالية خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تكون مرتبطة بالبنك المركزي العراقي كخطوة أولي مهمتها توفير التمويل الميسر للمشاريع لغرض تخطي عقبة التمويل لحين تعزيز القدرة التنافسية للمشروع، والانتقال في المراحل اللاحقة إلي تشجيع المصارف الخاصة بتمويل هذه المشروعات وبأسعار فائدة مدعومة.

---

[1] . المرجع السابق، ص9.

[2] . د. نشأت مجيد الونداوي ، مرجع سابق، ص130.

7. مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية [1]: التي تأسست عام (2006م) بمساعدة البنك المركزي العراقي والتي تهدف الي دعم القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل والتقليل من حدة البطالة واستطاعت هذه الشركة تقديم (1400) قرض بقيمة إجمالي قدرها(26) مليار دينار.
8. مبادرة الشركة العراقية لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والتي تأسست عام (2009م) برأس مال قدره (6) مليون دولار وهو منحة قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تعمل الشركة علي اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير السيولة المالية ، إضافة إلي دعم استخدام الممارسات الحديثة للائتمان والمعايير المصرفية الدولية في منح القروض وتطوير القطاع الخاص وتعزيز المبادرات الفردية، وقد بلغ عدد القروض الممنوحة (440) قرض واستطاعت توفير فرص عمل بعدد(539) وظيفة.
9. برنامج القروض الصغيرة لدعم المشروعات الصغيرة لعام (2007م)، والذي ارتبط بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية المتضررة والمحرومة، ذات الاحتياجات الخاصة من متطلبات الحاجات الأساسية لها.[2]
10. قيام الدولة باستيراد التكنولوجيا المتقدمة وبما يتلاءم مع البيئة الصناعية العراقية، ودعم أنشطة البحوث والتطوير التكنولوجي من خلال إدامة العلاقة بين المؤسسات الحكومية المختصة والجهة الراعية لهذه المشاريع من خلال أنشطة نقل التكنولوجيا، وتقديم الاستشارات وخدمات التدريب من خلال عقد مشروعات تعاون مشتركة مع الهيئات الدولية المعنية بتطوير ورعاية هذه المشروعات.[3]

ثانياً:التجربة المصرية:

نشأت المشروعات الصغرى والمتوسطة في جمهورية مصرالعربية:

بدأت مصر تهتم بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في بداية العشرينات، وقد خصصت الدولة في عام (1923م) مئة ألف جنيه أودعتها في بنك مصر لإقراض المؤسسات الصغرى بشرط الا يتجاوز القرض (1000) جنيه مصري، وارتفع هذا المبلغ تدريجياً حيث وصل في عام (1936م) إلي مليون جنيه ، وفي عام (1971م) أدمج البنك الصناعي في بنك الإسكندرية الذي تخصص في

---

[1] . د. علاء الدين جعفر،(2008)، الانفاق الاستثماري ومستقبل الطلب علي الأيدي العاملة في العراق، ورقة عمل مقدمة الي ندوة وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد، ص15.

[2] . عامر كاظم،(2007)، القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل ومعالجات ناجحة للبطالة والفقر، المركز الوطني للبحوث والدراسات، بغداد، ط1، ص38.

[3] . إيناس محمد رشيد، مرجع سابق، ص ص143، 147.

العمليات المصرفية لوحدات الإنتاج الصناعي والزراعي والحرفي، وأطلق عليها جهاز تمويل الحرفيين، وفي عام (1976م) تم أنشاء بنك التنمية الصناعية وكان من أهدافه تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنحها القروض المطلوبة.[1]

ومن أجل التقليل من مشكلة البطالة والتخفيف من الآثار الناجمة عن البرنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، قد تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وفق القرار الجمهوري رقم (40) لعام (1991م) نقطة البداية في البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة بشكل رسمي، وحتي عام (1998م) وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج أكثر من (86) ألف مشروع بقيمة تقدر بحوالي (450) مليون دولار امريكي، منها (45) ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية) وبلغت نسبة المشاريع المنزلية حوالي (53%)من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب (18) مليون دولار لنفس السنة. وقد اولي الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها، كما طرح برنامج المقاول الصغير لخريجي كليات الهندسة في مجالات البناء والتشييد وصيانة البنية التحتية، ومع بداية الألفية الثالثة قام الصندوق بالتركيز علي المشروعات المتوسطة. بجانب بجانب الصغيرة لتوفير المزيد من فرص العمل للشباب، وتمكين هذه المشروعات من التصدير وتسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية، وتتضمن خطة الصندوق التركيز علي حاضنات التكنولوجيا، وحاضنات الأعمال والصناعات المغذية وقد صدر في بداية ديسمبر (1999م) قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية ويعمل في جميع المحافظات المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة القائمة، وانشاء مشاريع جديدة للشباب لتأمين فرص عمل لهم ويقوم الجهاز ايضاً بتقديم خدمات جديدة بأسعار رمزية مثل إعداد دراسات الجدوي، وتقديم قروض بأسعار تشجيعية.[2]

[1] . د.محمد يعقوبي،(2006م)، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقي الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17,18 أبريل(2006م) ص49.

[2] . عبد الرزاق القبيسي،مرجع سابق ،ص266.

آلية دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في جمهورية مصر:

1) البنك الأهلي المصري: [1]

أولي البنك اهتماماً كبيراً بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورعايتها وتوفير احتياجاتها التمويلية لما تمتاز به تلك المشروعات من انخفاض مخاطرها الائتمانية إلي حد ما بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة، وايضاً سرعة دورانها وتحقيقها لنتائج ملموسة خلال فترات قصيرة، فضلاً عن المرونة المتاحة في تمويلها وذلك بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف التالية:

أ- تشجيع جيل جديد من رجال الأعمال.

ب- المساهمة في توفير فرص عمل للمساهمة في حل مشكلة البطالة.

ت- زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

ث- المساهمة في توفير احتياجات الصناعات الكبيرة من مستلزمات الإنتاج والتي يمكن أن تنتجها المشروعات الصغيرة.

2) جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين: [2]

أُسست الجمعية بهدف تشجيع الشباب علي تنفيذ الأفكار التي يتقدمون بها للجمعية، وذلك من خلال تقديم النصح والمشورة والدعم المالي لهم، إلي جانب تشجيع سياسة التملك عن طريق العمل، وإعادة روح الانتماء والولاء بالابتعاد عن الوظيفة الحكومية وتشجيع العمل الجماعي الخاص.

3) المساعدات المقدمة في مجال التسويق:

يشترك بنك التنمية الصناعية بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية المحلية والخارجية لعرض عينات من منتجات المصانع الصغيرة، التي يقرضها البنك لتسويقها وفتح أسواق خارجية لها، مع إتاحة الفرصة لبعض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحضور هذه المعارض لتبادل الخبرات والمعلومات، بالإضافة لما يوفره مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعات من معلومات عن التصدير ومجالاته لأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة لتشجيعهم علي التصدير.

---

[1] . عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سابق، ص227

[2] . هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق ،ص ص237، 241 ،242.

4) الصندوق الاجتماعي للتنمية:

يقدم هذا الصندوق المعونة الفنية للمشروعات المنفذة في جميع دورة المشروع ابتداءً من دراسة الجدوي، وتحسين الإنتاج وضبط جودة المنتجات. كما يساهم في رفع مهارات التخطيط لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة، والعمل علي رفع القدرات التنظيمية لهم من خلال التدريب وتقديم المشورة في هذا المجال. بالإضافة إلي توفير التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة لتمويل الآلات والمعدات والخدمات ومستلزمات الإنتاج ومصاريف التشغيل لدورة الإنتاج، وإتاحة التمويل للشباب لمساعدتهم في انشاء مشاريع صغيرة وحرفية والتوسع في مشروعاتهم القائمة لتوفير فرص عمل جديدة.

5) الهيئات والمؤسسات الحكومية: [1]

تقوم الهيئة بدعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في المجالات الاتية:

أ- إعداد أدلة أرشادية تبين القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها.

ب- إعداد كافة دراسات الجدوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- تقديم الاستشارات الفنية فيما يتعلق باختيار الماكينات والمعدات والتكنولوجيا الملائمة للمشروع.

ث- القيام بكافة الأعمال القانونية الخاصة بتعاقدات المؤسسة من مرحلة إنشائها إلي مرحلة التشغيل.

6) الإعانات الحكومية والدولية:

يمكن توضيح هذه الإعانات ومصادرها خارج النظام المصرفي المصري فيما يلي:

أ- البرنامج الخاص بالإعانة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرية، والذي كانت حصيلته حتي نهاية عام (1990م) تمويل اكثر من (2300) مؤسسة.

ب- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي قامت بتمويل صغار الحرفيين دون ضمانات بمبلغ إجمالي قدره (16) مليون دولار أمريكي وذلك بالتنسيق مع البنك الوطني للتنمية.

ت- التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك الإسلامي للتنمية.

ث- التمويل المقدم من طرف بنك التنمية والائتمان الزراعي المقدم لصغار المزارعين.

[1] . د. محمد يعقوبي، مرجع سابق، ص50.

ج- الدعم المالي المقدم من طرف الصندوق الاجتماعي للتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلي سعي الحكومة المصرية ابتداً من سنة (1999م) لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل القطاع الخاص.

7) مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية:[1]

يقوم بالإشراف علي هذا المشروع جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية التي قدمت قرضاً ميسراً بقيمة عشرة مليون جنية، علي أن تقوم هذه الجمعية وبعيداً عن تدخل الحكومة، بإقراض رجال الأعمال الصغار والحرفيين بدون أية ضمانات إلا السمعة الطيبة للمقترضين، ويتم الحصول علي بيانات عن المقترض بواسطة أحد الأخصائيين الاجتماعيين المقيمين بقرب مكان عمل المقترض.

يهدف هذا المشروع الي خدمة قطاع الصناعات الصغيرة القائمة والتي تعمل في أي مجال إنتاجي، وقد بدأ العمل في المشروع بصرف القروض المالية عام (1990م) .كما قام هذا المشروع بدراسة (120) حالة من العملاء للتعرف علي الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي تحقق نتيجة الاستفادة من المشروع وتبين متوسط الزيادة في استخدام العمالة (19%)، متوسط الزيادة الشهرية في الإنتاج (45.2%). وقد ثبت من هذه الدراسة ان كل قرض قيمته (2170)جنيه يحقق فرصة عمل جديدة.

رابعاً:التجربة الأردنية:

نشأت المشروعات الصغرى والمتوسطة في المملكة الأردنية:

بدأت الأردن بتشجيع المشروعات الصغيرة في بداية السبعينات، من خلال خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (1976-1980م)، والتي شجعت علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوجه نحو المشروعات الصغيرة التي تنتج بديلاً للسلع والمنتجات المستوردة، ففي عام (1984م) تم تأسيس الشركة الأردنية لضمان القروض برأسمال قدره (10) ملايين دينار[2] ،أما في عام (1986م) تم تأسيس اتحاد الجمعيات الخيرية، كما ركزت الخطة علي تشجيع الصناعات الزراعية وتطوير الحرف اليدوية، وفي عام (1989م) تم وضع برنامج اقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي والذي تخلله خطة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى توفير فرص العمل للأردنيين في مجال المشروعات

[1] . رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ، ص ص180،181.

[2] . ماهر المحروق و ايهاب مقابلة، مرجع سابق ،ص15.

الصغيرة، أما فترة التسعينات يطلق عليها ثورة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة حيث تم تأسيس العديد منها خلال هذه الفترة كصندوق إقراض المرأة، والشركة الأهلية لتمويل المشروعات الصغيرة، وشركة الشرق الأوسط للإقراض الصغير وفي عام (2005م)انضم لهذه المؤسسات البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة .[1]

وللمنشآت الصغيرة دوراً بارزاً في المملكة الاردنية الهاشمية، ومن ذلك الدور الذي تلعبه تلك الشركات في السوق الأردني أنها توفر فرصاً عديدة للعمل لبعض القطاعات وبصفة خاصة للنساء والشباب وجموع النازحين من مناطق الأرياف، كذلك تقوم تلك المنشآت الصغيرة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين.[2]

وتشير احصائيات (1992م) بأن المشروعات الصغرى والمتوسطة في الأردن ساهمت بحوالي (23%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وبحوالي (33%) من اجمالي الايدي العاملة.

ومن نتائج دراسة قامت بها (AMIR) عام (1998) عن المشروعات الصغرى في الاردن وجد أن النشاط الصناعي استحوذ علي (42%) من مجموع الأنشطة خاصة في مجال الصناعات الحرفية واليدوية، ثم يأتي نشاط الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة بنسبة (35%) ثم نشاط التجارة بنسبة (23%).

فالمشروعات الصغيرة تعتبر مشروعات تكميلية لعدد كبير من المشروعات الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتتميز باستقطابها لأعداد كبيرة من العاملين وكذلك إمكانية إقامتها وإدارتها وعدم حاجتها إلي تكاليف استثمارية كبيرة مما يساعد علي انتشارها جغرافياً بالإضافة إلي تخفيف حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الاردني باعتبارها مشروعات كثيفة العمالة، ونواة لتنمية وتطوير المشروعات الكبيرة، وأداة لتحقيق تنمية إقليمية لامركزية متوازنة، إضافة الي المستلزمات المالية والفنية المستخدمة في هذه المشروعات التي تتلاءم مع السمات العامة للاقتصاد الوطني الاردني. [3]

وبالتالي فهي تعتبر رافداً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، فالمشاريع الصغيرة تعمل علي تحقيق التكامل والتجانس للهياكل العامة

---

[1] . سليم النابلسي ،و الشلبي عبدالفتاح، (2009)، أنظمة التمويل الصغير الملائمة لتطوير المجتمع المحلي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي الثاني ،الابداع والمبادرات في المدن العربية، 27-29 ابريل 2009، عمان، الأردن،ص53.

[2] . جاسر عبدالرزاق النسور،مرجع سابق، ص3.

[3] . هالة محمد لبيب ،مرجع سابق،ص ص198،199، 205.

للإنماء الصناعي لأنها تستخدم أساليب إنتاج بسيطة وتحقق عائداً سريعاً، كما تساهم هذه المشاريع في جذب المدخرات الصغيرة وتتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال فيها مما يجعلها نواة للمشاريع الكبيرة، لذلك أولت الكثير من الدول بما فيها الأردن اهتماماً متزايداً لهذا النوع من المشاريع.[1]

آلية دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في المملكة الأردنية:

أ- مؤسسة الإقراض الزراعي:[2]

تأسس عام (1959م) بهدف تنمية وتطوير قطاع الزراعة من خلال تقديم قروض ميسرة للمزارعين وبأسعار فائدة منخفضة قياسياً ،اي بالأسعار التي تقدمها المصارف التجارية.

ب- بنك الإنماء الصناعي:[3]

هذا البنك متخصص في الإقراض الصناعي والسياحي تأسس عام (1965م) من أجل تحقيق أهداف محددة لتشجيع وانشاء المشاريع الصناعية والسياحية والخدمات المتعلقة بهم وزيادة فرص العمل وتنمية ملكية القطاع الخاص، كما يقدم البنك قروض للحرفيين لتمويل ماكينات وأدوات ومواد خام والصناعات الصغيرة للمساعدة في استمرارية هذه الصناعات وخلق فرص عمل جديدة.

ت- بنك الأسكان: [4]

تأسس البنك عام (1973م) بهدف تقديم قروض للأغراض السكنية، وقد تبني البنك برنامجاً إنمائياً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويقدم تمويل شخصي لإنشاء أو تطوير مشاريع إنتاجية ومهنية وقد وضع البنك أمام عملائه برنامج إقراض تمويل شخصي خاصة لتلبية احتياجاتهم. وهناك برنامج الناجحون لتمويل نفقات إنشاء أو توسيع المشاريع الإنتاجية الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويل المبادرات الابتكارية الإبداعية لأصحاب الفكر الثقافي والفني والعلمي.

---

[1]. بلال السميرات،(2009)، المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال، دراسات العلوم الأردنية، الجامعة الأردنية، المجلد36، العدد 2، ص396-414.

[2]. جهاد عبدالله عفانة، وقاسم موسي أبو عيد،(2004م)، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ص245.

[3]. هالة محمد لبيب ،مرجع سابق،ص251.

[4]. جهاد عبدالله عفانة، مرجع سابق،ص245.

ث- البنك الأسلامي الأردني:[1]

تأسس البنك الاسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة اردنية عام (1978م) يقدم البنك التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة بمختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال منحهم تمويلات بآلية المرابحة لتمويل وشراء المعدات والآلات وخطوط الإنتاج والأجهزة ، وتمويل شراء مواد البناء، وتمويل شراء البضائع والمواد الاولية، وتمويل شراء مستلزمات قطاع الزراعة.

كما طبق البنك برنامج تمويل الحرفيين والمهنيين والصناعات الصغيرة منذ عام (1994م) يستهدف البرنامج القطاعات المختلفة من خريجي المعاهد والجامعات والحرفيين والمهنيين والفنيين الذين تتوفر لديهم الخبرة الكافية في جميع الأنشطة الاقتصادية ويقدم البنك الخبرات الادارية والمالية لتمويل احتياجات الحرفيين والمهنيين من تجهيزات ومتطلبات مهنية وحرفية وتوفير التمويل اللازم لمشاريعهم للمساهمة في الحد من البطالة وتوفير فرص العمل.

ج- بنك تنمية المدن والقرى:[2]

هو بنك إقراض متخصص يلبي الاحتياجات التمويلية والتنموية للهيئات المحلية، وذلك بتوفير التمويل المتوسط وطويل الأجل للمشاريع الإنتاجية والخدمية التي تنفذها هذه الهيئات والتي غالباً ماتكون مشاريع صغيرة ومتوسطة، ويقدم البنك خدماته من خلال مجالس البلدية والقروية. ومن الملاحظ أن المشروعات الخدمية تستحوذ علي معظم قروض هذا البنك علي حساب المشروعات الصناعية للفترة من (1994- 1997م).

ح- برنامج حزمة الأمان الاجتماعي:[3]

قد قامت الحكومة الأردنية خلال عام (1997م) ،بوضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الفقر والبطالة ورفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأقل حظاً في المجتمع. وقد تمخض عن هذه الاستراتيجية تصميم (حزمة الأمان الاجتماعي)، وذلك بهدف زيادة المستوي العام للإنتاجية الاجتماعية للأردنيين عامة وللفئات الفقيرة والأقل حظاً من المجتمع خاصة.

---

[1] . د. حسين سعيد،(2012م) ، دور البنك الاسلامي الأردني في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، ص60،61.

[2]. هالة محمد لبيب ،مرجع سابق، ص252.

[3]. جهاد عبدالله عفانة، مرجع سابق،ص ص246،248.

خ- برنامج مؤسسة نهر الأردن الخالد لتطوير الأعمال:

تأسس البرنامج في نهاية عام (1999م)؛ بهدف توفير خدمات التدريب والاستشارات لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى (الميكروية) الذين يرغبون في تحسين مشروعاتهم أو توسعتها ، وللذين يرغبون في تأسيس مشروعات جديدة؛ وذلك لتمكينهم اقتصادياً وتطوير قدراتهم، وإكسابهم المعارف والمهارات الأساسية للبدء في مشاريعهم وتنميتها وتطويرها، كجزء من التوجهات الوطنية للتمكين الاقتصادي.

اوجه الاستفادة من التجارب العربية:

1. استطاعت المملكة العربية السعودية من إيجاد استراتيجية وطنية لدعم واستمرارية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في مواجهة المنافسة الدولية من خلال انضمامها الي منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتطبيقها لقواعد اتفاقيات المنظمة مما يوجب دعم هذه الصناعات لمساعدتها في الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية ومواجهة التحديات المتزايدة التي تتعرض لها هذه الصناعات.
2. اعتماد السعودية سياسات تسمح بإيجاد بيئة تتيح التنوع وقيام صناعة متنوعة ومنافسة تركز علي ايجاد رابط وثيق تفيد كافة المشاركين فيه بين المصانع والجامعات ومراكز البحث العلمي وتطوير التقنية وتسهيل الوصول الي الاسواق العالمية.
3. تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن مشروعات تكميلية لعدد من المشروعات الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث تتميز باستقطابها لأعداد كبيرة من العاملين، وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة والفقر، كما تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات.

4. انشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر يتولي تقديم البرامج التدريبية للمشروعات الصغيرة، وانشاء مشاريع جديدة للشباب لتأمين فرص عمل لهم كما تقوم بتقديم الخدمات بأسعار رمزية، واعداد دراسات الجدوي وتقديم قروض بأسعار تشجيعية.
5. تبين من التجربة العراقية تراجع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب الظروف التي تمر بها الدولة، كذلك عدم وجود خطة لتنمية القطاع الصناعي، وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي، وعدم توفر البنية التحتية مما يؤدي الي عرقلة النشاط الاقتصادي، الاستيراد المنفلت وفقدان الرقابة النوعية.

الفصل الثالث

تحليل الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

المبحث الاول: واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

نشأت المشروعات الصغرى في ليبيا كمشروعات بسيطة مثل المشروعات الحرفية، وصناعة النسيج ، وتكرير زيت الزيتون، ودبغ الجلود، وغيرها من المشروعات التي لا تحتاج إلي رأس مال كبير ومهارات متخصصة، كما وجدت مشروعات أخري حديثة كصناعة التبغ والورق، وطحن الدقيق وتعليب الطماطم تركزت في مدينة طرابلس بصورة خاصة، واستوعبت نسبة ضئيلة من القوي العاملة الليبية نظراً لصغر احجامها وعدم انتشارها، وكانت مساهمتها في الدخل القومي صغيرة جداً، نظراً لمحدودية الإنتاج الذي تساهم به، وبعد اكتشاف النفط في ليبيا ظهرت مرافق جديدة لتلبية احتياجات هذا القطاع، أدت إلي التوسع الاقتصادي وزيادة في الاستهلاك مثل الصناعات الغذائية القائمة علي المنتجات الزراعية، وورش صيانة الآليات، وصناعة المشروبات، ومعامل النسيج، وفي فترة الستينات ظهرت مشروعات صناعية صغيرة ذات طاقة محدودة.[1]

اولاً:الخطط التنموية للاقتصاد الليبي.

1. خطة التحول الاولي (73-1975) قامت علي ارساء القاعدة الوطنية للخروج من حالة التخلف الاقتصادي. التي تعتبر القاعدة الاساسية لنهوض الاقتصاد الوطني.[2]
2. في الخطة الخمسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة(76-1980) ازدياد الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية من خلال المخصصات التي حظي بها في تلك الفترة والتي اعطت قدراً من الاهمية والأولوية في التنفيذ والتشغيل لصناعة سلع الاحلال الرئيسية محل الواردات.[3]
3. اما الخطة الخمسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة (81 -1985م) فقد اعطت الاولوية في الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية، مع اقامة مجموعة من الصناعات المتكاملة التي تكون مدخلات وسيطة لصناعات اخرى وذلك باستغلال الموارد المتكاملة التي تكون مدخلات وسيلة ضمان تصنيع اكبر نسبة من تلك المواد لزيادة القيمة المضافة في قطاع الصناعة واحداث تغير

---

[1] . عبد الرزاق بن حليم،(2006م) المشروعات الصغيرة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الادارة، أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس، ص45.

[2] .ليبيا الثورة في ثلاثون عام (69-99)، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية،ط2،مصراتة ، دار النشروالتوزيع،2008م.

[3] .وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي،(1976-1980) ، ص23.

ملموس في هيكل الناتج الصناعي، كما استهدفت تلك الخطة التوسع في الصناعات الغذائية لرفع نسبة الاحلال فيها وتخفيض الاعتماد علي الواردات من منتجات تلك الصناعات .[1]

4. في سنة(87-1997) اصدرت الدولة العديد من التشريعات التي تفسح المجال امام القطاع الخاص، حيث تم تمليك عدد(124) مصنعاً وبلغ عدد التشاركيات الصناعية التي تم إشهارها وباشرت الانتاج (10250) تشاركية تغطي مختلف الانشطة الصناعية وهذه الخطوة المتخذة من جانب الدولة تعتبر مراجعة لجدوي السياسات الاقتصادية وتقييم الاداء الاقتصادي.[2]

5. وفي الفترة (94-2000م) تم اعداد خطة تنموية استهدفت التركيز علي اقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة التي تقوم علي المواد الخام والمدخلات المحلية، وتعمل علي التكامل بين الصناعات القائمة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير.[3]

6. وفي الفترة (2000-2005) كنتيجة للتوجه نحو اعادة هيكلة النشاط الاقتصادي والقطاعات المكونة له من اجل توسع القاعدة الاقتصادية، وتنوع مصادر الدخل عن طريق الدفع بالمواطنين نحو النشاطات الانتاجية، اضافة الي ذلك معالجة مشكلة البطالة المتزايدة في صورة (باحثين عن عمل) لذا فقد صدرت التشريعات والقوانين التي تقضي بإعادة هيكلة القطاعات الاقصادية والتحول نحو الملكية الفردية والجماعية.[4]

7. في الفترة (2005-2008) يمكن تلخيص الاهداف الاساسية في الاتي:[5]

أ- تنوع القاعدة الانتاجية للاقتصاد والتخفيف من حدة الاعتماد علي النفط كمصدر وحيد للدخل، والسماح لعدد من افراد المجتمع المساهمة في النشاطات الانتاجية.

ب- اشراك اكبر عدد ممكن من افراد المجتمع والمؤسسات الفردية والاسرية، في النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة الملكية، وتحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية للافرد.

ت- تحقيق التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، للرفع من كفاءة الاداء الاقتصادي تحقيقاً لأقصي عائد من استخدامات الموارد المتاحة.

ث- تعبئة المدخرات المحلية وتوجهها نحو مشاريع منتجة.

---

[1] . المرجع السابق،ص 24.

[2] . اللجنة الشعبية العامة،(1998م) ديسمبر، الملامح الرئيسية لخطة التنمية في الاقتصاد الوطني ،ورقة عمل،ص ص 15،16.

[3] . المرجع السابق.

[4] . ماهر حسن المحروق، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصادرة ومعوقاته، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو مستقبل افضل، طرابلس، ص7.

[5] .المرجع السابق. ص20.

ثانياً: المراحل التي مرت بها تجربة الصناعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:

الفترة الأولي (1980- 2004)[1]

يلاحظ في هذه الفترة أن فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تكن منظمة، ولا توجد أجهزة مشرفة عليها وتتابعها، بل كانت هذه المشروعات غائبة تماماً عن الاقتصاد الليبي، أو لم يكتب لها النجاح لأسباب متعددة، منها:

- كان الاهتمام والتركيز منصباً علي شركات القطاع العام الكبيرة.
- ارتفاع تكاليف الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وصعوبة الحصول عليها أحياناً.
- عدم توفر دراسات جدوى اقتصادية صحيحة لأغلب المشروعات التي تم تأسيسها.
- إغراق السوق بمنتج واحد مما تسبب في فشل تلك المشروعات، كذلك المشكلات الإدارية والمالية تعدد الموافقات المطلوبة لإقامة النشاط وصعوبة الحصول عليها،
- غياب البرامج الإرشادية للشباب للتعريف بمزايا المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- قلة الحوافز التشجيعية مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتخفيض الفوائد علي القروض والتسهيلات المصرفية.
- صعوبة الحصول علي القروض وعدم كفايتها للنشاط.
- صعوبات فنية تتمثل في عدم قيام مؤسسات التدريب والمراكز، وعدم إرشاد المبادرين إلي اختيار أفضل المشروعات والتقنية المستخدمة فيها.
- صعوبة تسويق الإنتاج نظراً لمحدودية إمكانيات البشرية والمالية.
- ضعف وعي المجتمع الليبي بشكل عام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها وإمكانية إسهامها في خلق فرص عمل ومصادر رزق للناس.

الفترة الثانية (2004- حتي الوقت الحاضر)

- أدرك قطاع القوي العاملة منذ استحداثه أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في استيعاب الباحثين عن العمل وخاصة الشباب والخريجين الجدد، باعتبارها برنامجاً وطنياً لتشغيل القوي العاملة الوطنية لمكافحة مشكلة البطالة، وسعياً من القطاع لتفعيل دور المشروعات الصغرى والمتوسطة اتخذت إجراءات عدة فقد شكلت لجنة من الخبراء والمتخصصين في مجال

[1] . معتوق محمد معتوق،(2006م) مراحل تكوين وتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة وخلق فرص العمل،مرجع سابق، ص ص 8، 11.

المشروعات الصغرى والمتوسطة و خلصت اللجنة إلي تحديد مهام ومسؤوليات القطاعات العامة من حيث تبسيط اجراءات الحصول علي القروض وتخفيض الرسوم والضرائب وإقامة الدورات التدريبية للمبادرين والعاملين بهذه المشروعات بالإضافة إلي تقديم الدعم الفني والمالي والمعلوماتي لها.[1]

- أصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) تقرير بشأن الاقراض ، بحيث تتولي اللجنة الشعبية العامة للمالية (سابقاً) إيداع مبالغ مالية من الأموال المجنبة علي هيئة ودائع بالمصارف التخصصية وهي مصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية، والمصرف الزراعي، علي أن تقوم هذه المصارف بالإقراض المباشر للمستفيدين لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية وحرفية، والمستفيدين هم الباحثون عن العمل، والخرجين الجدد، والراغبون في المساهمة بالتشاركيات والشركات المساهمة.[2]

ثالثاً: تصنيف المشروعات في ليبيا:[3]

يبين الجدول التالي تصنيف المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا حيث تم تصنيف المشروعات الي ثلاثة أحجام صغيرة ومتوسطة وكبيرة، بحيث حازت المشروعات الكبيرةعلي النصيب الأكبر بما يعادل (52.9%) تليها المشروعات الصغيرة بنسبة (46.8%) ، ومن ثم المشروعات المتوسطة بنسبة (0.3%).

[1] . المرجع السابق، ص12.

[2] . هدي محمد عبدربه (2016م)،البيئة الخارجية وأثرها علي أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 35.

[3] . ناجي ساسي المندلسي،(2013م) نموذج مقترح لبناء هياكل تمويلية متوازنة في المشروعات الصغيرة بالسوق الليبي رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الزاوية، ،ص31.

جدول رقم (4)

بيان بعدد ونوع المشروعات في ليبيا لسنة (2010م)

تصنيف المشروعات	العدد	النسبة
صغيرة	148831	%46.8
متوسطة	1008	%0.3
كبيرة	168226	%52.9
الإجمالي	318065	%100

المصدر: ناجي ساسي المندلسي،(2013م) نموذج مقترح لبناء هياكل تمويلية متوازنة في المشروعات الصغيرة بالسوق الليبي رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الزاوية، ،ص31.(مصلحة الاحصاء والتعداد 2010)

رابعاً: دور حاضنات الأعمال في استمرارية المشروعات الصغرى والمتوسطة. [1]

تعد حاضنات الاعمال وسيلة ناجحة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وبخاصة المشروعات الناشئة الغير قادرة بمفردها علي مواجهة التحديات والصعوبات الاقتصادية والمالية والفنية والتقنية التي تتطلبها هذه المشروعات، لتمكينها من النجاح والنمو حتي تكون لها قيمة اقتصادية و قدرة تنافسية بالاعتماد علي الذات، في مواجهة كلف التحول نحو اقصاد السوق ، اذ ان من اهم اولويات حاضنات الأعمال رعاية ودعم المشروعات الصناعية في مرحلة بدء النمو، والعمل علي تقديم مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل توفير المعلومات الفنية والتجارية والتسويقية وتوفير الدعم المالي للمشروع، فضلا عن تطوير وتحديث عمليات الانتاج الصناعي بشكل اسرع وبتكلفة منخفضة وفق المواصفات الدولية للجودة.

ان للحاضنات دور رئيسي في تنمية الأفكار الابداعية والابحاث التطبيقية وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير الي مرحلة التنفيذ، بتحقيق التعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير لتحويل تلك البحوث من المختبرات الي حيز التطبيق العملي في تلك المشروعات داخل الحاضنة.

بحيث تؤدي الي دعم وتنمية مشروعات صغرى.

1. مفهوم حاضنات الاعمال:- [2]

يقصد بحاضنة المشروعات الصغرى هي منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير كأنه وليد يحتاج الي الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل ، من اجل حمايته من المخاطر التي تحيط به، لان اغلب

[1]. ايناس محمد راشد، مرجع سابق، ص 148.

[2]. فؤاد علي بركة ، (2007م)، معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في الدول النامية ، رسالة ماجستيرغير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، مصراتة ، ص 125.

المشروعات تكون في بدايتها بحاجة الي دعم خاص ومساندة وحماية يُمكنها فيما بعد من الانتقال الي الاسواق الخارجية.

2. أنواع الحاضنات:

أ- حاضنة المشاريع العامة غير التكنولوجية:[1]

هي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع، وتركز في جذب مشاريع الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.

ب- حاضنات تكنولوجية:

تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

ت- حاضنات الأعمال الدولية:[2]

تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية، وسوف يتم الحديث عن هذه الحاضنات لاحقاً في هذه الدراسة.

ث- الحاضنات المفتوحة أو الحاضنات بدون جدران:

تمثل الحاضنات التي تقام من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة. وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات المشاريع التقليدية، من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشاريع، والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل الأبحاث، ومراجعة الجودة والجهات الإدارية والحكومية، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني، مع تقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.

---

[1] . رمضان السنوسي، عبدالسلام الدريبي،صلاح الزليطني،(2010م)، المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا الواقع والتوجهات، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس ص29.

[2] . عاطف الشبراوي(2003م)، كتاب حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية .

3.اهداف حاضنات الأعمال :[1]

أ- مساعدة اصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل افكارهم الي منتجات.

ب- تطوير افكار جديدة لخلق مشروعات جديدة او التوسع في مشروعات قائمة.

ج- توفير الدعم والتمويل المادي والمعنوي للمشروعات.

د- مراجعة عمليات التشغيل لمنتسبيها بصورة دورية لتحقيق الاهداف المرسومة.

هـ- توفير احتياجات المشروعات من تكنولوجيا وتأهيل العاملين بهذه المشروعات.

4. دور الحاضنات في دعم التنمية الاقتصادية.

أ- تشجيع خلق وتنمية المشاريع الصغيرة الجديدة: [2]

إن دعم المشاريع الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى للحاضنات، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالى و الإداري والتسويقي، ورعاية المشاريع الجديدة في مرحلة البدء والنمو ، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة مثل الجودة وقاعدة للمعلومات الفنية والتجارية ووحدات للاختبارات والقياس لخدمة المشاريع داخل وخارج الحاضنة، ويمكن للحاضنات تقديم هذه الخدمات للمشاريع التي تنفذ بداخلها أو تلك المنتسبة إليها من خارج الحاضنة، كذلك تقدم الحاضنة خدمات للمشاريع المحيطة بها عن طريق ربط المؤسسات والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة بها، والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، وأيضاً من خلال تبني المشاريع القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث، والعمل على تغذية المشاريع الصغيرة الوليدة في موقعها.

ب- تنمية الأقاليم والمدن: [3]

تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشاريع المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشاريع الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع، هذه المشروعات الجديدة تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية

[1] ، فؤاد علي بركة ، ص124.

[2] .رمضان السنوسي،مرجع سابق ، ص 59.

[3] . ادريس محمد صالح، مرجع سابق، ص74.

لهذا المجتمع، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريد، وجميعها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول.

ت- تنمية المجتمع المحلي: [1]

تنمية وتنشيط المجتمع المحلى المحيط بالحاضنة، من حيث تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وإقامة مشاريع في مجالات تنمية هذا المجتمع المحيط، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل.

ث- دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية:

تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة مشروع صغير، وتعظم بذلك دور المشروعات الصغيرة التكنولوجية كأحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيراً عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات.

خامساً: الجهات الممولة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:-

في عام (1960م) زارت بعثة المصرف الدولي للإنشاء والتعمير ليبيا، وأوصت بضرورة إنشاء قسم في مصرف ليبيا المركزي متخصص في الإقراض الصناعي برأسمال قدره (500) ألف دينار ليبي، مهمته تقديم المشورة الفنية للصناعات المختلفة، وكنتيجة لذلك أنشئت مؤسسة التنمية الصناعية في سنة (1963م) بموجب قانون رقم (3) برأس مال قدره (10 مليون دينار ليبي) بهدف تنمية الصناعات المحلية الخاصة والعامة، التي تحولت لاحقاً في سنة (1965م) ببنغازي إلي المصرف العقاري الصناعي، حيث زيد رأسماله إلي (45) مليون دينار ليبي والذي قدم قروضه في المجالين الصناعي والسكاني.[2]

---

[1] . عاطف الشبراوي(2003م)، مرجع سابق .

[2] ..صالح الأرباح ، (1985م)الجهاز المصرفي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ، ص249.

تشير بعض مصادر المعلومات بأن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا متشابهة وأغلبها في الصناعة التحويلية مثل الصناعات الغذائية والبلاستيكية وغيرها، والتي تستهدف جميعاً السوق المحلي فقط. هذا وبالرغم من أن ليبيا قد اتجهت نحو سياسة تشجيع إقامة المشروعات الصناعية، حيث أنشأت تشاركيات جماعية وأسرية وقد وضعت ورسمت خطط وبرامج لدعم هذه التوجهات وسخرت كل المؤسسات المالية العاملة في ليبيا مثل (مصرف التنمية والمصرف الزراعي، والريفي....) لدعم هذه المشاريع بمنح القروض والتسهيلات والخدمات المصرفية اللازمة. [1]

[1] . عطية عبدالواحد سالم ، مرجع سابق، ص7.

جدول رقم(5)

تأثير القروض الممنوحة من مصرف(التنمية، الزراعي، الريفي) علي الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2010م)

السنة	اجمالي القروض للمصارف (التنمية، الريفي، الزراعي)بالالف دينار ليبي *	النسبة المئوية للقروض	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 2003	النسبة المئوية للناتج المحلي الاجمالي
1990	5908.6	% 0.29	18313.1	%4.92
1991	3974.3	% 0.19	20332.8	%5.46
1992	3772.2	% 0.18	20743.1	%5.57
1993	3047	% 0.15	22989.6	%6.18
1994	2372.7	% 0.11	17259.3	%4.64
1995	3305.7	% 0.16	17266.5	%4.64
1996	10448.1	% 0.51	17472.8	%4.69
1997	28959.3	% 1.45	17888.5	%4.81
1998	4625.6	% 0.22	20514.4	%5.51
1999	6303.4	% 0.31	19771.1	%5.31
2000	24461.2	% 1.21	15828.3	%4.25
2001	35354.2	% 1.75	17376.8	%4.67
2002	81016.6	%4.02	13409.9	%3.60
2003	94984.5	%4.72	12791.2	%3.43
2004	71121.2	%3.53	15615.2	%4.19
2005	396209.7	%19.9	14804.5	%3.98
2006	370600.2	%18.4	14378.3	%3.86
2007	378157.5	%18.4	16039.6	%4.31
2008	120548.8	%5.10	15284.2	%4.11
2009	185910.8	%9.25	22619.8	%6.08
2010	180306.5	%8.96	21158.1	%5.69
المجموع	2011388.1	%98.91	371857.1	%99.9

المصدر: الناتج وقروض اجمالي القروض(مصرف التنمية والمصرف الريفي)، ادارة البحوث والاحصاء النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، قروض المصرف الزراعي: ادارة المصرف الزراعي.

*جمعت من قبل الباحثة.

يبين الجدول السابق مدي تأثير القروض الممنوحة من المصارف علي الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أن حجم القروض الممنوحة من مصرف التنمية والمصرف الزراعي لسنة (1990) يبلغ (5908.5) دينار ليبي وبالتالي نلاحظ الزيادة الملحوظة للناتج المحلي الاجمالي لسنة (1991-1992م) من (20332.8 الي 20743.1) د.ل، علي التوالي وهذه النسبة تقدر بحوالي (0.11%) من قيمة الناتج، ومع انخفاض قيمة القروض (لسنة 1992-1993م) يقابله انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لسنة (1994) من (22989.6) د.ل الي (17259.3) د.ل، كما نلاحظ من خلال الجدول زيادة القروض لسنة (1996) بنسبة (0.35%) اي من (3305.7 الي 10448.1) د.ل، يقابله زيادة الناتج المحلي الأجمالي لسنة (1998) الي (20514.4) د.ل، مقارنةً بسنة (1996-1997) ومع انخفاض قيمة القروض لسنة (1998) حيث بلغ اجمالي القروض الممنوحة من المصارف (التنمية والزراعي) (4625.6) دينار قابله انخفاض الناتج المحلي الأجمالي لسنة (2000) فبلغ حجم الناتج لهذه السنة (15828.3) د.ل،هذا الانخفاض يقدر بنسبة (1.06%) مقارنةً بالناتج المحلي لسنة(1999)، وبالرغم من الزيادة في اجمالي القروض لسنة(2000) تقدر بحوالي(0.2%)، نلاحظ انخفاض في الناتج المحلي لسنة (2002) وقد يعود هذا الانخفاض الي عوامل اخري ،وبزيادة اجمالي القروض لسنة (2002) من (35354.2 الي 81016.6) دينار قابلها زيادة الناتج المحلي الاجمالي لسنة (2004) حيث يصل الناتج الي (15615.2) د.ل، تقدر بنسبة (0.76%)،اما بالنسبة لسنة (2004) نلاحظ انخفاض اجمالي القروض الممنوحة من مصرف (التنمية والزراعي والريفي) فيصاحب ذلك انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي لسنة (2005-2006)، وفي سنة (2006) فان الانخفاض في اجمالي القروض بحوالي (1.2%) قابلها انخفاض الناتج المحلي لسنة (2008) ليصل الي (15284.2) د.ل، بعد ان كان الناتج المحلي لسنة (2007) (16039.6) د.ل، وان انخفاض اجمالي القروض الممنوحة من المصارف لسنة(2008) بقيمة (257608.7) د.ل، مقارنةً باجمالي القروض لسنة (2007) يقابل هذا الانخفاض في القروض الي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لسنة (2010) بنسبة(0.39%).

ومن خلال تحليل الجدول السابق تبين أن القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة تؤثر في حجم الناتج المحلي الاجمالي مع هذا التأثير تبين ان هناك انخفاض في الناتج المحلي بالرغم من الزيادة اجمالي القروض ولعل السبب يعود الي عوامل اخري تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي.

اولاً: دور مصرف التنمية في رعاية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة:-

تم انشاء مصرف التنمية بموجب قانون رقم (8) لسنة (1980م)، ليحل محل القسم الصناعي من أعمال المصرف الصناعي العقاري السابق، ومقره طرابلس، للإيفاء بالاحتياجات التمويلية للقطاع الصناعي ضمن خطة التنمية الاقتصادية برأس مال قدره (100 مليون دينار ليبي)، مقسم ألاف سهم قيمة السهم (10) ألاف دينار ليبي مملوكة كلها للدولة، وقد افتتح المصرف (15) فرعاً في مناطق مختلفة من ليبيا للأشراف والمتابعة الهادفة وتقديم خدمات للعديد من المشروعات الصناعية والأنشطة المختلفة، وقد بلغ عدد الفروع العاملة في ليبيا في نهاية عام (2000م) نحو(23) فرعاً موزعة علي مختلف المناطق. وقد عهد المصرف مهمة أساسية تتمثل في تعزيز الاستثمارات في ليبيا بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية بما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل وتحقيق المساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بشكل عام .[1]

هذا ووفقاً للإحصائيات المتوفرة من مصرف التنمية بخصوص تنفيذ القرارين ذات الأرقام (115) لسنة (2001م) ورقم (20) لسنة (2005م) فقد وصلت القيمة المنفذة حوالي (579) مليون دينار ليبي واستفاد منها حوالي (22444) مواطن.[2]

ويساهم المصرف في توفير رؤوس الأموال وخلق فرص العمل وتأسيس المشروعات الإنتاجية. ومن الخدمات المالية التي يقدمها المصرف :

1) المساهمة في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة منها والقائمة والمرخص لها بالعمل في مجال التصنيع والمعالجة وكذلك المشاريع الزراعية والخدمية، والعاملين لحسابهم الخاص والمهنيين العاملين في قطاع الخدمات.
2) تقديم قروض قصيرة وطويلة الآجل لتمويل الموجودات الرأسمالية واجزاء أساسية من رأس المال العامل.

[1] . محمد ادريس علي،(2006م) آفاق تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مدينة بنغازي، ندوة حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، جامعة قاريونس، 2006/8/7م، ص7.

[2] . عطية عبد الواحد ،(2006م) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقليص حجم البطالة بحث مقدم إلي ندوة التنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من الفترة 7و2006/06/8م، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، ص7.

3) يقدم المصرف قروضاً لمساندة بعض الأنشطة المهنية، مثل الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم في قطاع الخدمات.وقد يصل الحد الأقصى لهذه القروض إلي حوالي مبلغ(30.000) دينار وبلغ إجمالي القروض الممنوحة عن طريق مصرف التنمية (357348.900) دينار ليبي.[1]

4) توفير المساعدات والمشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية التي يمولها بصفة مباشرة أو غير مباشرة وعليه متي طلب منه ذلك توفير المساعدات والمشورة لأي مشروعات أخرى ولو لم يكن ممول لها.

5) استظهار الفرص الاستثمارية التي تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل بما يخدم أغراض التنمية ودراستها وعرضها علي الجهات المختصة.

6) تقديم قروض لتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات القطاعات الإنتاجية في المجالات الصناعية، والزراعية، والسياحية وغيرها من المشروعات الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية سواء كانت في شكل مشروعات جديدة أو توسيعات لمشاريع قائمة.[2]

ثانياً: المصرف الريفي:[3]

تم إنشاء المصرف الريفي بموجب القانون رقم (21) لسنة (2002م)، ومقره الرئيسي مدينة هون، وبرأس مال قدره (100 مليون دينار ليبي) لإقراض ذوي الدخل المحدود ، وقد بدأ المصرف في أعماله الفعلية في شهر الربيع سنة (2005م)، ويبلغ عدد المشاريع الممولة من المصرف منذ إنشاءه (2339) مشروع صغير بقيم إجمالية قدرها (9.211.300) دينار ليبي. يمنح المصرف قروضاً ميسرة نقدية وعينية تتراوح قيمتها ما بين (500 و10.000) د.ل بمقابل قيمة (2%) من قيمة القروض وفقاً لقروض متوسطة وقصيرة الأجل. كما يقوم المصرف بتقدم قروض ميسرة عينية ونقدية لذي الدخل المحدود في المجالات الانتاجية الزراعية، الثروة البحرية والثروة الحيوانية، وفي المجال الصناعي والخدمي، والمجال الحرفي.

أهداف المصرف:-

1. منح قروض نقدية وعينية لذوي الدخل المحدود أفراداً وتشاركيات في مختلف المجالات الإنتاجية الحرفية، والصناعية، والخدمية.
2. تقديم المشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية الممولة من قبل المصرف.

---

[1] . محمد ادريس علي، مرجع سابق، ص8.

[2] . إدارة البحوث والاحصاء، الاحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة (1966م-2000م)،مصرف ليبيا المركزي، ص8.

[3] . فؤاد علي بركة، مرجع سابق، ص ص101،100.

3. استظهار الفرص الاستثمارية التي ترفع من المستوي المعيشي لذوي الدخل المحدود وتساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمع.
4. تشجيع ذوي الدخل المحدود علي إقامة التشاركيات الانتاجية.
5. استقطاب الاستثمارات والمشاركات الأجنبية بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية بالقري والأرياف.

ثالثاً: المصرف الزراعي:[1]

أنشئ المصرف عام (1955م) تحت اسم البنك الزراعي الوطني،وباشر أعماله عام (1957م) برأس مال قدره مليون دينار ليبي، يعتبر من أقدم المصارف الوطنية المتخصصة في ليبيا، ويقدم المصرف خدماته الائتمانية والمصرفية المتطورة والمميزة من خلال (45) فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المدن الليبية، وقد أُعيد تنظيمه في عام (1970م) بموجب القانون رقم(133) الذي حدد وظائفه فيما يلي:

1. العمل علي تشجيع وتنمية النشاط الزراعي في البلاد.
2. تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية في حدود السياسة العامة للدولة.
3. منح قروض زراعية للمزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية وشركات القطاع العام ذات العلاقة بالنشاط الزراعي والحيواني.
4. الاتجار في المواد والآلات والمعدات التي تستخدم في أغراض الزراعة.
5. تأسيس وامتلاك والمساهمة في الشركات التي يتعلق نشاطها بالنظام الزراعي.

كما تشير البيانات أن القروض الأنتاجية الممنوحة من المصرف الزراعي استهدفت تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالقطاع الزراعي ومشروعات الثروة الحيوانية والبحرية لدعم الحركة التنموية بهدف النهوض بإنتاجية هذا القطاع، والارتقاء به الي مراكز متقدمة تكفل له النمو والاستقرار والاستدامة، وتعزيز قدراته الأنتاجية.

الجدول التالي رقم (6) يبين القروض الممنوحة حسب مجالات الاستثمار حيث بلغت القروض الممنوحة خلال سنة (2005م) (75) مليون دينار ليبي اي مانسبته (73%) موجهة لتربية الماشية من أغنام وابل، وابقار للاستفادة من اللحوم الحمراء، والألبان ومشتقاتها، كما يستفاد من جلودها في الصناعات التحويلية لغرض الاكتفاء الذاتي، كما منح المصرف قروض بلغت (12) مليون د.ل لنفس السنة لتمويل أنشطة استثمارية إنتاجية لغرض معدات الصيد وتربية الأسماك من قوراب وجرافات

[1] . ادارة البحوث والاحصاء، مصرف ليبيا المركزي، الاحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة(1966م-2000م) ص10.

للصيد، ومصانع صغيرة للثلوج ومعدات حفظ الأسماك، ولوازم الصيد البحري.اما القروض الموجهة لتنمية وتطوير مصادر المياه بلغت حوالي (16) مليون د.ل اي مانسبته (15%).أما القروض التي منحت خلال (2006م) لشراء مدخلات الإنتاج الزراعي(النباتي والحيواني) بلغت هذه القروض(10) مليون د.ل لغرض الحصول علي الأعلاف والبذور والشتول والأسمدة ،والأدوية للحصول علي كتاكيت دواجن اللحوم والبيض والأعلاف الخاصة بها وأعلاف المواشي، وبلغت القروض الممنوحة في نفس العام(5) مليون د.ل لتربية الدواجن بنوعيها اللحوم والبيض، وتتبع أهمية هذه القروض للمساهمة في توفير اللحوم البيضاء، والبيض في السوق وبأسعار مناسبة للمواطن.

وبلغت القروض في (2006) نسبة (12%) اي (2) مليون دينار لتوفير الميكنة الزراعية لأغراض الحصول علي الجرارات الزراعية والآلات والمعدات والمضخات والمواسير الخاصة بالإنتاج الزراعي، ومعدات الصوبات الزراعية.

وتوسيعاً لقاعدة الأنشطة الاقتصادية الممولة من المصرف الزراعي قام المصرف خلال عام(2007م) بمنح قروض بلغت (32.7) مليون د.ل لتنمية واستغلال المياه الجوفية كحفر الآبار الجديدة وانشاء الجوابي لتجميع والفساكي لتجيمع المياه الجوفية ومياه الامطار،كما منح المصرف مبلغ(27.7) مليون د. للحصول علي الجرارات الزراعية والآلات، والمضخات والمواسير الخاصة بالإنتاج الزراعي وادوات ومعدات الصوبات الزراعية، اما القروض الممنوحة لاقامة مصانع تحويلية مثل مصانع الدقيق، والأعلاف، والصناعات الغذائية خلال العام (24) مليون د.ل اي نسبة (28%)

جدول رقم (6)

بعض القروض الممنوحة من المصرف الزراعي حسب مجالات الإستثمارخلال الفترة(2005-2007).

السنة	القروض الممنوحة	النسبة	النشاط لغرض
2005	75 مليون	%73	لتربية الماشية من أغنام وابل، وابقار للاستفادة من اللحوم الحمراء، والألبان ومشتقاتها، كما يستفاد من جلودها .
	12 مليون	%12	لغرض معدات الصيد وتربية الأسماك من قوراب وجرافات للصيد، ومصانع صغيرة للثلوج ومعدات حفظ الأسماك، ولوازم الصيد البحري.
	16 مليون	%15	لأغراض تنمية وأستغلال المياه الجوفية كحفر الآبار الجديدة والبديلة ولمسح وتعميق الأبار.
المجموع	103	%100	
2006	10 مليون	%59	لغرض الحصول علي الأعلاف والبذور والشتول والأسمدة ،والادوية للحصول علي كتاكيت دواجن اللحوم والبيض والأعلاف الخاصة بها.
	5 مليون	%29	لتربية الدواجن بنوعيها اللحوم والبيض، المساهمة في توفير اللحوم البيضاء، والبيض في السوق وبأسعار مناسبة.
	2 مليون	%12	لتوفير الميكنة الزراعية لأغراض الحصول علي الجرارات والمضخات، والمواسير الخاصة بالأنتاج الزراعي، ومعدات الصوبات
المجموع	17	%100	
2007	32.7 مليون	%39	تنمية واستغلال المياه الجوفية، وانشاء الجوابي لتجميع مياه الامطار.
	27.7 مليون	%33	للحصول علي الجرارات الزراعية والآلات،والمضخات وادوات ومعدات الصوبات الزراعية.
	24 مليون	%28	لاقامة مصانع تحويلية مثل مصانع الدقيق،والأعلاف،والصناعات الغذائية.
المجموع	84.4	%100	

المصدر: أعداد الباحثة بالاستعانة بالبيانات من إدارة المصرف الزراعي، التقرير السنوي لسنة 2005،2006،2007.

يبين الجدول رقم (7) طلبات القروض لسنوات (2012/2010) في المجالات الزراعية والحيوانية والبحرية والصناعات التحويلية وبمبلغ إجمالي قدره (187965774) موزعة علي (87) (نشاط أسري، تشاركي، شركات مساهمة) في المدن الليبية ونذكر منها علي سبيل المثال بعض التشاركيات والغرض من القروض.

جدول رقم (7)

بيان خطة الأقراض المقدمة للمصرف الزراعي لبعض التشاركيات في ليبيا للفترة(2010-2012).

الرقم	الشعبية	اسم التشاركية	الغرض من القرض	قيمة القرض المطلوبة د. ل
1	طرابلس	تشاركية الصحراء	حفظ وتبريد ثابت	257000
2	الزاوية	ساحل النخيل	للخدمات الزراعية والبيطرية	194400
3	المرقب	تشاركية الآنتصار	انشاء حظائر لتربية دواجن لحم	266000
4	مصراتة	تشاركية الفيصل	مذبح آلي	3000000
5	سبها	تشاركية القلعة	للإنتاج الزراعي والحيواني	2600000
6	درنة	تشاركية الفتائح	لصناعة معجون الطمام	1775000
7	سرت	تشاركية الفواح	لصناعة الألبان ومشتقاتها	3423000
8	الجفارة	الأنعام المساهمة	صناعات غذائية	4809150
9	الكفرة	بحر الرمال	للإنتاج الزراعي والحيواني	1200000
10	النقاط	تشاركية الشاطيء	لعصر الزيتون	422000
11	زليتن	الحطية	لتربية الدواجن ومذبح آلي وحفظ وتجميد الدواجن	3500000
12	بني وليد	الخطوة الثابتة	آلات ومعدات زراعية	300000
13	صبراتة	شركة ليبيا لصناعة الألواح الزراعية	مصنع الحوائط العازلة	4000000
14	اوباري	شركة المذاق المميز	لتربية الدواجن ومذبح آلي وحفظ وتجميد الدواجن	3500000

المصدر: ادارة المصرف الزراعي، نشاط المصرف خلال الفترة (2010/2005م).

يبين الجدول السابق رقم(7) طلبات القروض المقدمة للمصرف الزراعي والمساهمة بها في توفيرمستلزمات إنتاج للفلاحين والمربين، حيث بلغت طلبات القروض المقدمة للمصرف خلال الفترة من (2010–2012) في المجالات الزراعية والحيوانية والبحرية والصناعات التحويلية والانشطة المكملة لها مبلغ وقدره (187965774) دينار، موزعة علي (87) نشاط اسري وتشاركي وشركات مساهمة موزعة حسب موقعها الجغرافي في ليبيا، نذكر منها علي سبيل المثال تشاركية الصحراء في طرابلس الغرض من القرض حفظ وتبريد ثابت قيمة القرض (257000) د.ل وتشاركية ساحل النخيل في الزاوية قيمة القرض المطلوب (194400) دينار لغرض الخدمات الزراعية والبيطرية، اما تشاركية الانتصارفي المرقب قيمة القرض (266000) د.ل لانشاء حظائر تربية دواجن لحم، وتشاركية الفيصل في مصراتة قيمة القرض (3000000) دينارالغرض من القرض لانشاء مذبح آلي،اما في سبها كانت تشاركية القلعة للانتاج الزراعي والحيواني قيمة القرض(2600000) د.ل ، وتشاركية الفتائح في درنة لصناعة معجون الطماطم بقيمة (1775000) د.ل، اما في سرت كانت تشاركية الفواح لصناعة الألبان ومشتقاتها قيمة القرض المطلوب (3423000) د.ل، وتشاركية الأنعام المساهمة للصناعت الغذائية في الجفارة بقيمة (4809150) د، اما قيمة القرض(1200000) د.ل كانت لتشاركية بحر الرمال للانتاج الزراعي والحيواني في مدينة الكفرة، وتشاركية الشاطىء لعصر الزيتون في النقاط بمبلغ (422000) د.ل، تشاركية الحطية في زليتن لتربية الدواجن ومذبح آلي وحفظ وتجميد الدواجن بمبلغ (3500000) د.ل، اما في بني وليد تشاركية الخطوة الثابتة من اجل آلات ومعدات زراعية قيمة القرض المطلوب (300000)د.ل، مصنع الحوائط العازلة في صبراتة بقيمة (4000000) د.ل، اما شركة المذاق المميز في اوباري لتربية الدواجن ومذبح آلي وحفظ وتجميد الدواجن وغيرها من التشاركيات .

كانت هذه القروض من اجل زيادة الانتاج الحيواني والنباتي وخلق فرص عمل والتحول للإنتاج.

سادساً: الصعوبات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:

تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة بعض الصعوبات والتحديات التي تحد من قدرة هذه المشروعات علي العمل والمساهمة في دفع عجلة النمو، وتتمثل أهم هذه الصعوبات ما يلي:

1.صعوبات تمويلية وعدم القدرة علي توفير رأس المال اللازم لإنشائها وتطويرها:[1]

أذ تعتمد هذه المشروعات في أغلب الأحيان علي التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها. وتتلخص أهم الصعوبات المالية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي تؤثر علي موقف طرفي عملية التمويل وهما مؤسسات التمويل من جهة، والقائمين علي المشروعات الصغرى والمتوسطة من جهة أخرى، إلا أنه في ليبيا لا توجد هذه الصعوبة، حيث أنه ليس هناك مشكلة كبيرة في التمويل فهناك قنوات للتمويل وفرتها الدولة مثل المصارف المتخصصة وصناديق أخري .ويعود السبب في مشكلة التمويل إلي أن مؤسسات التمويل تفتقد عنصر الثقة في القائمين علي المشروعات الصغرى والمتوسطة، وإلي جانب عدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع. وأيضاً عدم ملائمة القروض التي تطلبها المشروعات الصغرى والمتوسطة مع العمليات المصرفية.

أما من وجهة نظر القائمين علي المشروعات الصغرى والمتوسطة فإن سبب هذه المشكلة (التمويل) يعود إلي ارتفاع تكلفة التمويل من جهة، ومحدودية القدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للقائمين علي المشروعات الصغرى والمتوسطة.

2. صعوبات في توفر العمالة المؤهلة فنياً وإدارياً:

تعاني معظم هذه المشروعات من عدم معرفتها الكافية بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية وذلك لضعف الخبرات الإدارية لديها. إضافة إلي افتقار أغلب المشروعات الصغرى والمتوسطة للهيكل التنظيمي، والذي يؤدي إلي خلق الكثير من الصعوبات، مثل عدم القدرة علي الفصل بين الإدارة والملكية، وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية وهي مشكلة كبيرة تعاني منها جل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

---

[1] . محمد سالم بن غريبة، أسامة الجيلان، (2006م)، ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي، جامعة قاريونس، ص22.

3. صعوبات تسويقية:[1]

من الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا صعوبة التسويق، حيث نجد الاقتصاد الليبي وفي ظل التطورات الحديثة انفتح علي العالم الخارجي، وكذلك أغرق الاسواق المحلية بالسلع الأجنبية المستوردة والتي تتماشي مع ما حدث من تغير في الأذواق والأنماط الاستهلاكية، وقد صاحب ذلك ضعف قدرة الصناعات المحلية علي تلبية الطلب المحلي وخصوصاً الصناعات الصغرى التي لم تقوي منتجاتها علي المنافسة سواء من حيث الكم أو الكيف ففقدت القدرة علي المنافسة للسلع الأجنبية عالية الجودة والرخيصة الثمن والتي تلقي تفضيلات من قبل المستهلك. وما ضاعف من الصعوبات التسويقية غياب الوعي التسويقي لدي أصحاب المشروعات الصغرى والحرفية وعدم قدرتهم علي التنبؤ بظروف الطلب وحجم السوق وهذا ناتج عن قصور الإدارة في معرفة ظروف السوق، فضلاً عن عدم قدرتهم علي تحمل أعباء الدعاية والإعلان والاشتراك في المعارض.

4.صعوبات في نقص مستوي المهارات الفنية:[2]

من الصعوبات التي واجهت الخطة التنموية في ليبيا ندرة المهارات والنقص في الكوادر الإدارية والمهنية مما ادي إلي استخدام المهارات الأجنبية، ومما لاشك فيه أن النقص في مستوي الكوادر المؤهلة يؤدي إلي ضعف إنتاجية العامل، وإلي عدم استغلال الطاقة الإنتاجية لأدوات الإنتاج وعدم الاستفادة الممكنة من الخامات، كما أن نقص العمالة الماهرة يؤدي إلي رفع أجور هذه النوعية من العمالة وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويسمح هذا النقص بدخول العمالة غير الماهرة. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة غياب المعاهد ومراكز التدريب إضافة إلي عدم الاهتمام بأوضاع العمال الصناعيين مثل غياب أنظمة الحوافز، والمكافآت، ومستلزمات السلامة.

5. صعوبة الحصول علي المواد الخام:[3]

تعاني المشروعات الصغرى والمتوسطة من ندرة او ارتفاع اسعار المواد الخام الأولية خاصة عندما لايسمح للمنشآت بالاستيراد المباشر والاعتماد بدلا من ذلك علي التجار والوسطاء المحليين مما يجعلها تحت رحمتهم، كما ان ارتفاع تكاليف المواد الخام وارتفاع مستويات التضخم قد يدفع

---

[1] . محمد إدريس علي ، مرجع سابق، ص15.

[2] . أحمد حلمي عبداللطيف،(1994م)، الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالة، مطبوعات جامعة القاهرة، ص77.

[3] . عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سابق، ص72.

بالمنشآت الي استعمال مواد خام اقل جودة مما يؤثر بدوره علي جودة السلع والخدمات، وينعكس سلباً علي اداء القطاع او النشاط الذي تعمل فيه المنشآت الصغيرة.

6. صعوبة النقل والبنية التحتية ونقص الخدمات العامة:[1]

تتعرض المشروعات الصغرى والمتوسطة إلي صعوبات نقل الخامات وتصريف المنتجات وإيصالها للأسواق بتكلفة مناسبة. حيث أنها لا تستطيع شراء وسائل النقل لضخامة مبلغها الأمر الذي يؤدي إلي تجميد جزء من رأس المال وكذلك في حالة استئجار هذه الوسائل فتكلفة الاستئجار تعد مرتفعة بالنسبة لهذه المشروعات، إضافة الي مشكلات العقار وتهيئة المحيط والمرافق العامة نظراَ لتواجد هذه المشروعات في الأماكن النائية وعلي أطراف المدن التي تفتقر إلي مصادر المياه وقنوات الصرف والإمدادات الكهربائية والطرق .. فيضطر أصحاب هذه المشروعات إلي تهيئة هذه الخدمات بأنفسهم الأمر الذي يتسبب في تعسرهم مالياً واستدانتهم.

7. صعوبات إدارية ونقص المعلومات والخبرة التنظيمية:

تتلخص أهم الصعوبات الإدارية في كل من إهمال التخطيط والتوجيه والرقابة الإدارية تبدأ مظاهر سوء الإدارة والتخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل (المواد، العمال، الآلات والأموال....) تخطيط ووضع برامج العمل، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة. وأيضاً مشاكل ضعف التوجيه والتحفيز، وغياب الرقابة والمتابعة وتفقد سير العمل، والإشراف لسد كل الثغرات الإدارية في الوقت المناسب.

8. صعوبات النظام الضريبي والجمارك:[2]

تعد الضرائب من الأمور التي تحتاج لبرنامج إصلاح فورى حيث أن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات خاصة في مرحلة الانطلاق لا يساعد بأي حال من الأحوال علي العمل الإنتاجي بل تؤدي إلي تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي والمنتشرة بشكل كبير في الدول النامية. ولذلك يجب أن تأخذ السياسات الضريبية خصوصية هذا القطاع بعين الاعتبار وذلك من خلال التحفيزات الضريبية والجمركية لتنمية هذا القطاع، ومنحه مزايا خاصة.

---

[1]. رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 73، 74، 76.

[2]. عبدالقادر انويجي،(2009م)، واقع ممارسة إدارة الموارد البشرية في المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، دراسة قدمت لمؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة، معهد التخطيط، طرابلس، ص21.

9. الافتقار إلي توزيع جغرافي متناسق:[1]

يؤدي عدم وجود خريطة تسويقية إرشادية مبنية علي أساس سليم لدراسة الاحتياجات الفعلية للسوق، وغياب أو انعدام التنسيق بين نوعية أنشطة الصناعات عند إنشائها إلي وجود تضارب في المصالح وتكدس بعض أنواع الأنشطة في مكان معين بنسبة أكبر من احتياجات تلك المنطقة، وبالمقابل ندرة تلك الصناعات في مناطق أخرى.

10. صعوبات قانونية وتشريعية:

تعاني المشروعات الصغرى والمتوسطة من ضعف القوانين المنظمة لها خاصة أن معظم هذه القوانين متغيرة وغير مشجعة علي إقامة المشروعات وتوسعها وأن القوانين المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والجمركية غير مشجعة وأثرت علي ربحية هذه المشروعات خاصة في ظل المنافسة غير العادلة مع المؤسسات المملوكة للدولة من ناحية، وغياب المعلومات حول هذه القوانين من ناحية أخرى.

سابعاً: استراتيجية تنمية ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: [2]

إن استراتيجية تنمية و دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة سيكون له مردود إيجابي علي بنية ونمو الاقتصاد الوطني ككل ونشوء مؤسسات واعدة كفيلة بخلق فرص عمل للشباب وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية من خلال برنامج متكامل لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، ويعتمد علي دعم المبادرين والمبدعين من الشباب والباحثين عن العمل بالتعاون مع جميع الجهات من أجل خلق مناخ داعم وممكن للمؤسسات الصغرى والمتوسطة .

1. في مجال سياسة التشريع والتنظيم:[3]

من حيث وضع إطار قانوني محدد للمشروعات الصغيرة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات، مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا القطاع، ومن حيث اختصار وتسهيل

---

[1] . المهدي مسعود المغيريبي،(2008م)، تنظيم القوانين والتشريعات وأثرها علي توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ص 89.

[2] . أميرة علي مفتاح (2008م)، مرجع سابق، ص66.

[3] . هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سابق، ص42.

الإجراءات الإدارية من منح التراخيص وغيرها لدى الدوائر الرسمية ذات الصلة، إلى العمل على إحداث وتنظيم المناطق الصناعية والإنتاجية من أجل حل إشكالية القطاع الغير منظم.

2. في مجال سياسة التمويل:[1]

ذلك عبر مؤسسات تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة سواء المؤسسات الدولية أوالمؤسسات الحكومية والبنوك الوطنية أو حتى المنظمات الأهلية، ولعل أهم ما يرد في هذا المجال هو ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة. إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة حيث أن سياسة تأمين الضمان والرهون تمنع المقترضين الصغار من أصحاب المشروعات الناجحة من الاقتراض، كذلك تقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات منها، إلى إمكانية إنشاء بنوك متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة .

3. في مجال سياسة الدعم الفني: [2]

والتي تتم من خلال دعم المشروعات الصغيرة بالخدمات الفنية المختلفة التي تحتاجها بدءاً من التدريب والتأهيل سواء الإداري والفني، الذي يسبق المشروع والذي يقوم بالدراسات التسويقية الاستشارية، وإنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه المشروعات، وإقامة المعارض الدائمة للمشروعات الصغيرة داخلياً والتشجيع للمشاركة في المعارض الخارجية، كذلك التعريف بهذه المشروعات ومنتجاتها القابلة للتصدير عبر كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة.

4. إقامة مجمعات صناعية نموذجية:[3]

يعد إقامة مناطق للتجمعات الصناعية أحد العناصر الهامة في برنامج النهوض بالصناعات الصغرى، ويتم إقامة المجمعات الصناعية عن طريق قيام الأجهزة العامة أو الشعبيات بمفردها أو بالتعاون مع اتحاد الصناعات أو التعاونيات، بتوفير الأرض وما يلزم من مرافق أساسية وإقامة مباني المصانع عليها وعادةً ما يؤخذ في الاعتبار إمكانية التوسع في المستقبل، وتوفير الخدمات للمنشآت الصناعية في المنطقة. مثل خدمات الإرشاد والتوجيه والرقابة الصناعية والتدريب والتخزين والنقل

---

[1] . د. فلاح خلف الربيعي،(2006م) دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة ، جامعة عمر المختار ، ليبيا ، ص1.

[2] . د. ماهر المحروق (2006م) ورقة عمل ،الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، سورية،ص24.

[3] . فؤاد علي بركة، مرجع سابق، ص ص 121،123، 124.

والتسويق ،ويعتبر وجود المجمعات الصناعية أداة لتشجيع نمو الصناعة في منطقة معينة أو لتحقيق نوع من اللامركزية في توزيع الصناعات بين الشعبيات والتخفيف من الضغط علي المدن الرئيسية كطرابلس وبنغازي.

5. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي ودوره في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة:[1]

يتبني هذا المجلس بعض أنواع هذه المشروعات وذلك من خلال إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة، التي تقدم لهذه المشروعات الدعم الاستشاري والفني، وذلك من خلال المساعدة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، وقام هذا المجلس بتنظيم العديد من الدورات في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة ومنها: دورة تنمية الريادة التي أقيمت في سنغافورة، ودورة إعداد مدربي المشروعات الصغرى والمتوسطة التي أقيمت في طرابلس، كذلك دورة متخصصة حول آفاق وفرص التعاون لتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة بالتعاون مع المؤسستين الفرنسيتين(أنتي بولس، وميريكا) للتقنية وخلالها تم وضع تصور لآليات التعاون المستقبلية، أيضاً أقام المجلس العديد من المؤتمرات والندوات التي تسعي لتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

6. التدريب ودوره في إنجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة :- [2]

تؤكد العديد من التجارب علي أهمية تدريب وتعليم أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة، بحيث يتم تزويدهم بما يحتاجونه من معلومات وخبرات وإكسابهم المهارات التي تساعدهم علي تأسيس مشروعاتهم الصغيرة علي قدر عالٍ من الكفاءة والمقدرة المهنية.

ونتيجة للعولمة والتطور السريع في التقنية، فإن المهارات التي يحتاجها العاملون في إي مجال عمل وخاصة المشروعات الصغرى والمتوسطة، هي كذلك بحاجة دائمة إلي التحديث والتطوير من أجل أن تكون في مستوي المنافسة.

إن علي الجهات المعنية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة أن تعي هذا الأمر جيداً وعليها زيادة الاهتمام بتدريب العاملين بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وإكسابهم المهارات المطلوبة لسير العمل بهذه المشروعات، لأنه وإلي حد كبير فإن ما يمتلكه العاملون بهذه المشروعات من مهارات وقدرات وخبرات هي التي تحدد فاعلية وقدرة وجودة هذه المشروعات، ومن هنا يأتي دور التدريب في إنجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة.

---

[1] . هدى محمد عبد ربه ،مرجع سابق، ص36.

[2] . محمد هيكل (2003م)، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 220.

7. التسويق:- [1]

إن العمل علي إيجاد منافذ أو قنوات جديدة لتسويق إنتاج الصناعات الصغرى في الداخل والخارج هو أحد الأعمدة الأساسية في برنامج النهوض بالصناعات الصغرى، ويساعد علي ذلك إجراء الدراسات عن الأسواق ومنافذ التوزيع الداخلية والخارجية، وتحديد حجم الطلب في المستقبل، والتوعية بفنون التسويق، والتدريب علي أساليب التسويق، والرقابة علي الجودة والتوحيد القياسي، والإرشاد في مجال تصميم المنتجات الخاصة، فتصميم المنتجات هو أساس عملية التسويق، والمنتج الذي يصمم جيداً طبقاً لدراسات السوق هو المنتج الذي له إمكانيات النجاح.

8. الارشاد الصناعي والتوجيه: -

يعتبر الارشاد الصناعي والتوجيه وسيلة مباشرة لتطوير قطاع الصناعات الصغرى للظروف المتغيرة ورفع كفاءته الإنتاجية، ويتم توجيه خدمات الارشاد والتوجيه الصناعي بنوعياتها المختلفة من خلال أجهزة متخصصة مزودة بكوادر فنية مدربة تنتقل لصاحب المصنع الصغير في موقع عمله كخطوة أولية لتشخيص المشاكل ثم يأتي دور المتخصص في خطوة ثانية لاقتراح الحلول وعادةً ما يلحق بهذه الأجهزة مراكز للأبحاث تزودها بالدراسات اللازمة، وأهم خدمات الإرشاد الصناعي والتوجيه، توفير خدمات الإرشاد الصناعي والتوجيه الخاص برفع مستوي الأداء في النواحي الإدارية، ويقدم خدمات خاصة بالأمور الاقتصادية مثل إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الجديد أو التوسع في مشروع قائم.

9. المشروعات المغذية:- [2]

تعتبر هذه المشروعات من أهم المشروعات القائمة في الاقتصاد لما لها من مميزات هامة وتأثيرها علي القطاعات الصناعية الأخرى، فهي تعتبر ركيزة هامة للتنمية الاقتصادية ، ويتضح دورها من خلال كونها تمثل حلقة التكامل بين الصناعات المعتمدة علي قطاع النفط وقطاع الزراعة وقطاع الثروة البحرية وبين المشروعات الصغرى والمتوسطة.

ومن هنا يمكن القول أن نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة تكمن في مدي توفر هذه المشروعات، وعلية فإن المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تكون ذات جدوى اقتصادية هي المشروعات التي تعتمد علي المواد الخام المحلية ، كما أن هذه المشروعات سوف تكون ذات الأولوية

---

[1] . فؤاد علي بركة، مرجع سابق، ص ص 130، 132.

[2] . المرجع سابق، ص ص124،،125.

في الدعم ، أما المشروعات التي لا تتوفر لها مواد خام محلية فإن نجاحها يتوقف علي توفر المواد الخام وتنظيم استيرادها من الخارج، ومن أهم المشروعات التي يمكن تطويرها لهذا الغرض .

أ. مجمع البتروكيماويات:-

إن صناعة البتروكيماويات تمثل قاعدة هامة وأساسية كمنطلق لاستراتيجية التصنيع ، وتتمثل قدرة هذه الصناعة من خلال ما تتمتع به من قوة جذب أمامية وخلفية عبر ترابطهما وتشابكهما مع مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد الأمر الذي يترتب عليه إنشاء المئات من المشروعات الصغرى والمتوسطة للاستفادة من منتجات هذه الصناعة.

يكمن الهدف الأساسي من إقامة الصناعات البتروكيماوية في :

- إنتاج سلع ومنتجات نهائية للسوق الليبي بدلاً من استيرادها كما يتم حالياً البنزين، والزيوت.....
- إنتاج منتجات وسيطة تحتاج عشرات وربما مئات المشروعات الصغرى والمتوسطة مثل (الأثيلين، والبر وبلين، والبنزين العطور).

ب.المشروعات الزراعية وأهميتها في توفير المواد الخام للمشروعات الصغرى:-

ويقصد بها المشروعات الزراعية الكبيرة والتي كانت تلقي عناية خاصة من قبل الدولة ،إذ تعتبر منتجات هذه المشروعات كمدخلات أولية للمئات من المشروعات الزراعية والصناعية أن الاهتمام بقطاع الزراعة وإيجاد الحلول لما يواجهها من صعوبات يجعلها قادرة علي توفير المواد الخام ومنتجات زراعية التي يجعلها تقام عليها مئات المصانع والوحدات الإنتاجية. وان تحقيق ذلك لا يمثل أي مشكلة خاصة في وجود الاهتمام بهذا القطاع وبالتالي يؤدي لتنوع المحاصيل الزراعية وارتفاع معدلات الانتاج.

المبحث الثاني: قياس الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

في هذا الجزء من البحث سنحاول أستخدم الأسلوب القياسي لقياس الأثر التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.

بدايةً وكما أوضحنا في أماكن متفرقة من هذا البحث بأنه لا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، لكن قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (106) لسنة (2006م) بشأن أنشاء صندوق التشغيل قد بين أن المشروع الصغير هو المشروع الذي لا يتعدي رأس ماله اثنان ونصف مليون دينار ليبي، أما المشروع المتوسط هو الذي لا يتعدي رأس ماله خمسة مليون دينار ليبي، عليه تم الأعتماد في هذا التحليل علي قيمة القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة (مصرف التنمية، المصرف الزراعي، المصرف الريفي) والتي لايتعدي قيمتها القيم المحددة في القرار المشار اليه (سابقاً)، وقد كان من الافضل الوصول الي قيمة الناتج المتحقق من هذه المشروعات ومعرفة أثره علي الناتج المحلي في الاقتصاد الليبي، ولكن نظراً لعدم توفر بيانات كاملة عن هذه المشروعات فتح الأعتماد وعلي قيمة القروض الممنوحة لهذه المشروعات وأثرها علي الناتج المحلي الأجمالي، كذلك نظراً لأختلاف فترة تأسيس هذه المصارف وبالتالي أختلاف في بدء فترة منح هذه المصارف للقروض فرض علينا جمع هذه القيم ومعاملتها كمتغير مستقل واحد يدل من معاملتها بشكل مستقل ، والبيانات كما هي موضحة في الجدول رقم (1) انظر الملحق

1) توصيف وتقدير النموذج القياسي:-

بعد الأطلاع علي منهجيات الدراسات السابقة والتي تم عرض بعض منها في بداية هذا البحث تم بناء نموذج هذا البحث كما يلي:-

$$GDP=a_0+a_1\ L_0\ ANS$$

حيث أن:-

GDP= الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة.

L_0 ANS= أجمالي القروض الممنوحة من (المصرف الزراعي، المصرف الريفي، مصرف التنمية)

2) اختبار جذر الوحدة:-

تفادياً للمشاكل الاحصائية الناتجة عن عدم أستقرار السلاسل الزمنية مثل مشكلة الارتباط الزائف بين المتغير المستقل والمتغير التابع وجب علينا تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من أستقرارها عبر الزمن، ولتحديد ما إذا كانت متغيرات النموذج مستقرة أم لا سيتم أستخدام اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey- Fuller).

من خلال نتائج أختبار(ADF) اتضح أن سلاسل البيانات المستخدمة كانت تعاني من وجود جذور الوحدة عن مستوياتها اي أنها غير مستقرة في المستوي، وعند اخذ الفروق الأولي وإعادة الأختبار لها تم التخلص من الجذور الأحادية وأصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول كما هو موضح في الجدول (2، 3، 4، 5، 6، 7) في ملحق البحث.

3) اختبار التكامل المشترك باستخدام أختبار(أنجل- جرانجر Engle-Ganger)

بما أن لدينا متغيرين فقط فأن أفضل طريقة لا ختبار وجود تكامل مشترك ومعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأمد هي بأستخدام اختبار (أنجل- جرانجر)، وتتمثل هذه الطريقة في أجراء انحدار للمتغيرين وبعدها يتم فحص سلسلة البواقي عن طريق اجراء اختبار جذر الوحدة لها ومقارنة نتائج قيمة (T) بالقيمتين (3.34 أو 3.74) في حال وجود (حد ثابت أو حد ثابت واتجاه عام) علي التوالي، وعند القيام بكل هذه الخطوات واختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي تجعلنا علي النتيجة كما هي في الجدول رقم (8)

جدول رقم (8)

التكامل المشترك باستخدام اختبار (انجل – جرانجر)

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.409971	0.1516
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(U)
Method: Least Squares
Date: 10/19/16 Time: 22:43
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	-0.547325	0.227108	-2.409971	0.0269
C	97.72195	587.2951	0.166393	0.8697

R-squared	0.243950	Mean dependent var	210.1697
Adjusted R-squared	0.201948	S.D. dependent var	2930.763
S.E. of regression	2618.161	Akaike info criterion	18.67297
Sum squared resid	1.23E+08	Schwarz criterion	18.77254
Log likelihood	-184.7297	Hannan-Quinn criter.	18.69241
F-statistic	5.807960	Durbin-Watson stat	1.977913
Prob(F-statistic)	0.026871		

وكما هو واضح من الجدول أن قيمة (T) هي أقل من (3.34) وبذلك يمكن القول بأن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين.

4) نموذج تصحيح الخطأ VECM

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرين كان لزاماً علينا تحديد وجود أو عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرين عليه تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وتحصلنا علي النتائج كما هو وارد في الجدولين (9- أ) و(9- ب)

معادلات النموذج:

1. المدي الطويل

$$GDP = -19446.29 + 0.02LOANS$$
$$(4.17423)$$

2. المدي القصير

$$GDP = -35.83LOANS \quad LOANS - 0.131$$
$$(-3.244) \qquad (0.340)$$

جدول رقم (9- أ)

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/04/16 Time: 21:11
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
GDP(-1)	1.000000	
LOANS(-1)	0.020854	
	(0.00500)	
	[4.17423]	
C	-19446.29	
Error Correction:	**D(GDP)**	**D(LOANS)**
CointEq1	-0.131350	-35.83649
	(0.38553)	(11.0437)
	[-0.34070]	[-3.24499]
D(GDP(-1))	-0.141713	36.07806
	(0.44905)	(12.8632)
	[-0.31558]	[2.80475]
D(GDP(-2))	0.107656	22.70186
	(0.40036)	(11.4686)
	[0.26889]	[1.97949]
D(LOANS(-1))	-0.010290	0.119773
	(0.00807)	(0.23107)
	[-1.27566]	[0.51834]
D(LOANS(-2))	0.001901	0.265624
	(0.00843)	(0.24143)
	[0.22559]	[1.10019]
C	151.0769	6141.284
	(726.452)	(20809.5)
	[0.20797]	[0.29512]
R-squared	0.252891	0.495924
Adj. R-squared	-0.058405	0.285893
Sum sq. resids	1.10E+08	9.05E+10
S.E. equation	3032.348	86862.58
F-statistic	0.812382	2.361189
Log likelihood	-166.1994	-226.5892
Akaike AIC	19.13326	25.84324
Schwarz SC	19.43005	26.14003
Mean dependent	23.05556	9807.461
S.D. dependent	2947.495	102790.0
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.72E+16
Determinant resid covariance		2.99E+16
Log likelihood		-392.5031
Akaike information criterion		45.16701
Schwarz criterion		45.85952

جدول رقم (9 – ب)

Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 10/20/16 Time: 00:36
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments
D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) + 0.0208544223658*LOANS(-1) - 19446.285939 ...
+ C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(GDP(-2)) + C(4)*D(LOANS(-1)) + C(5)
*D(LOANS(-2)) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.131350	0.385531	-0.340698	0.7392
C(2)	-0.141713	0.449050	-0.315583	0.7577
C(3)	0.107656	0.400364	0.268894	0.7926
C(4)	-0.010290	0.008067	-1.275661	0.2262
C(5)	0.001901	0.008428	0.225593	0.8253
C(6)	151.0769	726.4523	0.207965	0.8387

R-squared	0.252891	Mean dependent var	23.05556
Adjusted R-squared	-0.058405	S.D. dependent var	2947.495
S.E. of regression	3032.348	Akaike info criterion	19.13326
Sum squared resid	1.10E+08	Schwarz criterion	19.43005
Log likelihood	-166.1994	Hannan-Quinn criter.	19.17419
F-statistic	0.812382	Durbin-Watson stat	1.970390
Prob(F-statistic)	0.562986		

من خلال الجدولين يتضح جلياً أنه لا توجد علاقة توازنية لا في الآجل القصير ولا في الآجل الطويل حيث أن القيمة الاحتمالية للمعلمات في كلا الآجلين هي أكبر من (5%) مما يدل علي أن تأثير القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي لا تأثير لها علي الناتج المحلي الأجمالي في الاقتصاد الليبي وفقاً للتحليل القياسي.عليه يمكن القول بانه لاتوجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة والتنمية الاقتصادية في ليبيا، اي ان القروض الممنوحة لا تساهم مساهمة فعالة في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

إلا ان ذلك لا يعني بشكل مطلق عدم وجود علاقة وبالتالي قد تكون هناك علاقة لكن لم يعطينا النموذج القياسي نتيجة واضحة لهذه العلاقة

النتائج :

6. بينت التجارب اليابانية، والهندية، والكورية أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تحظي باشكال الدعم الحكومي ووضع التشريعات والقوانين التي تدعم هذه المشروعات، وانشاء جهات متعددة تقدم الدعم المالي والاستشاري والخدمات الهادفة لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة، وصياغة السياسات والأجراءات للارتقاء بمنتجات هذه المشروعات وزيادة قدرتها الأنتاجية ومعالجة الصعوبات والعوائق التي تواجهها.
7. اثبتت التجربة الاردنية والمصرية أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي فهي توفر التوظف للمواطنين وتنوع مصادر الدخل للأفراد و تخفف من مشكلتي الفقر والبطالة، وتلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات وتساهم في تنمية صادات القطاع الصناعي.
8. تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا عدة صعوبات ومعوقات تتمثل في صعوبات تسويقية، ونقص المواد الخام، والمهارات والخبرات التنظيمية، وقلة الحوافز التشجيعية والاعفاءات الضريبية.
9. عدم كفاية القروض والتسهيلات المصرفية لمواجهة احتياجات المشروعات الصغرى والمتوسطة.
10. تلعب المشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً بارزاً في تخفيض العمالة المكدسة في الجهاز الإداري كما تعمل علي ايجاد فرص عمل للشباب والخريجين، وتساهم بشكل فعال في جذب المدخرات والمشارك بها في العملية الإنتاجية.
11. لاتوجد علاقة توازنية لا في الآجل القصير ولا في الآجل الطويل حيث أن قيمة الأحتمالية للمعلمات في كلا الاجلين هي أكبر من 5%.
12. وفقاً للتحليل القياسي تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة أحصائية بين القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة والتنمية الاقتصادية في ليبيا ، اي ان القروض الممنوحة لا تساهم مساهمة فعالة في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

التوصيات:

1. الأستفادة من التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، وأتباع السياسات والبرامج التي تقدمها المؤسسات الدولية لتشجيع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا للنهوض بالصناعات المحلية نحو اقتصاد أفضل مع مراعاة الظروف الخاصة بليبيا.
2. انشاء مراكز متخصصة تعمل علي تقديم الخدمات والاستشارات التقنية والفنية، ووضع برامج تدريبية لإعداد كوادر مؤهلة ومدربة والرفع من مهارتهم لإدارة انشطتهم بكفاءة وفاعلية، واعداد دراسات الجدوي وفتح قنوات تسويقية وإقامة المعارض لترويج منتجات المشروعات وتمكينهم من تبادل المعلومات والخبرات واكتساب أفكار استثمارية جديدة.
3. تفعيل دور الهيئة الخاصة لدعم جهود هذه المشروعات وتطوير التقنية المستخدمة لتحسين جودة الإنتاج والتوسع في اوجه النشاط الاقتصادي والبحث عن أسواق جديدة في الداخل والخارج لتصريف منتجاتها وزيادة قدرتها علي المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
4. تفعيل دور المصارف كمؤسسات تمويلية تساهم في تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة مناسبة لصغار المستثمرين وتقديم التسهيلات الائتمانية وتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وتقديم التمويل اللازم للقيام بعمليات التوسع والاحلال والتحديث وتمويل رأس المال المستثمر او التوسع في مشروعات قائمة واعداد ادلة عن اهم الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين الناشئين.
5. ايجاد حاضنة اعمال للمشروعات الصغرى والمتوسطة لدعم المبدعين والرياديين وتقديم المساعدات والدعم المالي ودراسات الجدوي للمشروعات الناشئة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1) أحمد السعدي، (2004م)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن.
2) أحمد حلمي عبداللطيف،(1994م)، الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالة، مطبوعات جامعة القاهرة .
3) اسماعيل عبدالرحمن، (2004م)، مفاهيم ونظريات اقتصادية، ط 1، ،دار وائل للنشر، عمان ، الاردن.
4) انور عطية العدل، (1995م)التنمية الصناعية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية.
5) توفيق عبدالرحيم يوسف،(2002) إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1.
6) جهاد عبدالله عفانة، وقاسم موسي أبو عيد، (2004م)، إدارة المشاريع الصغيرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
7) جهينة سلطان العيسي، زكريا خضور، كلثوم علي الغانم،(1999م) علم اجتماع التنمية، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1.
8) خالد مصطفي قاسم، (2010م)إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة الاسكندرية: الدار الجامعية، ط2.
9) رابح خوني، رقية حساني،(2008) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، جامعة بسكرة، الجزائر، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،ط1.
10) صالح الأرباح ، (1985م)الجهاز المصرفي، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
11) صفوت عبدالسلام،(1993م)، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ، دار النهضة العربية، القاهرة.
12) عاطف الشبراوي(2003م)، كتاب حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية .
13) عامر كاظم،(2007)، القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل ومعالجات ناجحة للبطالة والفقر، المركز الوطني للبحوث والدراسات، بغداد، الطبعة الاولي.
14) عبدالله الصعيدي،(2002م) النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة.

15) عبدالمطلب عبدالحميد،(2009م)، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ،، نشر الدار الجامعية،الاسكندرية .

16) عصام عمر مندور، (2011م)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية(المنهج، النظرية، القياس) دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

17) عمار حامد(1999م.)، دراسات في التربية والثقافة وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل، عربية للطباعة والنشر، القاهرة.

18) فتحي السيد عبده ابو سيد احمد،(2005م) الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

19) فلاح حسن الحسني(2006)، ادارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن ط 1.

20) ماجدة العطية ،(2002م)، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن.

21) محمد الدوري، (1983م) التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

22) محمد عبدالعزيز عجمية، د. ايمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا (2006م)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية ، الدار الجامعية، الاسكندرية.

23) محمد هيكل (2003م)، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

24) ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة (د.محمود حسين حسني، ومحمود حامد محمود)، (2006م) التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية.

25) مدحت القريشي ، (2007م)،التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

26) نائل عبد الحافظ العواملة ،(2013)، إدارة التنمية(الأسس – النظريات– التطبيقات العملية) ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن.

27) هالة محمد لبيب عنبة، (2004م)إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

28) وليد الجيوسي،(2009م)، أسس التنمية الاقتصادية،ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الاردن.

29) وليد الجيوسي ،(2008م)، أسس الاقتصاد، عمان ، دار جليس الزمان.

ثانياً المجلات النشرات والدوريات:

1) إيناس محمد رشيد ،(2013) استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة الي تجربة العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد5 العدد10.
2) بلال السميرات،(2009)، المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال،مجلة دراسات العلوم الأردنية، الجامعة الأردنية، المجلد36، العدد 2.
3) جميل طاهر،(1997م) تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته علي مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 9.
4) حسين سعيد،(2012م)، دور البنك الاسلامي الأردني في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث.
5) عبدالرزاق القبيسي، (2006م)، مشكلة البطالة بين الشباب في البلاد العربية دور الصناعات الصغيرة في معالجتها ،الموارد البشرية، مجلة محكمة تعني بنشر البحوث والمقالات المتخصصة في مجال تنمية الموارد البشرية العربية.
6) عبدالكريم عبدالنبي العبيدي(1995م)،الادارة والتنمية في ليبيا دراسة ميدانية للإدارة ومقوماتها وانعكاساتها علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة بنغازي، منشورات جامعة بنغازي، ط1.
7) عماد الشقنقيرى (2006)، دور الصناعات الصغيرة في خلق فرص عمل والحد من البطالة، الموارد البشرية، مجلة محكمة تعني بنشر البحوث والمقالات المتخصصة في مجال تنمية الموارد البشرية العربية.
8) نشأت مجيد الونداوي، (2008م)، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث.
9) النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والاحصاء، الاحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة (1966م-2000م)،مصرف ليبيا المركزي.
10) التقرير السنوي لإدارة المصرف الزراعي، طرابلس.
11) ليبيا الثورة في ثلاثون عام (1969-1999م)، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية،ط2،مصراتة ، دار النشروالتوزيع،2008م.
12) وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي،(1976-1980) .

13) اللجنة الشعبية العامة،(1998م) ديسمبر، الملامح الرئيسية لخطة التنمية في الاقتصاد الوطني .

ثالثاً الورقات البحثية:

1) ابراهيم العيسوي(2001م)، كتاب التنمية في عالم متغير، دار الشروق، ط 2، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة الي مؤتمر التنمية في الوطن العربي .

2) الصافي يوسف شحاتة،(2013)، مائدة مستديرة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع ، كلية الآداب والعلوم هون، جامعة سرت.

3) جاسر عبدالرزاق النسور،(2006م)، المنشآت الصغيرة.. الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقي الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الزيتونة، عمان، الاردن.

4) حسن عبدالمطلب الاسرج ،(2007)، تأثير الاتحاد الجمركي العربي علي الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر.

5) حسن عبد المطلب الاسرج، (2006م)مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، القاهرة.

6) رمضان السنوسي، عبدالسلام الدريبي، صلاح الزليطني،(2010م) المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا الواقع والتوجهات ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس.

7) سليم النابلسي ،و الشلبي عبدالفتاح، (2009)، أنظمة التمويل الصغير الملائمة لتطوير المجتمع المحلي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي الثاني ،الابداع والمبادرات في المدن العربية، عمان، الأردن.

8) سمير زهير الصوص ،(2010م) بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، ورقة بحثية ، وزارة الاقتصاد الوطني، مكتب محافظة قلقيلية.

9) طيب لحيلح (2006م)، دور المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي، جامعة غرب كردفان السودان، الملتقي الدولي.

10) عبدالعزيز بن عبدالله السنبل،(2001م) دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة الي مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرياض.

11) عبدالله بن حمد الصليع، (2001م)، الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية، جامعة الملك سعود، الرياض ، السعودية.

12) عمر مفتاح الساعدي (2013م)، الدور التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة، المؤتمر الدولي الثاني، التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه دول شمال افريقيا والشرق الاوسط، الجمعية الدولية للعلوم والثقافة، اسطنبول.

13) علاء الدين جعفر،(2008م)، الانفاق الاستثماري ومستقبل الطلب علي الأيدي العاملة في العراق، ورقة عمل مقدمة الي ندوة وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بغداد.

14) ماهر المحروق (2006م) ورقة عمل ،الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، سورية.

15) محمد وهبه سيد عقيقي، ورقة عمل بعنون المشروعات الصغيرة وأثرها علي التنمية والقضاء علي البطالة، كلية الآداب والعلوم بهون، جامعة سرت، (2003م) الجفرة، مائدة مستديرة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.

16) محمد يعقوبي،(2006م)، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقي الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

17) معتوق محمد معتوق،(2006م) مراحل تكوين وتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة وخلق فرص العمل، ورقة مقدمة للحلقة الدراسية التي يقيمها مجلس التخطيط الوطني حول المشروعات الصغرى والمتوسطة، ليبيا.

رابعاً الندوات:

1) عبدالقادر انويجي،(2009م)، واقع ممارسة إدارة الموارد البشرية في المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، دراسة قدمت لمؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة، معهد التخطيط، طرابلس.

2) عبدالله امحمد شامية ،(2006)دراسة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ورقة مقدمة للندوة التي نظمها مركز بحوث العلوم الاقتصادية و جامعة قاريونس ،كلية الاقتصاد جامعة قاريونس، ليبيا.

3) عطية عبدالواحد سالم ،(2006م) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقليص حجم البطالة بحث مقدم إلي ندوة التنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي.

4) فلاح خلف الربيعي،(2006م) دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة ، جامعة عمر المختار، ليبيا .

5) ماهر حسن المحروق،(2005م)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصادرة ومعوقاته، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو مستقبل افضل، طرابلس.

6) ماهر المحروق، ايهاب مقابلة،(2006م)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان الاردن.

7) محمد ادريس علي،(2006م) آفاق تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مدينة بنغازي، ندوة حول تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، جامعة قاريونس.

8) محمد حامد الصياد (2006)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية.

9) محمد سالم بن غريبة، أسامة الجيلان، (2006م)، ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي، جامعة قاريونس.

خامساً الرسائل العلمية:

أ- رسائل دكتوراه:

1. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،(2002م) الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، رسالة دكتوراه منشورة ، مقدمة لجامعة الاسكندرية.

2. محي الدين حمداني،(2009م)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل،دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير.

3. ناجي ساسي المندلسي،(2013م) نموذج مقترح لبناء هياكل تمويلية متوازنة في المشروعات الصغيرة بالسوق الليبي رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الزاوية.

ب- رسائل ماجستير:

1) ادريس محمد صالح، (2009)،المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، رسالة ماجستير، قسم الإدارة الصناعية، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

2) المهدي مسعود المغيربي،(2008م)، تنظيم القوانين والتشريعات وأثرها علي توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

3) أميرة علي مفتاح ،(2008) ،معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الادارة والتنظيم، اكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

4) عبد الرزاق بن حليم،(2006م) المشروعات الصغيرة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الادارة، أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس.

5) عبدالله مايو،(2007)، واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ولاية ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية.

6) عهود بنت طلال جميل أحمد حسنين (2011م)، إدارة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالقدرة الابتكارية لدي المرأة السعودية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم السكن وإدارة المنزل ،جامعة أم القري، مكة المكرمة ، السعودية.

7) فاطمة الزهراء سعد الدين مكي(2010)،دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

8) فؤاد علي بركة، (2007م) ، معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في الدول النامية،رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، مصراتة.

9) ميساء حبيب سلمان،(2009)، الاثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، رسالة ماجستير منشورة،قسم الاقتصاد، سوريا.

10) هدي محمد عبدربه (2016م)،البيئة الخارجية وأثرها علي أداء المشروعات الصغرى والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

سادساً :المواقع الالكترونية:

1) ياسمين سعدون صليبي، (2012م)،المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق ،ورقة بحثية، مديرية الاحصاء الصناعي، العراق ، ص3، علي الرابط www.cosit.gov.ip تاريخ وساعة الدخول،2015/04/29، 13:50 ظهراً.

الملاحق

جدول رقم (1)

القروض الممنوحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة
والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2003
القيمة بالألف دينار

السنة	قروض مصرف التنمية	قروض المصرف الزراعي	قروض المصرف الريفي	اجمالي القروض	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 2003
1990	4005.1	1903.5	---	5908.6	18313.1
1991	2117.6	1856.7	---	3974.3	20332.8
1992	2547.6	1224.6	---	3772.2	20743.1
1993	1441.2	1605.8	---	3047	22989.6
1994	1180.6	1192.1	---	2372.7	17259.3
1995	1490.5	1815.2	---	3305.7	17266.5
1996	8040.9	2407.2	---	10448.1	17472.8
1997	27081.7	1878.2	---	28959.3	17888.5
1998	2531.6	2094	---	4625.6	20514.4
1999	3583.4	2720	---	6303.4	19771.1
2000	20721.2	3740	---	24461.2	15828.3
2001	31704.2	3650	---	35354.2	17376.8
2002	69166.6	11850	---	81016.6	13409.9
2003	77825.7	7999.8	9159	94984.5	12791.2
2004	36022.8	7860.8	27238	71121.2	15615.2
2005	254408	37536	104265	396209.7	14804.5
2006	177476.3	48070	145054	370600.2	14378.3
2007	221939.9	24230	131988	378157.5	16039.6
2008	60968.5	24377	35203	120548.8	15284.2
2009	86784.7	32505	66621	185910.8	22619.8
2010	89470.3	34000	56836	180306.5	21158.1

المصدر: الناتج وقروض مصرف التنمية والمصرف الريفي، ادارة البحوث والاحصاء النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي.

قروض المصرف الزراعي: ادارة المصرف الزراعي.

جدول رقم (2)

اختبار ديكي فولر عند المستوى لسلسة القروض

Null Hypothesis: LOANS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.659875	0.4352
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOANS)
Method: Least Squares
Date: 10/02/16 Time: 19:53
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOANS(-1)	-0.264056	0.159082	-1.659875	0.1143
C	32895.32	25403.77	1.294899	0.2117

R-squared	0.132747	Mean dependent var	8719.895
Adjusted R-squared	0.084566	S.D. dependent var	97287.65
S.E. of regression	93083.18	Akaike info criterion	25.81501
Sum squared resid	1.56E+11	Schwarz criterion	25.91459
Log likelihood	-256.1501	Hannan-Quinn criter.	25.83445
F-statistic	2.755184	Durbin-Watson stat	2.120430
Prob(F-statistic)	0.114260		

جدول رقم (3)

اختبار سلسة القروض عند الفرق الأول بوجود حد ثابت فقط

Null Hypothesis: D(LOANS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.973411	0.0084
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOANS,2)
Method: Least Squares
Date: 10/02/16 Time: 19:55
Sample (adjusted): 1994 2010
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOANS(-1))	-1.927863	0.485191	-3.973411	0.0016
D(LOANS(-1),2)	0.756812	0.408977	1.850500	0.0871
D(LOANS(-2),2)	0.720957	0.303421	2.376095	0.0336
C	28292.34	24446.96	1.157295	0.2680

R-squared	0.722960	Mean dependent var	-287.0059
Adjusted R-squared	0.659027	S.D. dependent var	164348.3
S.E. of regression	95967.69	Akaike info criterion	25.98373
Sum squared resid	1.20E+11	Schwarz criterion	26.17979
Log likelihood	-216.8617	Hannan-Quinn criter.	26.00322
F-statistic	11.30820	Durbin-Watson stat	2.054122
Prob(F-statistic)	0.000630		

جدول رقم (4)

الاختبار عند الفرق الأول بوجود حد ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(LOANS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.896994	0.0361
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOANS,2)
Method: Least Squares
Date: 10/02/16 Time: 19:56
Sample (adjusted): 1994 2010
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOANS(-1))	-1.970462	0.505636	-3.896994	0.0021
D(LOANS(-1),2)	0.804640	0.430364	1.869674	0.0861
D(LOANS(-2),2)	0.772011	0.326721	2.362903	0.0359
C	-3259.662	64657.71	-0.050414	0.9606
@TREND("1990")	2715.982	5127.305	0.529710	0.6060

R-squared	0.729290	Mean dependent var	-287.0059
Adjusted R-squared	0.639053	S.D. dependent var	164348.3
S.E. of regression	98738.62	Akaike info criterion	26.07827
Sum squared resid	1.17E+11	Schwarz criterion	26.32333
Log likelihood	-216.6653	Hannan-Quinn criter.	26.10263
F-statistic	8.081960	Durbin-Watson stat	2.129451
Prob(F-statistic)	0.002116		

جدول رقم (5)

اختبار ديكي فولر عند المستوى بوجود حد ثابت فقط

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.129598	0.2360
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 10/02/16 Time: 19:58
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.437478	0.205427	-2.129598	0.0473
C	7813.399	3648.532	2.141519	0.0462

R-squared	0.201249	Mean dependent var	142.2500
Adjusted R-squared	0.156874	S.D. dependent var	2824.179
S.E. of regression	2593.215	Akaike info criterion	18.65382
Sum squared resid	1.21E+08	Schwarz criterion	18.75340
Log likelihood	-184.5382	Hannan-Quinn criter.	18.67326
F-statistic	4.535186	Durbin-Watson stat	1.991677
Prob(F-statistic)	0.047261		

جدول رقم (6)

الناتج عند الفرق الأول بوجود ثابت فقط

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.486810	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/02/16 Time: 20:00
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.274833	0.232345	-5.486810	0.0000
C	105.7329	652.4241	0.162062	0.8732

R-squared	0.639105	Mean dependent var	-183.2316
Adjusted R-squared	0.617876	S.D. dependent var	4585.480
S.E. of regression	2834.570	Akaike info criterion	18.83647
Sum squared resid	1.37E+08	Schwarz criterion	18.93588
Log likelihood	-176.9465	Hannan-Quinn criter.	18.85329
F-statistic	30.10508	Durbin-Watson stat	2.029795
Prob(F-statistic)	0.000040		

جدول رقم (7)

الناتج عند الفرق الأول بوجود حد ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.675069	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/02/16 Time: 20:01
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.330640	0.234471	-5.675069	0.0000
C	-1439.959	1457.676	-0.987845	0.3379
@TREND("1990")	141.6674	119.8134	1.182400	0.2543

R-squared	0.668105	Mean dependent var	-183.2316
Adjusted R-squared	0.626619	S.D. dependent var	4585.480
S.E. of regression	2801.955	Akaike info criterion	18.85796
Sum squared resid	1.26E+08	Schwarz criterion	19.00708
Log likelihood	-176.1506	Hannan-Quinn criter.	18.88320
F-statistic	16.10404	Durbin-Watson stat	2.094137
Prob(F-statistic)	0.000147		

جدول رقم (8)

التكامل المشترك باستخدام اختبار (انجل – جرانجر)

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.409971	0.1516
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(U)
Method: Least Squares
Date: 10/19/16 Time: 22:43
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	-0.547325	0.227108	-2.409971	0.0269
C	97.72195	587.2951	0.166393	0.8697

R-squared	0.243950	Mean dependent var	210.1697
Adjusted R-squared	0.201948	S.D. dependent var	2930.763
S.E. of regression	2618.161	Akaike info criterion	18.67297
Sum squared resid	1.23E+08	Schwarz criterion	18.77254
Log likelihood	-184.7297	Hannan-Quinn criter.	18.69241
F-statistic	5.807960	Durbin-Watson stat	1.977913
Prob(F-statistic)	0.026871		

جدول رقم (9- أ)

نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/04/16 Time: 21:11
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
GDP(-1)	1.000000	
LOANS(-1)	0.020854	
	(0.00500)	
	[4.17423]	
C	-19446.29	
Error Correction:	**D(GDP)**	**D(LOANS)**
CointEq1	-0.131350	-35.83649
	(0.38553)	(11.0437)
	[-0.34070]	[-3.24499]
D(GDP(-1))	-0.141713	36.07806
	(0.44905)	(12.8632)
	[-0.31558]	[2.80475]
D(GDP(-2))	0.107656	22.70186
	(0.40036)	(11.4686)
	[0.26889]	[1.97949]
D(LOANS(-1))	-0.010290	0.119773
	(0.00807)	(0.23107)
	[-1.27566]	[0.51834]
D(LOANS(-2))	0.001901	0.265624
	(0.00843)	(0.24143)
	[0.22559]	[1.10019]
C	151.0769	6141.284
	(726.452)	(20809.5)
	[0.20797]	[0.29512]
R-squared	0.252891	0.495924
Adj. R-squared	-0.058405	0.285893
Sum sq. resids	1.10E+08	9.05E+10
S.E. equation	3032.348	86862.58
F-statistic	0.812382	2.361189
Log likelihood	-166.1994	-226.5892
Akaike AIC	19.13326	25.84324
Schwarz SC	19.43005	26.14003
Mean dependent	23.05556	9807.461
S.D. dependent	2947.495	102790.0
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.72E+16
Determinant resid covariance		2.99E+16
Log likelihood		-392.5031
Akaike information criterion		45.16701
Schwarz criterion		45.85952

جدول رقم (9 – ب)

Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 10/20/16 Time: 00:36
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments
D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) + 0.0208544223658*LOANS(-1) - 19446.285939 ...
+ C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(GDP(-2)) + C(4)*D(LOANS(-1)) + C(5)
*D(LOANS(-2)) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.131350	0.385531	-0.340698	0.7392
C(2)	-0.141713	0.449050	-0.315583	0.7577
C(3)	0.107656	0.400364	0.268894	0.7926
C(4)	-0.010290	0.008067	-1.275661	0.2262
C(5)	0.001901	0.008428	0.225593	0.8253
C(6)	151.0769	726.4523	0.207965	0.8387

R-squared	0.252891	Mean dependent var	23.05556
Adjusted R-squared	-0.058405	S.D. dependent var	2947.495
S.E. of regression	3032.348	Akaike info criterion	19.13326
Sum squared resid	1.10E+08	Schwarz criterion	19.43005
Log likelihood	-166.1994	Hannan-Quinn criter.	19.17419
F-statistic	0.812382	Durbin-Watson stat	1.970390
Prob(F-statistic)	0.562986		